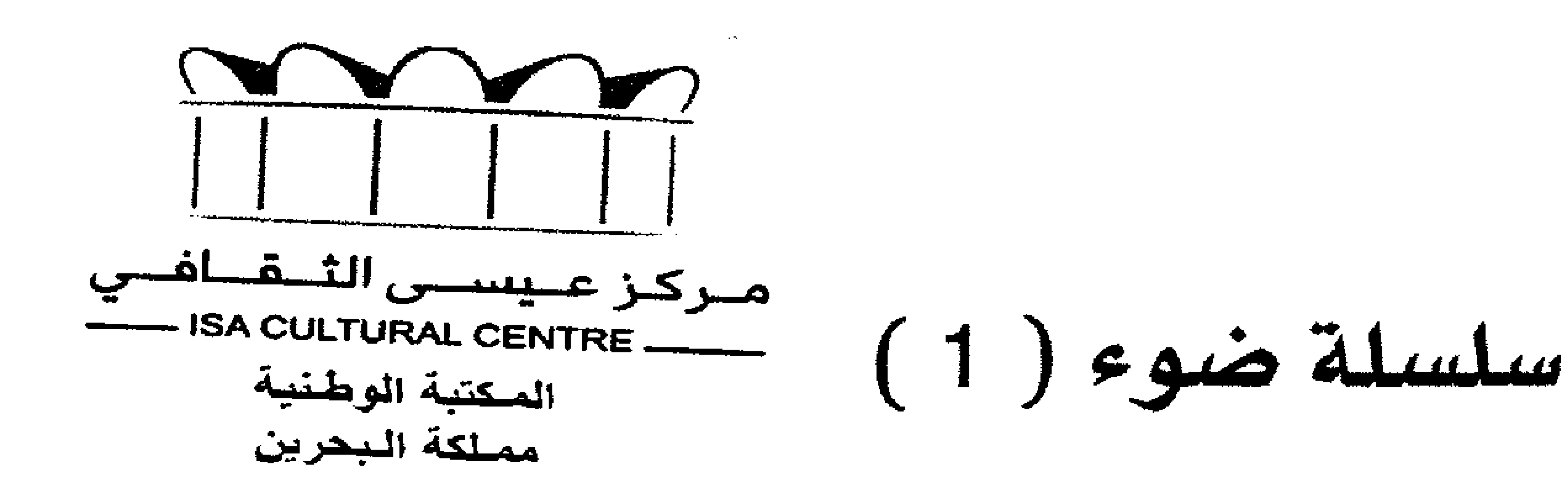
التربية والإبداع

ضوء النفس

د. أنيسة فخرو

سلسلة ضوء (١)



سلسلة ضوء (1)

د. أنيسة فخرو

ضوء النفس
التربية والإبداع

2005

الكتاب: التربية والإبداع - ضوء النفس

سلسلة ضوء (١)

تأليف: د.أنيسة فخرو

ص.ب 503 - المنامة - مملكة البحرين

هاتف: 39660635 - فاكس: 17676699

البريد الإلكتروني: aanneessa@yahoo.com

التصميم والاخراج الفني: مؤسسة الأيام للنشر

صورة الغلاف: بعدسة الفنان يوسف مال اللّه.

رقم الايداع: د.ع.4394/2005م

رقم الناشر الدولي: ISBN 99901-02-94-5

الطبعة الأولى - 2005م.

إلى من له

إذن تسمع

وعين تقرأ

وقلب يخشع

أقدم هذا العمل.

الكاتبة د.أنيسة فخرو

مقدمة الكتاب

يعتبر هذا الكتاب توثيقاً لمرحلة تاريخية مهمة في تاريخ مملكة البحرين، فهو يتناول أغلب القضايا التربوية والتعليمية ، لذلك اخترت أن يكون العنوان: «التربية والإبداع». ولقد ارتأيت دمج المجالين التربوي بالتعليمي لما لكل منهما من تأثير على الآخر، ولارتباطهما بعلاقة وثيقة لا فكاك منها.

ويمكن القول إن هذا الكتاب يعتبر مدخلا أوليا لطرح القضايا التي تهم التربويين في كافة المجالات، سواء في مجال رياض الأطفال أو التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، أو في مجال التعليم الخاص والفئات الخاصة وغيرها من المجالات التي تشغل أذهان المهتمين والمتخصصين والعاملين في التربية والتعليم.

ويحاول الكتاب أن يقدم بعض المقترحات والأفكار التي تساهم في النهوض بالوضع التربوي التعليمي في وطننا الغالي.

وعسى الله أن يوفق الجميع للسعي إلى ما فيه خير البلاد والعباد.

الكاتبة د.أنيسة فخرو

التعليم الجامعي وتكاليفه

التعليم الجامعي في البحرين، هل تعرفون قيمة التكاليف التى يتحملها أولياء أمور الطلبة فيه؟ هل تعلمون أنه أحياناً تزيد هذه التكاليف عن تكاليف الدراسة الجامعية خارج البحرين في بعض الجامعات العربية؟!، وسأعطي أمثلة بسيطة، فمثلاً طالب جامعة الخليج العربي كلية الطب عليه أن يدفع سنوياً (5) آلاف دينار بحريني لمدة (6) سنوات أي تكلف الدراسة الاجمالية حوالي (30) ألف دينار، أما طالب الدراسات العليا في الجامعة فإن عليه أن يدفع (3) آلاف دينار سنوياً أي أن التكلفة الاجمالية للدراسة حوالي (10) آلاف دينار بحريني في حالة إذا أنجزها خلال ثلاث سنوات.

أما عن جامعة البحرين، فإن هناك بعض التخصصات المدعومة والمخفضة نسبياً مثل المحاسبة وإدارة الأعمال والتربية، على الطالب الملتحق صباحاً بمثل هذه التخصصات أن يدفع (300) دينار سنوياً لمدة أربع سنوات وفي حالة إذا ألتحق بهذه التخصصات مساءً، فعليه أن يدفع الرسوم مضاعفة، فكل مادة تكلفه حوالي (165) دينار، ومتوسط العام الدراسي أربع مواد، أي بتكلفة (660) دينار سنوياً لمدة (4) سنوات، أما بعض التخصصات مثل الإعلام فإن الدراسة فيها تكلف ولي أمر الطالب (1200) دينار سنوياً ولكي يحصل ابنه على البكالوريوس عليه أن يدفع حوالي (5) آلاف دينار، أما الدراسات العليا فإنه لا بد وأن تكون رسومها أعلى.

لكن هل تساءل أحد منكم عن رسوم الدراسة الجامعية في الدول العربية والدول المجاورة المفروضة على مواطنيهم؟ أعرف طالبة بحرينية الجنسية ملتحقة بجامعة الكويت تخصص علوم، تستلم هذه الطالبة مخصصات شهرية من الجامعة بقيمة (300) دينار بحريني، إضافة إلى ابتعاث الجامعة لها لحضور مؤتمرات أو المشاركة في ورش العمل إلى بعض الدول مثل قبرص وبريطانيا والإمارات، وتتحمل الجامعة

جميع نفقات السفر والاقامة، فماذا لو كانت كويتية الجنسية؟ وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول الخليجية الأخرى كالإمارات العربية المتحدة وقطر وعمان، ففي هذه الدول تتحمل نفقات الدراسة الجامعية لطلبتها في أي مكان كان، سواء في جامعاتهم الوطنية أو عندما يلتحق مواطنوهم بأي من الجامعات العربية والأجنبية، إضافة إلى صرف مخصصات شهرية تصل في بعض الحالات إلى حوالي (500) دينار شهريا!!.

ولماذا نأتي على ذكر الدول الخليجية ذات الاقتصاد القوي ولا نأتي على ذكر بعض الدول العربية التى تمتلك كثافة سكانية ومساحة جغرافية أكثر منا أضعافاً مضاعفة مثل المملكة المغربية، هل تعلمون إن الدراسة الجامعية فيها مجاناً، ليس بالنسبة إلى طلبتها المغاربة فقط بل لكل من يلتحق بها، وهذا الكلام بالضبط ينطبق على كل من ليبيا والجزائر وتونس، هذه الدول التى يعاني بعضها من كوارث سياسية ضخمة كالحصار المفروض على ليبيا أو القوى الارهابية المتطرفة التي نحرت الاقتصاد الجزائري كما تنحر رقاب الأطفال والمواطنين العزل.

أو يعاني بعضها من فقر شديد وكثافة سكانية هائلة كالمغرب، لكنهم مع ذلك فضلوا الاستمرار في سياسة دعم التعليم وتشجيعه حتى ولو جاء على حساب أمور أخرى لعلمهم بأنه هو الأهم وهو الاستثمار الحقيقي الأول لأوطانهم.

أما الدول العربية الأخرى التي تقرر على مواطنيها دفع رسوم جامعية، فهي إذا ما قورنت بنا تظهر قليلة جداً مثل لبنان والأردن والعراق وسوريا التي لا تتجاوز الرسوم الاجمالية فيها (300) دينار للسنوات الدراسية كلها. أما مصر فهي تتبع سياسة تغطية جزء من نفقاتها بفرض رسوم قليلة جداً على مواطنيها ورسوم مضاعفة على غير المواطنين الملتحقين بها وكذلك تفعل بريطانيا.

والسؤال المركزي الذي نطرحه هو: هل يمكن تخفيف العبء المادي من على كاهل أولياء أمور الطلبة الجامعيين؟

نحن نحلم أن يعامل طلبتنا الملتحقون بالجامعة كطلبة الدول المجاورة وإذا كانت الأحلام صعبة التحقيق فيمكن أن نتمنى أن يعامل طلبتنا كطلبة دول المغرب العربي،

وإذا كانت التمنيات أضغاث أحلام فيمكن أن نتنازل قليلاً لنطالب أن يعامل طلبتنا كطلبة دول المشرق العربي، وحتى إذا كان هذا المنال صعباً فإننا يمكن أن نتنازل أكثر لنطالب أن يعامل طلبتنا كطلبة بريطانيا ومصر، فعلى الرغم من أحلامنا وتمنياتنا الكثيرة التي إذا استعصت على التنفيذ فعلينا أن نذهب إلى هذا الخيار المرّ لكنه أقل مرارة مما نحن فيه، فإذا فرضت رسوم بسيطة على الطلبة المواطنين وفرضت رسوم مضاعفة على غير المواطنين، فيمكن أن تعوض الخسارة المادية، مع أن كل الجامعات في العالم لا تحتسب رسوم الطلبة ضمن دخلها الثابت بل تعتمد على مصادر دخل أخرى متعددة ومتنوعة.

ونحن مع هذا الخيار إن استعصى تحقيق الأول والثاني لأسباب منها، أولاً: لكي يشعر المواطن إنه مميز وله الأولوية، وثانياً: إن غير المواطنين من الدول المجاورة الأخرى يعرفون ويقدّرون محدودية مواردنا المالية الناتجة عن محدودية الثروات الطبيعية، وثالثاً: أرجو ألا يطرح لي أحد كبديل أو كحل مسألة خصخصة التعليم الجامعي الذي يفرض رسوماً إضافية على الطالب.

إن التعليم هو المخزون الأول لأبنائنا وهو الاستثمار الحقيقي الأول للوطن.

❖ القرار الملكي بتخفيض الرسوم الجامعية لطلبة جامعية لطلبة جامعة البحرين ٢٠٠٢م كان له صدى إيجابي.

المعلم

السياسة الانفتاحية التي انتهجتها الحكومة بقيادة الملك وفتح الأبواب أمام الشعب للتعبير عن رأيه بحرية، أسهمتْ في تحقيق مطالب الجماهير بإنشاء المؤسسات التي تمثلهم، وربما أهم المؤسسات هذه هي جمعية المعلمين.

فمنذ قرابة العشرين عاماً، والمعلمون يرفعون هذا المطلب، وقد قامت الوزارة مشكورة بتأسيس مركزي مصادر التعلم للمعلمين في المنامة والمحرق، لكن لم ولن يكونا كبديل للجمعية، لا من حيث الصلاحيات ولا من حيث المهمات، فمهمة المركزين تقتصر على تقديم الخدمات التعليمية والترفيهية للمعلمين ولا يملكان أية صلاحية لحل أية مشكلة لأي معلم، ولا يملكان حق الدفاع عن مصالحهم أو حقوقهم.

لذا فإن تشكيل الجمعية يعتبر نصراً للمعلمين من أجل الدفاع عن حقوقهم ورفع قضاياهم أمام الرأي العام، إنّ جمعية المعلمين وسيلة وليست غاية وربما يسهم تأسيس هذه الجمعية في تحقيق جزء من المطالب التي يرفعها المعلمون، وأهمها: إعادة مكانة المعلم الأدبية، واسترجاعه هيبته الوظيفية بوصفه رائداً ومصلحاً ومعلماً ورسولاً للأجيال.

والسؤال المركزي الذي يطرح نفسه هو: كيف يستعيد المعلم مكانته وقيمته التي تضاءلت في المجتمع؟ وربما تكون الإجابة عن هذا السؤال صعبة نسبياً، لكن من المؤكد أن عوامل كثيرة مترابطة لا بد لها أن تتفاعل من أجل تحقيق هذا المطلب.

أول هذه العوامل وأهمها هو المعلم نفسه، فعليه أن يغير ذاته ويكون فعلاً مصلحاً ورائداً ومطوراً وفاعلاً بشكل إيجابي في المجتمع لا أن يكون سلبياً متخلفاً ومهزوماً من الداخل. أن يكون حقاً معلماً بما تعني هذه الكلمة من إبداع وخلق وتضحية.

وآخر هذه العوامل هو الجانب المادي، حيث إن دخل المعلم في البحرين يعتبر من

الدخول المرتفعة نسبياً، ومقارنة بدخول المعلمين في الدول الأخرى يعتبر من أفضلها وأعلاها، لكن تبقى آليات الترقيات الوظيفية في الهيكل التعليمي مسألة لا بد من إعادة النظر فيها، فالمعلم الجاد المخلص مثلاً توجد لديه فرص للترقي، لكنها محدودة، فإذا ما ترقى فإن المسمى الوظيفي يتغير ليصبح مدرساً أول أو اختصاصياً مثلاً وبالتالى تتغير معه الطبيعة الوظيفية ومهماتها، فينتقل من التعامل المباشر مع الطلبة إلى التعامل الأكثر مع الهيئة الإدارية أو التعليمية أو غيرها، بحكم طبيعة عمله، وعلى مدى تراكم السنوات تُسحب الخبرة من الميدان وتسحب النوعية الممتازة من المعلمين لتُحول إلى وظائف تعليمية أخرى، في الوقت الذي فيه كثير من الدول تحافظ على النوعية الخلاقة المبدعة في الميدان من أجل تطوير وتحسين نوعية العملية التعليمية، لأن المعلم أساسها، وذلك عن طريق الهيكل الوظيفي الذي يحقق للمعلم الترقي وهو في مكانه يمارس مهنةَ التعليم حتى يمكن أن يصل إلى درجة وزير.

ومن ضمن العوامل التي تساعد على استعادة المعلم مكانته الأدبية إعطاؤه صلاحيات أكبر في إتخاذ القرارات وتنفيذها أو عند المشاركة في صنع القرار، لا أن يَرجع في كل صغيرة وكبيرة إلى من هم أعلى، ثم إلى الأعلى حتى ليشعر داخلياً أنه دائماً هامشي لا يؤخذ له رأي ولا يسمع له صوت.

العامل الثالث هو الدعم النفسي والمعنوي له، ومثلما ذكرنا آنفاً من أنّ إعلان كيان يمثل المعلم ويعني بحقوقه سيشعره حتماً بالقوة المعنوية والدعم النفسي الذي يحتاج إليه كثيراً، ثم أن المعلم إذا شعر بأن له دوراً أساسياً في مجال عمله ورأياً يُسمع، وجهوداً تُثمن فإن هذا بالتأكيد سيحقق الدعم النفسي والمعنوى له.

العامل الرابع يتمثل في إحساس هذا المعلم بالتمييز في مهنته عن غيره، لا بد وأّن الدولة تعبر عن تكريمها لمتهني هذه المهنة بأساليب عدة، وذلك بتقديم بعض الخصوصيات لهم مثلاً في نظام التقاعد أو عند حساب سنوات الخدمة أو بالنسبة لتعليم أولادهم، مثل أن يكون من حق المعلم الذي أمضى في المهنة (40) عاماً أن تقدم الدولة بعثة أو منحة دراسية لأحد أبنائه مثلاً أو بالنسبة لنظام الحوافز،

وغيرها من المقترحات الكثيرة التي يمكن أن تأخذها الوزارة من المعلمين وتدرس إمكانية تنفيذها.

المعلمون يريدون شيئاً عملياً ملموساً يشعرون من خلاله أنهم فعلاً مميزون، وأن الدولة والمجتمع بأكمله يقدرهم ويحترمهم فعلاً.

وأخيراً وليس آخراً، نؤكد على الاهتمام بتقوية العلاقة بين المعلم والطالب، هذه العلاقة التي كانت في السابق بين الطرفين متينة وقويه وليس بها وسطاء، أما الآن فأصبح هناك أكثر من وسيط، يمكن أن يكون هذا الوسيط أحياناً الوزارة وأحياناً المدرس الأول وأحياناً المشرف وأحياناً الورق!

لذا فإنه من المفيد العمل على التقليل من حجم الملفات المطلوبة على المعلم من قبل المسئولين والالتفات إلى الطالب أكثر بالتركيز على طرائق التدريس والأساليب المتبعة والمنهج، أكثر مما يتم التركيز على الورق والملفات والوثائق.

إن الهدف الأول هو الإنسان قبل صف الكلمات وملء الورق.

❖بعض من الاقتراحات تحققت بفضل من الله وبجهود المعنيين، فلقد أقر تقديم المنح والبعثات لأبناء العاملين في سلك التربية والتعليم، كما أقر كادر المعلمين في عام 2004م.

ما بين التعليم العام والخاص (1)

قام مركز البحرين للدراسات والبحوث بتنظيم محاضرة للدكتور محمد جابر الأنصاري ضمن فعاليات منتدى البحرين الفكري، وقد وجه المركز دعوات خاصة إلى بعض الأساتذة المختصين والمسئولين من قطاع التعليم الخاص والعام، وكانت المحاضرة بعنوان: «إشكالية التكوين الوطني بين التعليم العام والتعليم الخاص ومحاذير المستقبل. وركّز المحاضر فيها على ظاهرة الازدواجية بين التعليم الحكومي والتعليم الخاص الذي أفرز وعزز تعليما طبقياً وخلق ثنائية غير منسجمة بين تعليم تقليدي أزهري وتعليم عصري كما في مصر، وهذه الثنائية بدورها عمقت المواجهة بين الدولة العصرية والحركة الأصولية وخلقت مواجهة أعنف بين ريف تقليدي ومدينة حديثة كما في الجزائر، بل ان الحرب الأهلية اللبنانية كانت من أسبابها الداخلية الجوهرية كما يقول المحاضر إنّه التناقض في النظام التعليمي بين المدارس العامة والمدارس الخاصة.

كما أشار الدكتور إلى أن التعليم العام على الرغم من دوره الوطني المدني التقدمي في تاريخ البحرين الحديث إلا أنه يعاني حالياً قصوراً شديداً مما يجعل الطلب على المدارس الخاصة أكثر بكثير من العرض ويرفع من تكاليفها يوماً بعد يوم.. وأشاد المحاضر ببعض مزايا التعليم الخاص لكنه ركز على سلبياته والتي من أهمها تحلل الهوية الوطنية للطلبة والتشبه بالنموذج المتأمرك، وطرح في ختام الورقة حلاً لهذه الاشكالية يتمثل في وضع نظام للتعليم الأساسي الالزامي كمي ونوعي بحيث يضمن وضع منهج محدد قائم على إدراج مادة اللغة العربية ونصوصها ونماذج من أدبها القديم والحديث فيه، ومادة الثقافة الإسلامية ديناً وتاريخاً وحضارة ومادة التربية الوطنية والمدنية والاجتماعيات بما يشمل معنى الانتماء ومسئولية المواطنة وقيم السلوك المدني المتحضر.

على أن يتقدم كل طالب في المدارس الخاصة لامتحان تقرره وتشرف عليه وزارة التربية والتعليم في نهاية كل مرحلة دراسية من الابتدائي حتى الثانوي في المواد الأساسية المذكورة أعلاه، بحيث لا يمكن أن تصدق وزارة التربية على أية شهادة ينالها الطالب إلا إذا اجتاز هذا الامتحان، وينهي المحاضر اقتراحه بعبارة «إن إقرار هذا النظام يمثل اختباراً ملموسا لإرادتنا الوطنية».

ونحن نثني ونتفق تماما مع هذا الاقتراح ونعتقد بأنه فكرة مشروعة وممكنة التنفيذ، لكن تحتاج طبعاً إلى دراسة دقيقة وإجراءات تفصيلية تترجمها إلى أرض الواقع لكي يسهل تطبيقها عملياً، وبالتأكيد يعتبر تنفيذ مثل هذه الفكرة عملياً عبئاً أبضافياً على وزارة التربية والتعليم وخدمة إضافية تُقدم للتعليم الخاص، وهي طبعا تحتاج إلى ميزانية كبيرة وكادر خاص من الاختصاصيين لإعداد وتصحيح ومراجعة وطباعة الامتحانات وفرز النتائج، ونفترض في حالة تنفيذ الفكرة أن تقوم وزارة التربية بفرض رسوم على المدارس الخاصة والتي بدورها ستفرض رسوما إضافية مضاعفة على أولياء أمور الطلبة الدارسين فيها.

لذا لا بد أولا وقبل الشروع في تنفيذ هذه الفكرة من إقناع كافة الأطراف أو العمل على اقناعهم بأهمية وضرورة القيام بها سواء من مسئولين في القطاع الخاص للتعليم أو العام وأولياء الأمور والطلبة، ويمكن قياس مثل هذا النوع من الاتجاهات والتفكير عن طريق المقابلات والاستبانات لاستطلاع آراء كافة المعنيين بسير هذه العملية لكي تنجح الفكرة وتحقق أهدافها الوطنية والمرجوه منها..

ما بين التعليم العام والخاص (2)

أشار الدكتور محمد جابر الانصاري في إحدى محاضراته بعجالة إلى مزايا التعليم الخاص الناتجة عن سلبيات التعليم العام، والتي دفعت أولياء الأمور إلى تحمل تكاليف المدارس الخاصة الباهظة، وهذه المزايا تمثلت في المرونة وقلة كثافة الفصول والعلاقة القوية بين المدرسة وأولياء الأمور وإتباع أسلوب التعليم بأكثر من لغة ومنهج، إلا أن المحاضر ركز على سلبيات التعليم الخاص ومحاذيره والتي تمثلت في رأيه بمظهرين سلبيين هما:

- حلول اللغة الانجليزية محل اللغة الوطنية.

- تحلل شخصية الطالب البحريني والتشبه بنموذج المراهق الغربي في سلوكياته وقيمه، وأوضح أن المدارس الأجنبية وجدت من أجل الجاليات وليست للمواطن البحريني، أي أنه تعليم يخص الأجانب، لكننا لم نقننه وتركناه يفعل فعله في تكوين الشخصية الوطنية، وأوضح الفارق بين المدارس الأجنبية والمدارس الوطنية التى أعتبرها المحاضر مؤهلة لتقدم نموذجاً راقياً لتعليم اللغة العربية والحضارة الإسلامية والتربية الوطنية مع تدريسها المواد الأخرى باللغة الأجنبية، لكنها ما زالت لم تقم بدورها المطلوب والمؤهلة له، وينتقد المحاضر الواقع المعكوس لحصول التعليم الأهلي الخاص على الدعم الرسمي أكثر بكثير مما يناله التعليم العام، فالأراضي تمنح للتعليم الأهلي مجاناً إضافة إلى المعونات النقدية والتغطية الاعلامية والرسمية الملموسة الكبيرة لحفلات تخرج طلبة المدارس الخاصة، على الرغم من أن نسبتهم تصل 5.6٪ من مجموع الطلبة في البلاد.

ونحن نتفق مع الدكتور الأنصاري في الكثير من الأفكار ونختلف معه في بعضها، حيث إننا نعتقد أولا أنه لو أصبح أغلب الناس مقتدرين على تكاليف المدارس الخاصة

والأهلية لأنقلب الوضع وأصبحت نسبة طلبة المدارس الخاصة 90٪ وطلبة مدارس الحكومة 10٪ .

ونعتقد أن المفارقة الأساسية بين التعليم الخاص والتعليم العام تكمن في عاملين هما:

أولاً - نوعية الهيئة الادارية والتعليمية، وأساليب التعلم والتعليم التي تتبعها، وأيضاً أساليب الثواب والعقاب التى تحصل عليها أي إتباع أسلوب المحاسبة عند تقصير الهيئة الإدارية والتعليمية في أداء واجباتها وأسلوب الاثابة بالحوافز وزيادة الرواتب عند الانجاز والإبداع، على عكس ما هو واقع في المدارس العامة حيث يتساوى تقريباً المقصر بالنشيط والمبدع للعملية التعليمية التعلمية بالمعيق لها، يتساوى من حيث الراتب والاجازات والعلاوات، بل أحياناً يُرقّى المتكاسل ويبقى المخلص النشط.. مكانه.

ثانياً - نوعية المنهج والكتاب المدرسيين، وهذا العامل يتفرع بدوره إلى فرعين، الأول اعتماد اللغة الأجنبية كمادة أساسية، والثاني هو اعتماد التقنيات الحديثة كالكمبيوتر والانترنت كأساس في عملية التعلم لتدريس كافة المواد الأساسية والاختيارية وإنجاز البحوث المطلوبة من الطالب.
نعتقد أن الجميع يعرف ماذا يحتاج سوق العمل حالياً من متطلبات في مجتمعنا، يحتاج أولاً إجادة اللغة الانجليزية والكمبيوتر، وهو ما تحقق جزء منه المدارس الخاصة ولا تحققه المدارس العامة، والسبب يرجع أساساً ليس إلى تدريس اللغة الإنجليزية كمادة أساسية بدءاً من الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، بل السبب الحقيقي هو نوعية المناهج والكتب الدراسية في مادة اللغة الانجليزية وطرق وأساليب تدريسها.

ونعتقد بأنه يمكن خلق التوازن النفسي والثقافي والحضاري والوطني بين القيم العربية والاسلامية والانتماء العروبي الوطني وبين إجادة اللغة الانجليزية منذ الصغر، خاصة وأن أغلب الدراسات التربوية الحديثة تشير إلى قدرة الطفل على اكتساب عدة لغات في سن مبكرة، هذا من جانب ومن جانب آخر وجود مادة اللغة الإنجليزية وتدريسها منذ الصف الأول في أكثر الدول تشبثاً بقوميتها وهويتها الوطنية كالهند مثلاً، فعلى الرغم من تدريسها كمادة منذ الصف الأول في جميع المدارس الخاصة في الهند، والتى يلتحق بها أكثر من 70٪ من الطلبة، إلا أن المجتمع الهندي أو الطالب هناك لا يشعر بتحلل هويته وشخصيته الوطنية، لأن الروح القومية والتربية الوطنية تُغرس دائماً فيه لتقديس أرضه ولغته وحضارته وبلاده وقوميته منذ الصغر، وهذا ما نحن في أمس الحاجة إليه.

التعليم المهني والتقني

بين التعليم الصناعي والتجاري علاقة وثيقة بحكم أنهما يصبان في مجال واحد هو التعليم المهني والتقني، ويلاقي التعليم التجاري اقبالاً كبيراً من قبل الطلبة وخاصة الإناث منهم، حيث أن الطاقة الاستيعابية في العام الدراسي 2000/99م للطالبات الجديدات تحتمل 1200 طالبة إلا إنّ المتقدمات بطلب الالتحاق إلى التعليم التجاري بلغ حوالي 2000 طالبة.

وهذا يدل بوضوح على نجاح البرامج المقدمة وعلى فعالية المناهج التى أثبتت تطورها ومواكبتها لإحتياجات سوق العمل.. ويخطئ من يقول إّن توجه هذا العدد الكبير من الطالبات للتخصص في هذا المسار ناتج عن سهولته، إذ أنها كانت الفكرة السائدة عن التعليم التجاري قبل أكثر من خمس سنوات بأنه لا يلتحق به إلا الطلبة ذوو المستويات المتدنية، إلا أن هذه الفكرة تغيرت كلياً، حيث أصبح التعليم التجاري هدفاً حتى للطالبات المتفوقات، ذلك أن تحسين نوعية المناهج واعتمادها على التدريب المهني وعلى المجالات التطبيقية العملية ساهم في تغيير اتجاهات الطلبة نحو التعليم التجاري، حيث يتطلب من الطالب التمكن من مهارات عدة خاصة مجال الرياضيات واللغات.

لذا لا بد من الدعم المستمر للتعليم التجاري من قبل وزارة التربية وإمداده بالبرمجيات المتطورة وإقرار المشاريع التجديدية التطويرية وزيادة عدد الاختصاصيين وتزويده بالأجهزة والمعدات الحديثة، والتجربة التي تستحق الإشادة بها في التعليم التجاري هي غرفة المحاكاة وهي غرفة كبيرة بالمدرسة ينقل الطالب من خلالها إلى واقع العمل الميداني تماماً يمارس الطالب منها المهام كما يمارس الموظف في المصرف أو الشركة مهامه.

ومثلما توجد تجارب وخبرات حققت نتائج إيجابية ملموسة في التعليم التجاري، توجد أيضا مثل هذه الخبرات الإيجابية في التعليم الصناعي، خاصة ضمن المناهج المطورة له. ولقد تطرقنا سابقاً إلى بعض التجارب الناجحة في التعليم الصناعي، ونعتقد بأن هناك نقاط التقاء وافتراق إيجابية وسلبية في كلا النوعين من التعليم، ومن بعض نقاط الالتقاء السلبية ما يعانيه الطلبة من نقص في التوجيه والإرشاد الأكاديمي الذي يحتاجه الطالب خاصة في بداية التحاقه بالنظام، فلا بد من تفعيل التوجيه لكي يستوعب الطالب النظام بسرعة ويتغلب على الصعوبات التي يمكن أن تواجهه، فمثلاً الطالب لا يستوعب إن غياب يوم واحد يمكن أن يؤثر على نتائجه في السنة الأولى ومما يوثر حتماً على درجاته في المعدل التراكمي، لأنه لم يتعود على ذلك سابقاً.

كما يعاني الطلبة من قصور في التدريب على مهارات التفكير، وبالطبع هذه المشكلة تنطبق على كل المسارات لكن نفترض أن التعليم الصناعي والتجاري لهما خصوصية تجعلهما يتفاديان الوقوع في مثل هذه المشكلة، أو العمل على التقليل منها، وفكرة إدخال مقرر حل المشكلات على المنهج الصناعي فكرة صائبة ومتقدمة، يقول نائب المدير العام لقطاع التربية في اليونسكو الدكتور Colin Power (كولن بور): «إن التعليم الفني والمهني يجب أن يساعد الطلاب على اكتساب القدرات القائمة على المهارات الأساسية كالرياضيات واللغات والحاسب الآلي، واكتساب مهارات التفكير مثل الإبداع وحل المشكلات وإتخاذ القرار وحسن التعامل وإحترام الذات».

لكن ما يبشر بالخير ويدعو للتفاؤل هو هذا الاقبال الشديد من قبل الطلبة على كل من التعليم الصناعي والتجاري، وإشارة إلى ما ذكر في مقدمة هذا المقال من إقبال الإناث الكبير على التعليم التجاري حتى وصل إلى درجة عدم القدرة على استيعاب حوالي 800 طالبة فيه، فإننا نقترح بهذا الصدد تحويل هذا العدد الفائض من الطالبات إلى مجالات مهنية فنية لها علاقة بالتعليم الصناعي، وبصريح العبارة نقترح فكرة فتح مدرسة إناث صناعية كنواة لتخريج دفعة من الطالبات يمتلكن مهارات مهنية فنية متقدمة، بحيث تدرس مساقات تخصصية تلائم قدراتهن مثل

مهارات عامة تكنولوجيا، ورسم تقني وتمديدات كهربية ورسم كهربي والدوائر الكهربية والإلكترونية، ومساقات تقنيات التحكم والقياس وتكنولوجيا الإتصالات والكترونيا صناعية ورسم الكتروني ومساق التبريد والتكييف والأجهزة المنزلية وغيرها، هذا إضافة إلى وجود العديد من المساقات الاختيارية التي تناسب الفتيات مثل صيانة الحاسوب والصحة المهنية والإلكترونيات وغيرها.

نتمنى على المسئولين في وزارة التربية التفكير الجاد في عدم اقتصار التعليم الصناعي على الطلبة الذكور وإشراك الطالبات فيه في التخصصات الملائمة لهن، وللعلم فقط فإن اليابان مثلاً تعتمد في مصانعها الإلكترونية على نسبة 70٪ من الإناث.

إن تحقيق خطوة مثل هذه سيحقق قفزة نوعية في التعليم المهني والتقني في دولتنا البحرين، رائدة النهضة والتنمية.



الأطفال: أمل المستقبل

التعليم الصناعي

في مجال التعليم المهني والتقني، خاصة التعليم الصناعي، نؤكد على أن وزارة التربية والتعليم قد خطت خطوات متقدمة في هذا المجال، ونثمن التطوير المستمر في البرامج والمناهج الخاصة به، كما نثمن للوزارة الاهتمام المتزايد به وذلك بالزيادة المستمرة للمبالغ المخصصة للتعليم الصناعي والمحتسبة من ميزانية الدولة، ويشعر المرء بالفخر عندما يلتقي بطلبة خريجي الصناعي ليجد تمكنهم من مهارات عملية عدة تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل بسهولة. ولقد بذلت وزارة التربية والتعليم جهودا كبيرة من أجل التنسيق والتنظيم للبرامج التدريبية للطلبة الملتحقين بالتعليم الصناعي مع المؤسسات والشركات الخاصة، من أجل إقرار التدريب الميداني لمدة خمسة أسابيع يتدرب الطالب من خلالها على تخصصه عمليا ليكتسب مهارات عملية وعادات سوق العمل المطلوبة كالانضباط الوظيفي والدقة، وأستطاع هذا البرنامج أن يعطي فكرة سليمة لأرباب العمل عن مستوى الطلبة من خلال التعرف عن قرب على أدائهم وقدراتهم. ويستقطب التعليم الصناعي نسبة 5٪ من مجموع الطلبة الكلي وهي في ازدياد مطرد، حيث كان عدد الطلبة في العام الدراسي 2000/99م 2882 طالبا والمتوقع زيادته بأكثر من ألف طالب.

ولدينا بعض الملاحظات التي نرجو من القائمين على التعليم الصناعي ومن المسئولين في وزارة التربية النظر فيها بعين الاعتبار وهذه الملاحظات جاءت بعد لقاءات عدة مع طلبة خريجين وملتحقين بالتعليم الصناعي، حيث يواجهون مجموعة من الصعوبات أهمها: جميع المواد التخصصية يتم تعليمها باللغة الإنجليزية، إن المسار الصناعي يحتوي على نوعين من المواد عامة كاللغة العربية والرياضيات والعلوم، وهي تأخذ حيزا صغيرا من الساعات الدراسية وتدرس باللغة العربية، أما النوع الثاني فهي المواد التخصصية التي تدرس باللغة الإنجليزية، وهي أكثر من

ثلاثين مادة مثل محركات، تشغيل معادن، إلكترونيات صناعية.. الخ.

والطالب يواجه صعوبات كبيرة في استيعاب المادة باللغة الأجنبية خاصة وإن خريجي المرحلة الإعدادية يعانون في الغالب من نقص في الكثير من المهارات وخاصة اللغة الانجليزية، مع وضع الاعتبار بأن أغلب الملتحقين بالتعليم الصناعي هم الراغبون في العمل اليدوي أكثر من النظري، والمعضلة الرئيسية التي واجهت وزارة التربية لإقرار تدريس هذه المواد باللغة الإنجليزية هي أن سوق العمل يتطلب ذلك ويحتاج إليه.

والمشكلة ليست في الطالب فحسب، بل أيضا في المعلم القائم على تدريس هذه المواد حيث واجه أيضا صعوبة كبيرة لتدريسه المواد بلغة أجنبية، مما حدا بوزارة التربية عمل دورات تدريبية مكثفة للمعلمين لرفع مستواهم في اللغة الانجليزية. وعندما يتأمل المرء الدول المتقدمة صناعيا ومهنيا والتي خطت خطوات جبارة في مجال التعليم المهني والصناعي يجد أنها اعتمدت لغتها الخاصة لتدريب الطلاب وتخريجهم مهرة في تلك المجالات، فمثلا أكبر الدول في الانتاج العلمي والصناعي على التوالي هي أمريكا، بريطانيا، اليابان، ألمانيا، فرنسا ثم تليها 15 دولة كلها أوروبية إضافة إلى الهند والصين. والجميع يعلم مدى تمسك اليابانيين أو الفرنسيين وجميع هذه الدول بلغاتها وقومياتها، فاليابان مثلا أخذت المناهج الأمريكية وترجمتها إلى اليابانية وأدخلتها في المناهج باللغة اليابانية، وكذلك فعل الصينيون والفرنسيون والألمان وغيرهم. ومن المعروف أن المرء عندما يقرأ فكرة أو معلومة بلغة غيره يتطلب منه وقتا أطول وجهداً أكبر مما لو قرأها بلغته الأصلية كي يستوعبها، وليس الفهم فحسب بل حتى تطبيقها عمليا ويتطلب جهداً أكبر حتى في توصيلها للآخرين.

نحن حقا أمام معضلة، لغتنا الأصلية التي يجب أن نحافظ عليها مثل عيوننا ونستخدمها في حياتنا العملية اضطررنا إلى الابتعاد عنها نظرا إلى حاجة السوق وظروف العمل.

الوزارة تريد تخريج طلبة يستطيعون بسهولة الحصول على وظيفة من خلال اكتساب مهنة أو حرفة، ولا يمكن الحصول على هذه المهنة إلا بشرط التمكن من اللغة الإنجيزية ماذا نفعل؟ نحن حقا أمام مشكلة، ففي الوقت الذي نشهد أنه ما من دولة تقدمت علميا وصناعيا إلا عن طريق لغتها الأصلية، وفي الوقت الذي لا يمكن حصول أبناء البلاد على الوظيفة إلا باكتساب اللغة الأجنبية بمهارة.

هل يمكن تدريس جميع هذه المواد باللغة العربية والمحافظة على المصطلحات الأجنبية فقط كإحدى الحلول؟.

هل تكثيف عدد ساعات اللغة الإنجليزية منذ المرحلة الإعدادية يحل هذه المشكلة؟، وهذا على نعتقد ما قامت به وزارة التربية، ليس بدءاً المرحلة الإعدادية فحسب، بل حتى من الصف الأول الابتدائي كمشروع يبدأ العام الجديد، هل تعريض المعلمين لدورات مكثفة في اللغة الأجنبية يحل المشكلة؟ هل الاتفاق مع القطاع الخاص كالشركات الكبرى للوصول إلى حل وسطي وذلك بقبول الطالب الدي يعرف المصطلحات الأجنبية مع اكتسابه المهارات بصورة أدق وأفضل يمكن أن يحل جزءا من المشكلة؟ نحن حتما أمام معضلة ولابد من تظافر الجهود وإعمال الفكر والعقل والمصلحة الوطنية التي تنظر إلى البعيد وما تترتب عليه الأمور المستقبلية من جراء الإجراءات والممارسات الحالية.

معلمون ومعلمون

لماذا كان التعليم سابقاً أقوى مما هو عليه الآن؟
ولماذا المستوى التحصيلي والتعليمي للطلاب سابقاً أفضل مما هو عليه الآن؟
الأسباب كثيرة والآراء متباينة، وسنحاول أن نطرح بإيجاز ما يمكن أن يقال.
ربما تكون الأسباب معروفة ومتكررة، لكن هناك أفكاراً وأطروحات يختلف عليها العديد من البشر، وسنتكلم اليوم عن قضية تخص المعلم، إن كنا نؤمن بأن المعلم هو عصب وأساس العملية التربوية التعليمية، وللأمانة فإن من أوحى لي بفكرة الكتابة عن هذا الموضوع هو أستاذ من أحد أقطار الوطن العربي أخلص لهذا الوطن مثلما أخلص لوطنه.
السؤال هو: لماذا نجلب من الخارج معلمين وأساتذة غير أكفاء؟ وماذ يجبرنا على ذلك إذا اكتشفنا وعرفنا معرفة يقينية بأنهم غير مخلصين وغير أكفاء لمهنة التعليم؟ وأرجو ألا يعمم أحد السؤال ليقول: لماذا نجلب من الخارج عمالاً وموظفين ومعلمين بل وأحياناً أطباء وخبراء غير أكفاء؟ لأن الجواب يكمن في أن المصيبة تتعاظم أكثر مع المعلم بحكم علاقته بعقول الأجيال القادمة، كما أن السؤال الثاني تحتاج الإجابة عليه إلى مجلدات وليس مقال وسينقلنا بالضرورة من الخاص إلى العام، لذا لزم التركيز على الخاص المتعلق بالتعليم.
والحقيقة أنه يوجد عدد غير قليل من المعلمين والأساتذة العرب وغير العرب الأكفاء والمخلصين في مدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا، وعلينا أن نستفيد منهم ومن خبراتهم ونحاول أن نحافظ عليهم ولا نفرط فيهم إلا بعد إيجاد البديل المناسب المتمثل في المعلم والأستاذ البحريني الذي يأتي نتيجة الجهد الأكاديمي الطويل والتدريب المستمر لاكتساب الخبرات، لكن بالمقابل هناك عدد غير قليل أيضاً من المعلمين والأساتذة العرب والأجانب غير أكفاء وليس لديهم اخلاص أو ضمير في عملهم، بل

همّهم الأوحد مصلحتهم الفردية الذاتية الخالصة.

أعتقد إنه لا بد أن نضع معايير دقيقة قبل جلب المعلمين، ومعايير دقيقة أخرى بعد جلبهم تسبق تجديد عقودهم، والمعايير الأولية تتمثل في ارتفاع مستوى أدائهم وكفاءتهم وسمعتهم العلمية والأدبية الممتازة في بلادهم، أما المعايير اللاحقه التي تسبق تجديد عقودهم فلا بد أن تأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر وآراء الفئة المباشرة سواء المستنفعة أو المتضررة من التعامل مع الأستاذ المدرسي أو الجامعي والمتمثلة في الطلبة وأولياء الأمور، والهيئة الإدارية والتعليمية، وكذلك لا بد من معرفة مدى ارتفاع أو انخفاض المستوى التحصيلي والدراسي للطلبة في المادة الدراسية المدرسة من قبل ذلك الأستاذ.

وعلى الرغم من أن عقود العمل محددة بفترة زمنية، إلا أنه مع الأسف ما إن ينتهي العقد حتى يتجدد مرة أخرى بقدرة قادر، والواقع يقول لنا بأننا لم نر أو نسمع إلا في النادر جداً عن أستاذ جامعي أو مدرسي معار غير بحريني لم يجدد عقده، الأغلبية تجدد عقودهم، فهل الأغلبية أكفاء ومخلصون؟ يمكن أن نجزم أن غالبية الأساتذة العرب فيما بين سنوات الأربعينيات والستينيات كانوا أكفاء ومخلصين حقاً، أما الآن فإننا نشك في ذلك، والدليل هو السؤال الذي طرحناه في المقدمة.. والذي يسأله كل فرد فينا.

التعليم بين الماضي والحاضر

سنحاول في هذا المقال عقد المقارنة بين التعليم في الماضي والحاضر، مع وقوفنا المسبق في صف الحاضر طبعا.

أولاً: طرائق التدريس: أين الأساليب والطرق المتبعة حالياً في التدريس من أساليب الماضي؟ اسُتبعد نهائياً أسلوب الضرب، أدُخلت المفاهيم الحديثة في طرق التعلم والتعليم والتقويم، طُبقت أنظمة تعليمية جديدة، أسُتخدم أسلوب الأنشطة والتدريبات العملية أكثر من النظرية، كانت كلمة الامتحان بالنسبة إلى الطالب تمثل عذاباً وأرقاً، أصبح الآن تقويما مستمراً لا يُرعّب التلاميذ.

ثانياً: صورة المعلم: ربما كانت المكانة الأدبية للمعلم أكبر مما عليه الآن لأسباب عدة إلا أنه كانت صورة المعلم يغلب عليها طابع الرهبة والخوف بل وفي بعض الأحيان يُشكل المعلم بعبعاً مرعباً للتلاميذ لا صديقاً لهم كما هو عليه الآن، بل يمثل أحيانا خاصة في نظام معلم الفصل أبا أو أماً لهم.

ثالثاً: العقاب والثواب: كان يغلب على التعليم أسلوب العقاب أكثر من أسلوب الثواب، في الوقت الذي اثبتت فيه جميع النظريات التربوية والنفسية إن أسلوب التعزيز الإيجابي هو الأسلوب الأنجح والأمثل للتعلم والتعليم. رجل تجاوز الأربعين قال لي: لا أنسى مطلقاً الصفعات التي تلقيتها من معلم اللغة العربية بدون أدنى سبب، وربما كان هناك سبب بالنسبة للمعلم لكني ما زلت أجهله، كان إذا أخطأ تلميذ يطال العقاب جميع تلاميذ صفه!!

وعن تجربتى الشخصية في المرحلة الابتدائية فإني ما زلت أذكر كيف كانت معلمتا الجغرافيا والحساب تعاقبان التلميذات اللواتي نسين الدفتر أو لم يحللن الواجب، كانت معلمة الجغرافيا تأمر الطالبة الكسولة في نظرها أن تجلس منثنية على ركبتيها منعزلة في إحدى زوايا الفصل طوال فترة الدرس التي تتجاوز ٤٠ دقيقة، أما معلمة

الحساب فكانت تقلب يد التلميذة وتضربها بالمسطرة على أصابعها من الأمام لكي يؤلم الضرب أكثر، كانت بالنسبة لنا مناظر مرعبة، لذلك حتى يومنا هذا لا أحب مادة الجغرافيا، أما مادة الحساب فأني أحببتها حينما وصلت المرحلة الثانوية.

رابعاً: محتوى ومضمون المنهج الدراسي: أستاذة تربوية مخضرمة قالت لي: لقد حصلتُ على الشهادة الابتدائية فقط لكني لغوياً ونحوياً أتحدى حاملي شهادة الدكتوراه، نعم كانت المناهج قوية، كان خريج الابتدائية يعادل خريج الجامعة حالياً. أعرف طالبة جامعية تكتب كلمة إمراة (إمرأت)، والبعض يكتبها (إمراءت)، هذا بعض ما تعانيه طالباتنا من ضعف، فما بالنا ببعض الطلبة الذين يصلون مرحلة التخرج وهم بعد لا يعرفون الكتابة أو القراءة. لكن وللحقيقة فإن نسبة المتوسط وما فوقها أصبحت أكبر من السابق، أعتقد لأننا في زمن السهولة والتسهيلات، لذلك أصبحت مناهجنا وتعليمنا سهلةً جداً، مع ذلك يوجد كثير من الناس يشكون من صعوبة محتوى الكتاب المدرسي والمنهج الدراسي، وربما يكون فعلا صعبا لكنه ليس قويا.

ومثلما ليس للصعوبة أو السهولة علاقة بالقوة كذلك قصر وطول المنهج، فقد يكون المحتوى قصيرا ولكنه قوي وقد يكون طويلا لكنه ضعيف وممل.

في الحقيقة ليس من الخطأ أن يكون الإنسان مع السهولة والتسهيلات في وسائل الحياة المختلفة لكن إلا العلم والتعليم فهو الذي لا بد أن يستثنى من السهولة تلك، ولا نريده صعباً لكن نريده قوياً، لأننا في زمن العلم ومن يتخلف عنه فلا مكان له في العالم أبداً.

الدروس الخصوصية

لماذا كان التعليم سابقاً أقوى مما هو عليه الآن؟

لم يتم تناول الأسباب الكبرى الرئيسية المتعلقة بفلسفة التعليم وأهدافه، والمدخلات والمخرجات ومدى ملاءمتها لسوق العمل، لأننا اعتبرناها من ضمن الأسباب المعروفة والمتكررة والتي لا يختلف عليها إثنان، لكن أتينا على ذكر مسببات أخرى قد يعتبرها البعض رئيسية، والبعض الآخر ثانوية، وبدأنا بقضية تخص المعلم والوزارة والمتمثلة في تجديد عقود المعلمين والأساتذة الوافدين غير المخلصين والأكفاء، أما في هذا المقال، فسنتكلم عن قضية تخص المعلم والطالب والوزارة أيضاً، ألا وهي مشكلة الدروس الخصوصية، في الماضي عندما كان للتعليم والمعلم مكانتهما العلمية والأدبية العالية وعندما كانت عناصر التعليم نوعية لا كمية لم يكن يوجد ولا يعرف شيء اسمه دروس خصوصية، أما الآن فقد أصبحت من الانتشار بدرجة لا يمكن أن يتجاهلها أحد، ومن الملاحظ أن غالبية المدرسين الخصوصيين من الوافدين العرب وقلة منهم بحرينيّون، كما أن غالبيتهم رجال وقلة قليلة منهم نساء، البعض يتقاضى عن الساعة ثلاثة دنانير والبعض الآخر خمسة أو أكثر، وذلك بحسب درجة (الطلب) الإقبال على المعلم وعلى المادة التي يدُرّسها.

البعض يدخل فصله المدرسي ليقول كلمة واحدة ويصمت، لا يتعب نفسه في الشرح لتوصيل المعلومات لتلاميذه، يختزن جهده وطاقته لما بعد اليوم المدرسي ليقتل نفسه في التدريس فيما بعد مع طلبته الخصوصيين.. فما ذنب الطلبة غير القادرين على الدفع؟

أعرف مدرسا للمرحلة الثانوية يعطي دروسا خصوصية في المواد العلمية أربع عشرة ساعة يومياً والساعات العشر المتبقية ست منها يقضيها في المدرسة، ليتعرف فيها على الطلبة المحتاجين للدروس الخصوصية والقادرين على الدفع، والساعات الأربع الباقية للنوم، وأيام الامتحانات تتقلص ساعات اليوم المدرسي لتصبح عدد ساعات الدروس الخصوصية عشرين ساعة يومياً يقضيها حاملا كتبه وأوراقه متنقلا من بيت طالب أو طالبة إلى آخر متغديا في بيت ومتعشيا في آخر، وكل من يأخذ عنده دروسا خصوصية يكون نجاحه في المادة تلك مضموناً، وهو على هذا الحال منذ عشر سنين.

في الحقيقة لقد حاولت وزارة التربية والتعليم الحد من المشكلة وذلك بفتح فصول تقوية (علاجية) مسائية مجانية لطلبة المرحلة الثانوية في أغلب التخصصات الرئيسية، لكن هذه الخطوة لم تحل المشكلة من جذورها لأن الوزارة تكبدت مصاريف إضافية لا داع لها متمثلة في رواتب معلمي المساء دون أن تقلل من حجم المشكلة.

إحدى الطالبات تقول: ماذا نعمل إذا خرجنا من الفصل مثلما دخلنا فيه لم نستفد كلمة واحدة من المعلمة، نحن مضطرون إلى أخذ دروس خصوصية لكي نفهم المادة ونتخطى الامتحان بنجاح.

طالب آخر يقول: والدي يتحمل عبئا كبيرا من جراء الدروس الخصوصية لكن يعرف بأني سأنجح حتما في الامتحان بسببها..

معلم يقول: لدي في الفصل ما لا يقل عن أربعين تلميذا كل منهم له قدراته وإمكاناته تتمثل في الفروق الفردية بينهم، فيهم الضعيف والقوي،الكسول والمجتهد، فكيف

يمكنني أن أوصل المعلومة الواحدة بالدرجة نفسها إلى جميع الطلبة؟ لذا فإن الطلبة الضعاف يحتاجون إلى دروس خصوصية.

لكن الواقع يقول لنا إن غالبية من يلتحق بالدروس الخصوصية هم من الطلبة المتفوقين دراسيا، فهل هي العلة أو المعلول، أي هل هم متفوقون بسببها؟ أم لأنهم متفوقون لذا فهم يحاولون المحافظة على درجة تفوقهم الدراسي بل ويزيد بزيادة درجة التنافس بين أقرانهم عن طريق الدروس الخصوصية؟ وهذا موضوع آخر.
ما نود قوله هو أنه على ما يبدو، أصبحت الدروس الخصوصية شراً لا بد منه، ولكن يمكن أن نقلل من محاذيرها بعدة شروط أو أساليب منها مثلا إجبار كل مدرس خصوصي ألا يعطي دروسا خصوصية لطلبة صفه أو مدرسته لكي لا ينشأ تفضيل طالب على آخر، أو بألا يكون هذا المدرس من ضمن واضعي أسئلة الامتحان.

مع إننا نحلم بأن يكون جميع المعلمين قادرين على أداء مهمتهم على أكمل وجه وعلى توصيل المادة العلمية إلى عقول طلبتهم.. خلال اليوم المدرسي وليس خارجه لكي تنتفي الحاجة تماما للدروس الخصوصية.

تقويم الهيئات الإدارية والتعليمية

لا شك أن الجميع يتفق على تأثير الهيئة الإدارية والتعليمية على البيئة المدرسية والطلبة، بل وحتى على أولياء الأمور، فمن الملاحظ التأثير البارز للإدارة، فإن كان المدير أو المديرة من النوع الابتكاري الخلاق المحب للعمل أصبحت المدرسة بمعلميها وطلبتها خلية نحل في أدائهم وأفكارهم وحماسهم للعطاء والعمل، وكذلك إن كان المعلم مخلصاً ذا ضمير حي ومحباً للعمل أصبح طلبته يحترمونه ويحبونه بل ويحبون المادة التى يدرسها، وبالتالى يكونون مثابرين ومحبين للعلم والتعلم.

لكن من الملاحظ أيضا إن كان المعلم أو المدير من النوع الذي ذكرناه أو من النوع المغاير له أي السلبي غير المخلص واللامبالي بالعمل، فإن الحكم والتقويم غائبان، أي أنه يتساوى من يعمل بإخلاص ومن لا يعمل، ليتسلم الاثنان راتبهما في نهاية الشهر.. فالرقابة والمحاسبة غائبتان، وبالتالي التشجيع والتحفيز والثواب أو العقاب كله في عداد الغياب أيضا.

في أغلب الدول الأخرى سواء العربية أو الأجنبية، هناك جهة أو إدارة قائمة بذاتها تابعة لوزارة التربية وخاصة بالتقويم والتوجيه التربوي فقط، بها اختصاصيون لتقويم الإدارات المدرسية وآخرون لتقويم الهيئات التعليمية بالتخصصات المختلفة، ويقوم على التقويم تربويون على مستوى عال من الأمانة العلمية والأدبية والتخصص الأكاديمي، ولديهم من الصلاحيات القدر الكبير الذي يسمح بإتخاذ القرارات وتحويلها إلى موقع التنفيذ، فمثلاً يُقّوم الاختصاصي المدير أو المعلم ثلاث مرات متتالية، فإذا طغت في التقويم السلبيات على الايجابيات وأثبت بالشواهد والأدلة أنه غير صالح أو غير مخلص لمهنته، فإنه يُرفع تقرير بذلك يوصي بتغيير مهنته أو نقله أو تحويله إلى مجال آخر، أو تأهيله وتدريبه من جديد ومحاسبته على التقصير إن تطلب الأمر، وبالمقابل إن رُفع تقرير طغت فيه الإيجابيات على السلبيات، فإنه

تحسب له نقاط إيجابية وعندما تصل النقاط إلى عشرة يحصل المدير أو المعلم على حافز تشجيعي أو ترقية وظيفية نتيجة لعمله المتفاني المخلص، وهذا النظام يسري على المدارس الحكومية كما يسري على المدارس الخاصة في تلك الدول.

وربما يقول قائل أن الإنسان المخلص لا يحتاج إلى ثناء أو شكر أو ترقية أو حافز لأنه يعمل بدافع ذاتي إخلاصا وحباً للوطن وأبنائه، وهذا صحيح، لكن نقول أيضاً إن الإنسان طاقة واحتمال، وهذه الطاقة تكون أحياناً في حالة مدّ وأحياناً أخرى في جزر، وهي تنقص أو تزيد بحسب العوامل الذاتية والموضوعية، وكلما انقضى زمن أطول قلت الطاقة لأنها تستهلك جزءا من ذاتها بشكل أكبر، لذلك فإن عامل الزمان وعامل المكان لهما من الأهمية القصوى عند التقويم وإصدار الأحكام، ونعني بالمكان البيئة المدرسية كلها ومدى توافر العناصر الضرورية فيها للخلق والابداع، أما الزمان فنعني به سنوات الخدمة أو الخبرة.

لذا فإنه إن وجد معلم أو مدير مخلص ينهك نفسه حباً في العمل ومضى عام أو عامان دون أن يحصل على طاقة دفع خارجية تسند من طاقته الذاتية، فهو ربما سيتحدى الواقع ويبذل أكثر ما في وسعه ويواصل العطاء، لكن إذا مرت عشرات السنين ولم يحصل فيها على ذلك الدعم والتشجيع فإنه ربما سيحبط ويبدأ العد التنازلي في العطاء، خاصة إذا رأى أمامه إن من لا يعمل ومن لا يخلص يحصل على الوضع والمكانة المادية والأدبية والمعنوية نفسها، لذلك تدريجيا يتقاعس عن العمل ليصبح مثل غيره.. لذا لا بد من التقويم السليم ولا بد أن يكون المقوّم موضوعياً محايداً من خارج المدرسة ويفضل ألا تربطه علاقة شخصية أو مصالح فردية بمن سيقوّمه، يتحلى بالأمانة العلمية الرفيعة والمستوى الأكاديمي العالي، ولديه من الصلاحيات ما يخوله لإصدار الأحكام التى تأخذ حيز التنفيذ.

أخيراً، للحقيقة والأمانة العلمية نقول إن واقع مدارسنا ليس بالسيئ وهناك الكثير من الإيجابيات التي تسجل لصالح التربية والتعليم، لكن سعياً وراء الأفضل كان القصد والمقصود.

التعليم وأهدافه

ما هو هدف التعليم المدرسي الممتد من الصف الأول حتى الثاني عشر، أي العمر الزمني ما بين السادسة حتى السابعة عشرة، أثنا عشر عاماً من عمر الإنسان يقضيها في المدرسة من مرحلة التعليم الأساسي حتى الثانوي، ماذا يجني من خلاله؟ هل هدف التعليم هو تهيئة الطالب للحياة العملية؟ أعتقد بأن الهدف هذا لا يتحقق واقعياً، لأن ما يحصله التلميذ خلال 12 عاما لا يؤهله لكسب مهنة أو حرفة أو وظيفة، ولنقلل الطموحات ونقول هل الهدف هو بناء شخصية التلميذ وإكسابه خبرات علمية تعطيه الثقة بالنفس وتؤهله للتعليم الجامعي مثلاً؟

ونأتي للواقع أيضاً ونرى أن كثيراً من أبنائنا الخريجين من الثانوية ليس لديهم ثقة بأنفسهم أو قدراتهم وامكاناتهم العلمية، وحتى الإمكانات المحددة التي تتطلبها الحياة العملية أو الجامعية كمعرفة وإتقان لغة أجنبية تحدثاً وكتابة لا يوفرها التعليم المدرسي أبداً.

اذاً لنتواضع أكثر ونقول هل الهدف هو محو أمية أبنائنا وتعليم القراءة والكتابة فقط؟ حقيقية حتى الهدف المتواضع هذا لم نصل إلى تحقيقه كلياً، لأن كثيراً من خريجي الثانوية ضعفاء في القراءة والكتابة! فالأخطاء الاملائية لا حصر لها والنحوية أكثر.. إذاً حتى اتقان القراءة والكتابة أصبح هدفا لا يصل إليه جميع الطلبة.

أعتقد أنه آن الأوان لإجراء تقويم شامل على مدخلات التعليم، وقبل أن نضع المدخلات لا بد أن نحدد مخرجاتنا بدقة، ماذا نريد بالضبط؟ ما هى إحتياجاتنا؟ وعلى ضوء الإجابة على هذا السؤال تتحدد المدخلات، والسؤال الأكثر دقة هو: ما هو الكم والنوع الذي نحتاج إليه من العمالة المحلية لنحل به محل العمالة الاجنبية الوافدة؟ ولنفترض وضع احتياجات للسنوات العشر المقبلة كالتالي: الحاجة إلى

معلمين للمرحلة الثانوية، ولنفترض أنهم يشكلون حالياً نسبة 1٪ من العمالةالوطنية ونسبة 2٪ من العمالة الوافدة، إذاً فنحن نحتاج إلى عام 2007م نسبة 4٪ تقريباً، مثلاً بحاجة إلى أساتذة جامعة وباحثين متخصصين بنسبة 2٪، بحاجة إلى أطباء ومهندسين بنسبة 25٪ مثلا - مع إنه يقال وجود فائض لدينا! - بحاجة إلى محاسبين وسكرتارية 5٪، مصرفين وتأمين 5٪، فنيين متخصصين مهرة 20٪، فنيين عاديين 20٪، عمال تكرير وألمنيوم 20٪ مثلاً.

وعلى ضوء الإحتياجات هذه نخطط للتعليم، في اليابان مثلاً من يدخل الجامعات هم الفئة القليلة وتمثل 25٪ فقط من الطلبة في كافة التخصصات، أما 75٪ فليتحقوا بمعاهد تدريب على المهن والوظائف المطلوبة في سوق العمل، وكل بحسب رغبته وقدراته، وأحياناً يلتحق الطالب دورات تدريبية فنية بمجرد أن ينهي السنوات الست الأولى من التعليم الأساسي وذلك بعد تقويمه وإكتشاف ضعف قدراته الأكاديمية وعدم رغبته في الدراسة.

فربما يكون لدى الطالب استعداد أو مهارة عالية في الموسيقى أو الفن في الوقت الذي لا يحب فيه دراسة اللغات والمواد الأدبية، فيحول منذ الصغر إلى مراكز تدريب للموسيقى أو الفن ليصبح بارعاً في العزف الموسيقي أو بارعاً في صنع الحرف اليدوية، وطالب آخر لديه استعداد ومهارة في تركيب وتصليح الأجهزة والآلات لكن لا يرغب أبداً في دراسة المواد العلمية، لذا فإن المدرسة ترشحه للالتحاق بمعهد تدريب فني بحسب رغبته، وميوله ولمدة ثلاث سنوات، بعدها يستطيع أن يلتحق بأي وظيفة في المجال الذي يرغب فيه فيمكن أن يكون بارعاً في تصليح الأجهزة الالكترونية خاصة (الساعات) التي اشتهرت اليابان بدقة الأيدي العاملة فيها، أو ميكانيكي سيارات، هذه الصناعة التي غزت بها اليابان العالم كله.

فهل يمكن أن نأخذ من تجربة اليابان ما يمكن تطبيقه في البحرين؟

التعليم وسوق العمل

هل مدخلات التعليم تتناسب مع مخرجاته؟

التطور السريع الذي يمر به العالم والتغيرات الهائلة في الأجهزة السلكية واللاسلكية، والصرعات الجديدة في عالم الكمبيوتر، كلها تعطي مؤشرا بأنه لا يمكن أن تتناسب المدخلات مع المخرجات حتى لو تغيرت المناهج والمقررات الدراسية كل عام لتواكب هذه التغيرات المذهلة.. ما الحل إذاً؟ سنعود إليه لاحقا.

كم يفرح المرء عندما يرى المواطن البحريني يعمل في المهن التي كانت حكراً على الأجنبي منذ فترة قصيرة. تفرح عندما ترى البحريني في محطات البترول أو شركات الاعلان أو في الفنادق والمطاعم، وتتباهى قائلا: أثبت البحريني أنه يحب العمل والوطن، لكن مع ذلك لا زالت الكثير من المهن لم يطرقها المواطن إلا في النادر جداً، في البحرين مثلاً توجد أكثر من 200 ألف سيارة تقريباً، وبالطبع كل واحدة منها تحتاج إلى صيانة شهرية وما أن يمر ثلاثة أعوام عليها حتى تحتاج إلى عناية وتبديل قطع غيار باستمرار، ما أريد قوله هو أن عدد محلات تصليح السيارات (الكراجات) في البحرين غير قليل وعدد العاملين أكبر، فلماذا عندما يذهب المرء إلى أي محل لتصليح وصيانة السيارات لا يري إلا العمال الأجانب يتهافتون عليه؟ إنها مهنة مربحة جداً، فلماذا شبابنا البحريني يحجم عنها؟ هل لأنها تحتاج إلى مجهودٍ عالٍ أم بسبب استمرار النظرة الدونية للعمل اليدوي؟ أيضا صالونات التجميل والحلاقة للرجال والنساء؟ لماذا لا نرى كل العاملين فيها بحرينيين؟ كذلك محلات الخياطة لماذا لا يحل البحريني محل العامل الأجنبي فيها؟ مهن سهلة ومربحة، فما السبب؟

لماذا لا توجد اليد البحرينية الماهرة في هذه المهن أو غيرها؟

نعتقد أن الحل هو ضرورة وجود معاهد تدريب لهذه الأعمال والمهن، فلو وجدت

معاهد التدريب لقلت النظرة الدونية للأعمال هذه ولأصبح لدينا عمال متخصّصون مهرة.

ومعاهد التدريب أيضا هي المقترح لحل الإشكال القائم بين مخرجات التعليم ومدخلاته، بشرط ألا تكون المعاهد هذه مسئولية وزارة التربية والتعليم وحدها بل يجب أن تكون بالدرجة الأولى مسئولية القطاع الأهلي والخاص ويمكن أن يكون دور الوزارة إشرافياً في عليها فقط.

والحقيقة إن وزارة التربية والتعليم في البحرين حاولت خاصة في السنوات العشر الاخيرة ربط التعليم بالحياة العملية وبمتطلبات سوق العمل سواء من خلال تفريع التعليم أو إدخال تخصصات جديدة يتطلبها السوق، والخبر الذي نشرته الصحف المحلية بتاريخ 96/3/23 عن إتخاذ وزارة التربية والتعليم خطوات في اطار ربط التعليم بسوق العمل، وذلك بتنظيم مشروع تدريب طلبة التعليم التجاري في شركات التأمين دليل على ما نقول. ويبقى الدور المنتظر من القطاع الخاص لا يزال شاغراً.

إننا نؤكد على أهمية وجود مؤسسات للتدريب أثناء الخدمة كمعهد التدريب المصرفي البحريني، لكن حديثنا ينصب حول معاهد التدريب قبل الخدمة والتي نقترح أن يشترك في تأسيسها مؤسسات القطاع الخاص والتي توحدها طبيعة تجارية واحدة، فمثلاً شركات وكالات السيارات يجتمعون ويحددون احتياجاتهم من سوق العمل وعلى ضوء الإحتياجات هذه يتم إنشاء معهد التدريب العملي لتخريج اليد العاملة المحلية المطلوبة لشركاتهم سواء من موظفي مبيعات أو محاسبين أو ميكانيكي سيارات.. الخ.

وكذلك بالنسبة إلى شركات التأمين، يتفقون على إنشاء معهد تدريب عملي لتخريج موظفي تأمين في جميع التخصصات والفروع لتغطية احتياجاتهم المتزايدة، وكذلك بالنسبة للمصارف والبنوك وشركات البترول أو المعادن، ولمصانع النسيج، ولمصانع الأثاث وهكذا، فبدلا من تخصيص جزء كبير من مصروفات الشركة على جلب العمال الأجانب من الخارج يمكن أن تُحوّل المبالغ هذه إلى تدريب العامل البحريني، فإلى متى ستظل هذه الشركات والمؤسسات تعتمد على اليد العاملة الأجنبية؟

وسياسة تدريب الأيدي العاملة المحلية سياسة على المدى البعيد أوفر وأضمن وأصلح للشركات.

فهل يمكن أن يتحقق جزء من هذا الحلم؟

بعد أن أنهيت كتابة المقال، فتحت الجريدة في نهار اليوم التالي لأرى إعلانا له صلة بما كتبت، والإعلان يقول: (49 فرصة مهنية يمكنك التدرب عليها وأنت في بيتك)، وجميع المهن المذكورة عليها طلب في سوق العمل ويمكن الاستفادة كثيراً من برامج التدريب بالمراسلة التي ستكون نظرية فقط، لكن كتبت عبارة قد تمثل عائقاً لدى البعض وهي: (جميع البرامج المذكورة تدرس باللغة الإنجليزية فقط، فهل من الصعب أن تتبنى إحدى المؤسسات ترجمة البرامج هذه إلى اللغة العربية لتحقق غرضها الفعلي ويستفيد منها الجميع.

النظم التطويرية بين التنظير والواقع

النهج التطويري الذي اتبعته وزارة التربية والتعليم لتطوير التعليم في البحرين في السنوات الأخيرة نهج لا بد من المحافظة عليه والإستمرار فيه، فالتطوير عملية مطلوبة ومرغوبة ومفيدة جداً، لكن لكي يحقق التطوير أهدافه لا بد من توفير شروط أساسية، أولها وأهمها تهيئة الظروف المحيطة وخلق البيئة التعليمية المناسبة لمواكبة هذا التطوير.

فالتنظير على الورق مسألة غير صعبة، لكن التحدي الحقيقي هو التطبيق العملي في الميدان، ونقصد بالبيئة التعليمية المناسبة هي كل شيء له علاقة بالتعليم سواء من معلم، مدير، تلاميذ، أولياء أمور، مختبرات، مكتبات، مصادر تعلم.. إلخ.

وفي مقالنا هذا سنتطرق إلى أبرز النظم التعليمية التطويرية التي أخذت بها الوزارة وطبقتها في العشر سنوات الأخيرة، وأولها نظام المقررات أو الساعات المعتمدة للمرحلة الثانوية.

إن من أكبر إيجابيات نظام المقررات أنه يتعامل مع طالب المرحلة الثانوية بتحد، يتحدى قدراته العقلية ويتحدى إصراره في العمل ويختبر مدى التزامه الدراسي، ويعطي هامشاً كبيراً من الحرية الفردية لكنها الحرية المسئولة، فمن يكن غير مسئول وغير آبه ويتعامل مع الحرية هذه بشكل خاطيء ستأتي حتما نتائجه سلبية، كما يكرس مبدأ التعلم الذاتي ويؤكد على مفهوم (كيف يتعلم الطلبة) لا على مفهوم (ماذا يتعلم الطلبة)، ويهيئ طلبة الثانوية للتعامل مع المرحلة الجامعية المقبلة، كما يعدهم بشكل أكثر من النظام العادي للتعامل مع الحياة العملية.

لكن ما هو الواقع؟ هل هذا النظام حقق الإيجابيات هذه التي تعتبر من أهم أهدافه؟ ببساطة الواقع يقول لنا الجواب لا، فيقفز في أذهاننا السؤال التالي: لماذا لم يحقق هذا النظام التطويري أهدافه؟

نأتي أيضا إلى نظام تطويري آخر هو نظام المعلم المشارك المتواصل مع نظام معلم الفصل، ما هو وما ميزاته؟ نظام الفصل هو نظام تطويري خاص بطلبة الصفوف الدنيا من الأول إلى الثالث ابتدائي، وفيه يقع عبء عملية التربية والتعليم على عاتق معلم واحد فقط، يقوم بتدريس وتعليم التلاميذ جميع المواد الأساسية.

وبعد أن مضت فترة زمنية على تطبيق نظام الفصل وانتقلت دفعات من الطلبة إلى الصفوف الأعلى الرابع والخامس والسادس، ووجدت الوزارة أن مخرجات نظام معلم الفصل كانت أفضل من مخرجات النظام العادي، خاصة مستوى الطلبة الدراسي، استدعي ذلك من الوزارة التفكير في الاستمرارية لهذا النظام، فتم استحداث نظام المعلم المشارك للصفوف من الرابع إلى السادس الابتدائي حيث يقوم معلمان أساسيان على تربية وتعليم الطلبة بدلاً من عدة معلمين، فأصبح يقوم معلم واحد على تدريس المواد الأدبية (لغة عربية، دين، اجتماعيات) ومعلم آخر على تدريس المواد العلمية (رياضيات، علوم)، وكانت أهم أهداف النظام هذا تكامل الخبرات التعليمية بحيث يكون التلميذ محور العملية التعيمية من أجل رفع مستوى وكفاءة التلميذ والمعلم على السواء.

لكن ماذا يقول الواقع؟ هل حقق هذا النظام أهدافه؟ ويجيبنا الواقع أيضا بـ لا.. ويقفز السؤال من جديد: لماذا؟ لماذا لم تحقق النظم التعليمية التطويرية أهدافها؟ وببساطة أيضاً يكمن الجواب في عدم تهيئة المناخ والبيئة التعليمية العملية المناسبة لمواكبة هذا التطوير، فالأفكار رائعة على الورق، لكن التنفيذ العملي لها يصبح صعباً بل وخطراً إذا لم تُعد العدة عملياً لهذا التطوير.

هل هيأت وأعدت الوزارة الهيئات الإدارية والتعليمية قبل تطبيق هذين النظامين؟ (نظامي المقررات والمعلم المشارك). الواقع يقول أن بعض المديرين والمعلمين مازالوا لا يعرفون حتى مفهوم ومعنى هذين النظامين وكيفية تطبيقهما، الدورات التدريبية

التي تلقاها بعض المعلمين هي دورات تشرح أهداف النظام نظرياً، لكن لا تعلمهم أو ترشدهم إلى كيفية التطبيق والمواقف التعليمية العملية له، وبعض الدورات التدريبية انحصرت في تقوية وتدعيم الضعف الأكاديمي للمادة لدى المعلم وليس في طرق وأساليب التعلم والتعليم.

كذلك هل هيأت وأعدت الوزارة الطلبة وأولياء الأمور؟

هل هيأت وأعدت الوزارة المناهج والمحتوى التعليمي لكي يناسب ويواكب هذا التغير الكبير؟

هل هيأت وأعدت الوزارة الأنشطة والوسائل التعليمية الخاصة بهذا المحتوى والمنهج التطويري لكي يلجأ لها المعلم ويستعين بها فتسهل عليه عملية التطبيق؟

هل هيأت وأعدت الوزارة المختبرات والمكتبات ومراكز مصادر التعلم بشكل صحيح لتواكب هذه التطورات؟

القاعدة إذاً تقول: لكي نضمن نجاح تطبيق أي نظام تعليمي تطويري مستقبلاً لا بد أن تكون الإجابة على الأسئلة المطروحة آنفاً بنعم مع شرح وتحديد الكيفية التي سيتم بها الإعداد والتهيئة لذلك.

الضرب

أعتقد أن المقولة المشهورة (وبعد الضرب تلقون الصلاح) فيها شيء من الصواب، أنا لست أبدا مع الضرب الشديد ولست أيضاً مع الدلع الشديد، ولكن يمكن أن استخدم الضرب كأسلوب إرشادي توجيهي تربوي بشرطين أولهما: ألا يكون وحشيا مبرحا، أي ألا تكون له آثار جسمية، لأن الآثار الجسمية تولد نفسيا لدى الطفل ميولا وروحا عدوانية سلبية تجاه الآخرين، وتضر بالفرد كثيراً عندما يكبر لأنه يصبح حاملاً للروح العدوانية العنيفة هذه ومتطبعا بها. أما الضرب التربوي فهو الضرب غير الشديد الذي يترك ويولّد في الطفل آثاراً نفسيه إيجابية حيث يكون له دور في إصلاح وتهذيب سلوك الفرد عندما يكبر.

ثاني الشرطين هو أن الجأ إلى أسلوب الضرب كآخر وسيلة تربوية إذا عجزت الوسائل الأخرى عن تعديل السلوك الخاطىء المتكرر لدى الطفل، بحيث يكون سبب الضرب بالنسبة للطفل مقنعاً تماما وغير موجه له شخصياً بل إلى سلوكه الخاطىء حتى يتناسب المعلول مع العلة أو السبب مع المسبب له، وعلى المربي أن يبتعد تماما عن تجريح الطفل أو إهانته، وذلك بالابتعاد التام عن ضربه مثلا في مناطق حساسة كالوجه والرأس مهما كان الضرب خفيفا.

كانت ظاهرة الضرب في المدارس سابقا قبل عقدين وأكثر يغلب عليها الوحشية، وكان إستخدام (الفلقة) و(الخيزرانة) شائعا جدا في مدارس البنين، واستخدام المساطر والأقلام للضرب على أطراف الاصابع شائعا في مدارس البنات، وكان أسلوب العقاب الشديد هو السائد على أسلوب الثواب والتعزيز، وفي الحقيقة كان لوزارة التربية والتعليم في السنوات الأخيرة دور بارز في التقليل من حدة الظاهرة هذه بسن القوانين التي تمنع إستخدام العنف والضرب مع الطلبة في المدارس.

لكن ما زالت توجد بعض الحالات الإستثنائية، فمثلا جاءتنى أم تشكو لي من معلمة

تضرب ابنها بوحشية وبدون مبرر أو سبب حقيقي يستدعى ذلك، فسألتها: كم مرة ضربته؟ قالت: مرتين، فسألتها: ما الأسباب في كلتا الحالتين؟، قالت: في الأولى تأخر قليلا عن دخول الفصل ليكمل أكله، وفي المرة الثانية لأنه ضحك في الفصل، فسألتها ما هي طريقة عقاب المعلمة الذي تصفينه بالوحشية؟، قالت: أخذت مسطرة حديدية وضربت ابني على كل مكان (وين ما صابت جابت) حتى تركت آثارا على وجهه ويديه وصدره، فقلت لها: وماذا كانت ردة فعلك، ألم تبلغي الوزارة؟ قالت: خفت أن أقوم بأي إجراء وأبلغ الوزارة فتضع المعلمة العداوة لإبني وتُسّقطه في الإمتحانات خاصة وإنها تدرسه أكثر من مادة.

تصوروا كيف يفكر ويعاني أولياء الأمور لتلاميذ المرحلة الابتدائية من شدة خوفهم من السلطة المطلقة للمعلم في التحكم بعلامات ونتائج التلميذ، فما بال أولياء أمور طلبة المرحلة الثانية التي تحدد نتائجها مصير الطالب، أو طلبة الجامعة حيث يكون للأستاذ الجامعي صلاحيات أكبر؟ عندما قلت لهذه الأم المسكينة بأني سأكتب عن هذه الحادثة التي تعرض لها ابنك قالت: أرجوك لا، فإني أخاف أن تفهم المعلمة انها المقصودة بهذا الكلام، قلت لها: لا تشعري بالخوف إلى هذا الحد.. قالت: إن أردت أن تكتبي فلا تذكري المدرسة أو الصف أو المادة، أجبتها سيكون لك ما شئت.

يقول ولي أمر تلميذ في الصف الخامس إبتدائي: كان إبني يحب الذهاب إلى المدرسة حتى الصف الرابع وما أن وصل إلى الصف الخامس حتى كره المدرسة تماما، قلت له: وما الأسباب؟، قال: في البداية كان ابني يشتكي من قسوة المعلم عليه وسوء معاملته حيث يسخر من أبني ويضربه أحيانا، في البداية كان يكره المادة التى يدرسها ذلك المعلم بعدها أصبح يكره الذهاب إلى المدرسة.. قلت له: وماذا فعلت؟ قال: ذهبت وأعلمتُ المسئولين في الوزارة لكن بقى الحال على ما هو عليه، فسألته بصيغة اقتراح: هل فكرت في نقل ابنك إلى مدرسة أخرى؟ أجاب: أتمنى أن يكون حلاً للمشكلة، لكن علي أن انتظر حتى نهاية العام الدراسي.

وبالمقابل إحدى المعلمات قالت لي مرة: أولياء أمور الطلبة لا يقبلون ضرب أولادهم ولو بالورد، فما إن تلمس المعلمة ابنهم حتى يهرعون إلى الوزارة لكي يشتكوا على المدرسة، في الوقت الذي قال فيه أحد المدراء لي مرة: إن بعض أولياء الأمور يلجأون لي لضرب وتأديب ابنهم وعقابه ليس على الأخطاء التي يرتكبها في المدرسة فحسب بل حتى على أخطائه في البيت بحجة أن ابنهم لا يسمع كلامهم ولا يخاف منهم.

أعتقد أن الحل لهذه المشكلة يقع على عاتق الإدارة المدرسية بالدرجة الأولى، حيث لا بد أن يكون لها دور أكبر في الرقابة والمحاسبة من أجل خلق التوازن لتحقيق المعادلة الصعبة الأولى بالنسبة للطالب بين الانضباط والالتزام المدرسي من جهة وبين حبه للعلم والتعليم المتمثل في حب المدرسة والمعلم والمواد الدراسية من جهة أخرى، وتحقيق المعادلة الصعبة الثانية بالنسبة للمعلم لكي يكون مربيا فاضلا ومعلما حقيقيا في آن واحد.

قدرات الطفل

كان والدي حفظه الله وأطال عمره، يأخذني وأنا طفلة في الثالثة والرابعة من العمر معه إلى المدرسة، وكان آنذاك معلما، فيدخلني معه الصفوف التي كان يدرسها والتي كانت صفوف المرحلة الإبتدائية من الأول حتى الخامس ابتدائي، وكنت آنذاك أرى التلاميذ عمالقة حجما أمامي، وكان والدي يسألهم أسئلة وأغلبيتهم كان لا يعرف الإجابة عليها، فكان يوجه السؤال بعدهم لي ويقول لتلاميذه متحديا: هذه الطفلة الصغيرة ستجيب على السؤال الذي عجزتم أنتم الكبار عن إجابته، وفي درس الإملاء كان في بعض الأحيان يطلب منهم كتابة الكلمات على السبورة، وكان أغلبهم يخطئون فيها أيضا، فكان والدي يطلب مني كتابة الكلمة الصحيحة على السبورة، وكنت ألبي الطلب وأتوجه إلى السبورة وأنا أرتجف خوفا من والدي وخوفا من الخطأ، والحمد لله لا أذكر انني أخطأت، وبالتالي لم أسمع توبيخاً من والدي بل كان على العكس يتباهى بي أمامهم.

وأعتقد إن هذه التجربة التى مررت بها في مرحلة الطفولة قد أثمرت نتائج إيجابية كثيرة على حياتي عندما كبرت، وأهم نتائجها الثقة بالنفس، وحب العلم لذاته والشعور الدائم بأن العلم والمعرفة والقراءة هي المسبب الأول لعلو شأن المرء ومكانته في نظر نفسه، ومن خلالها يستطيع المرء أن يُشرف والديه ومجتمعه كله.

هي تجربة شخصية مررت بها في مرحلة الطفولة، أذكرها الآن لأني من خلالها أريد قول ما يلي:

-إن التجارب التي نعيشها في الطفولة أياً كان نوعها سواء أكانت مفرحة أو مؤلمة تُحفر في الذاكرة ولا تنسى أبدا، وتظهر نتائجها بوضوح علينا عندما نكبر، وبالتالي على الآباء والأمهات والأقارب والمعلمين أن يحرصوا على أن يمر أولادهم وطلبتهم بتجارب تعليمية كثيرة، لأن الكم يولد الكيف.

- إن التجارب التي نعيشها في الطفولة تتحول إلى تعلم، والتعليم يتحول إلى خبرة، وعلى أولياء الأمور عدم وضع الحواجز والحدود لاكتساب الخبرات التعليمية من قبل أطفالهم، أي لا يضيع ولي الأمر فرصة التعلم واكتساب الخبرة على ابنه بحجة عائق إجتماعي أو نفسي أو مفهوم سائد أو سلوك شائع، فمثلا السلوك الشائع بين الآباء أن يمنعوا أطفالهم من مجالسة الكبار، لكن أثبتت العديد من الدراسات التربوية الحديثة أن مجالسة الطفل للكبار تعلمه وتكسبه الكثير من الخبرات التعليمية التي تؤهله لأن يصبح عمره العقلي أكبر من عمره الزمني بحيث تصبح قدراته العقلية أفضل من أقرانه، وبالتالي من المفيد أن يسمح الأب لابنه الصغير أن يجلس معه في المجالس التي يثير فيها الأصدقاء المناقشات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كذلك من المفاهيم السائدة في المجتمع أن الطفل جاهل ونقول (ياهل) بحسب التعبير الشعبي، وهذا يعني أن الطفل لا يفهم ما حوله، لكن الدراسات التربوية أيضا أثبتت العكس وبأن الطفل يتلمس الظروف والمشاكل التي حوله ويحس بها أكثر من الكبار، وبالتالي لا يجوز أبدا تجاهل أسئلة الطفل، فأنا كأب أو معلم ليس من واجبي أن أجيب على أسئلة الطفل بشكل صحيح فحسب، بل علي أن أوفر له الظروف وأهيأ له المناخ الذي يساعده على التعرف الصحيح بمن حوله وبما يدور حوله.

- المسألة الثالثة الأساسية هي أهمية وضرورة تحدي قدرات الطفل العقلية لأحقق هدفين: أولهما لكي أبرز أقصى ما لدى الطفل من قدرات عقلية ولكى أشحذ همته وأدفعه لتعلم واكتساب المزيد من المعارف والخبرات، وثانيهما لكي أستطيع كأب أو معلم أن أعرف وأكتشف وأحدد قدراته وامكاناته، لكي ألبي احتياجاته بحيث لا أعرضه أو أضعه في مواقف تعجيزية، بل في مواقف تتحدى قدراته وتكشف عن أقصاها لتنميتها وصقلها من جديد.

الكتاب المدرسي

القرار الصادر حديثا عن وزارة التربية والتعليم بشأن استرجاع الكتب من الطلبة في نهاية العام الدراسي، قرار صحيح وحكيم، وكان من المفترض أن يطبق منذ فترة طويلة، خاصة وأنه كان يطبق في السنوات الماضية حتى السبعينات.

وهذا القرار أو الإجراء يحقق هدفين، الهدف الأول مادي عائد على الوزارة وهو الترشيد في ميزانية التعليم واستغلال المبالغ الهائلة التي تصرف على طباعة الكتب سنوياً في مجالات تربوية أخرى. والهدف الثاني هو تربوي عائد على الطلبة حيث يتم تعويد الطالب المحافظة على الكتاب المدرسي.

لكن هناك بعض المشكلات التي قد تحد من تطبيق هذا الإجراء بشكل صحيح ومتكامل، وأول الإشكالات هذه هي أن أغلب المناهج الحديثة اعتمدت على أن يكون محتوى الكتاب المدرسي مليئاً بالأنشطة والتدريبات التي يحلها الطالب أثناء اليوم الدراسي أو كواجب منزلي في الكتاب نفسه، وبالتالي يجيب الطالب مباشرة على الأسئلة التي بداخل الكتاب، فإذا أخذه تلميذ آخر فأنه سيجد جميع الأنشطة والتدريبات والأسئلة محلولة فيه وجاهزة له ولن يتعب نفسه في التفكير بحلها، ولكن يمكن كمخرج لهذه المشكلة أن يتم تعميم من قبل وزارة التربية على جميع المدارس والمعلمين بتوجيه الطلبة إلى حل هذه التدريبات في دفاتر خاصة بها وليس على الكتاب نفسه.

الاشكالية الثانية هي كيف يتم التأكد من صلاحية أو عدم صلاحية الكتب لجميع الطلبة عند الاستلام في نهاية العام الدراسي؟ حيث ذلك يتطلب فحص ومراجعة كل كتاب على حدة لمعرفة إن كانت به شخبطة، أو كانت بعض أوراقه ممزوعة جزئياً أو كلياً، وهذا يعني مراجعة تسلسل أرقام الصفحات كلها لفرز الكتب السليمة من الكتب غير الصالحة والتي تستحق تغريم الطالب عليها.

إذاً المهمة غير بسيطة وتتطلب من إدارة المدرسة وضع طاقم خاص من المعلمين لها، أو تكليف كل معلم بفحص ومراجعة جميع كتب مادته أو مواده التى يدرسها، وفي كلتا الحالتين يحتاج ذلك إلى جهد ووقت إضافيين من المعلم الذي يكفيه ما عليه من مسئوليات ومهام غير قليلة ملقاة على عاتقه.

لكن ربما أيضا كمخرج لتسهيل هذه المهمة هي أن نجعل الطلبة هم الذين يقومون بها، فمثلا يتم فحص ومراجعة كتب تلاميذ الصف الثالث ابتدائي من قبل تلاميذ الصف الرابع، والرابع من الخامس وهكذا دواليك.

بعض المعلمين يقترح فرض رسوم ثابته في أول العام الدراسي على الطلبة كمبلغ خمسة أو عشرة دنانير سنويا على كل الكتب ليصبح من حق الطالب امتلاكها، والبعض الآخر يقترح أن يكون هذا المبلغ كتأمين على الكتب تخصم من الطالب عند وارجاعه الكتب بحالة غير صالحة وتسترجع في حالة إرجاعه الكتب بحالة صالحة. وهنا لا بد من وضع الاعتبار لمستوى أهالي الطلبة المعيشي الذين يعانون من كثرة الأعباء التي لا تنتهي عليهم.

كنا ونحن صغار عندما نرى في الصف طالبة معنا تحصل بالصدفة أثناء توزيع الكتب على كتاب جديد تماماً نعتبرها محظوظة، إن حجم التكاليف التي تنفقها الوزارة على طباعة الكتب سنوياً غير قليل، وربما تكلف طباعة الكتاب الواحد أكثر من ثلاثة دنانير.

وبغض النظر عن الاقتراحات والحلول، فإن القرار كما قلنا سابقا سليم، ولو تعلم الطلبة منه فقط قيمة الكتاب وأهمية العناية به.

المنهج المدرسي والأدب البحريني

أقامت أسرة الأدباء والكتاب ندوة عن الأدب البحريني في المنهج والكتاب المدرسي، وكانت عبارة عن حجر صغير حرك الماء الآسن، وهي مبادرة جيدة نتمنى ألا تتوقف عند ذلك الحد، ولكي نكون موضوعيين نطالب كل طرف أن يضع نفسه محل الطرف الآخر لكي نتفادى اللوم، فلا الأدباء والمثقفون يلقون اللوم على وزارة التربية والتعليم ممثلة في إدارة المناهج ولا العكس، ولكي نكون منصفين حقا علينا أن نعترف إن كلا الجانبين يتحملان جزءا من المسئولية فيما يتعلق بالواقع الراهن، وبالتالي يتحملان المسئولية مناصفة عما سيحدث مستقبلا في هذا المجال.

فما هو الواقع الحالي بالنسبة للأدب البحريني في مناهج وزارة التربية والتعليم؟
أظهرت الورقة المعدة من قبل إدارة المناهج أن مناهج الابتدائي والثانوي متضمنة بعضا من نصوص الأدباء البحرينيين، لكن التعليم الإعدادي يعاني من قصور واضح، والنصوص الموجودة حالياً مقتصرة على فئة قليلة من الأدباء وعلى نوع ونمط معين، ففي النثر والقصة كانت حصة الأسد للكاتبين محمد جابر الانصاري ومحمد عبدالملك، وفي الشعر كانت للشعراء أحمد الخليفة وإبراهيم العريض وغازي القصيبي.

وبصراحة كانت المناهج تخلو تماما من وجود الأدب البحريني في مادة اللغة العربية قبل عام 1975، لكن بعد تأسيس وزارة التربية لإدارة المناهج ووجود كادر بحريني متخصص فيها، بدأ تدريجيا إدخال نصوص من الأدب البحريني، وعلى الرغم من أن الفكرة قد لاقت المعارضة من قبل بعض الاختصاصيين في البداية، إلا أنها في النهاية تحققت وتثبتت، والطموح المستقبلي يدعونا إلى تطوير وتعزيز وجود الأدب البحريني في المنهج والكتاب المدرسي بشكل أكبر. وعلى هذا الصعيد نقترح أن تخصص مناهج اللغة العربية في المرحلة الإعدادية كلها لتعرف الطلبة على الأدب

في الخليج عامة والبحرين خاصة من خلال دراسة دقيقة ومتوسعة لنتاج الأدباء الخليجيين عامة والبحرينيين خاصة، وتخصيص المرحلة الثانوية للأدب العربي والعالمي، مع التأكيد على أهمية أن يأخذ الطالب فكرة شاملة عن كل النماذج والأساليب الأدبية، التقليدية منها والحديثة، الواقعية والرومانسية والرمزية وغيرها والأساليب الشعرية المختلفة من الشعر الموزون إلى الشعر الحر، حتى لا نضع أنفسنا كحكم على ما يصلح أو لا يصلح للطالب بل نتركه بنفسه يتعرف ويحكم ويقارن وينقد.

وبالتالي نؤكد على ضرورة أن تحتوي كتبنا المدرسية على نماذج أدبية لكتاب بحرينيين معروفين ومُقدرين عربيا أكثر منه محليا مثل الأدباء، قاسم حداد، علي الشرقاوي، علوي الهاشمي، أمين صالح، علي عبدالله خليفة، وغيرهم.

ومن الضروري أيضا إيجاد وتحديد معايير وشروط واضحة عند اختيار النصوص، وأول هذه المعايير وأهمها أن يكون النص صادرا عن أديب لا عن كاتب هاو غير متمرس، أي من الأفراد الذين يمكن تسميتهم وتصنيفهم تحت مسمى الأدباء، ومن المعلوم للجميع أن الأديب يسمى أديبا إذا توفرت شروط في نتاجه مثل الاستمرارية أي استمرارية الكاتب في الانتاج الأدبي، والغزارة، والتنوع، وبعض الأحيان توضع شهرة الكاتب كمعيار آخر، ومن الشروط التي يجب توافرها في النص: الأصالة والمرونة والحساسية للمشكلات والمعالجة الأدبية وقوة الصور، وغيرها من المعايير التي يمكن أن يحددها المختصون.

أخيرا نأمل مستقبلا أن تتشكل لجنة مشتركة تضم كلاً من اختصاصي مناهج اللغة العربية، ومؤلفي الكتب والأدباء والكُتّاب، تكون مهمتها وضع المعايير والشروط واختيار النصوص ودراسة إمكانية تطوير المناهج الحالية بما يحقق الأهداف التربوية والثقافية المرجوة.

السياسة التربوية.. الأرض غير كروية

أتمنى ألا يُصدم أحد من المواطنين أو التربويين عندما يسمع أو يعلم إن إحدى معلمات المرحلة الابتدائية تُعلّم الأطفال في مادة الاجتماعيات معلومة خاطئة تقول فيها لهم إن (الأرض غير كروية)!، ولأنها تؤمن بذلك فإنها تقول بأن من يؤمن بغير ذلك فهو كافر، بل وتأتي بآيات قرآنية تفسرها على حسب ما تريد وتهوى، وأحاديث تدعّي أنها نبوية مجهولة المصدر، وعندما سمعها اختصاصي المادة المسئول عن مدرستها تُدلي بهذه المعلومات الجغرافية الخاطئة للأطفال حاول أن يصححها فدخل معها في حوار طويل لم يخرج معه بنتيجة، فأحضر لها كتبا وإثباتات علمية تثبت كروية الأرض، لكن لا فائدة من ذلك.

إن وزارة التربية والتعليم حاولت في السنوات الأخيرة محاولات جادة لتطوير وتحسين المناهج كلها وبالاخص في مادة الاجتماعيات، وهذه مسألة إيجابية جداً، لكننا نقول بأنه مهما طورّنا من المناهج التعليمية، فإن ذلك لن يفيد كثيراً إذا بقي من يعلم هذه المناهج على حالة، نحن نعول كثيراً على المعلم في تطوير مَواطن الضعف في المنهج الدراسي وتحويله إلى منهج حيوي يتناسب مع الحياة الواقعية العملية، لكن إذا كان هذا المعلم أضعف وأسوأ من المنهج والمحتوى، فكيف نحل المشكلة؟ وأي مصيبة أكبر؟ إن التعليم الخفي غير المنظور المتمثل في إتجاهات وسلوكات واعتقادات وممارسات المعلم لهو أخطر وأبقى أثراً في نفس الطالب من التعليم الواضح المنظور المتمثل في المنهج والكتب المدرسية.

أحد الأطفال الحاضرين في ندوة حقوق الطفل صرح أمام الحضور جميعا قائلا: إن بعض المعلمين يحاسبون الطالب ويعاملونه على أساس المذهب والطائفة أو الطبقة أحياناً، أي إن كان من عائلة فقيرة غير معروفة أو من عائلة غنية معروفة.

طالبة في بداية المرحلة الإعدادية جاءت لي وقالت: معلمة التربية الاسلامية تخرج

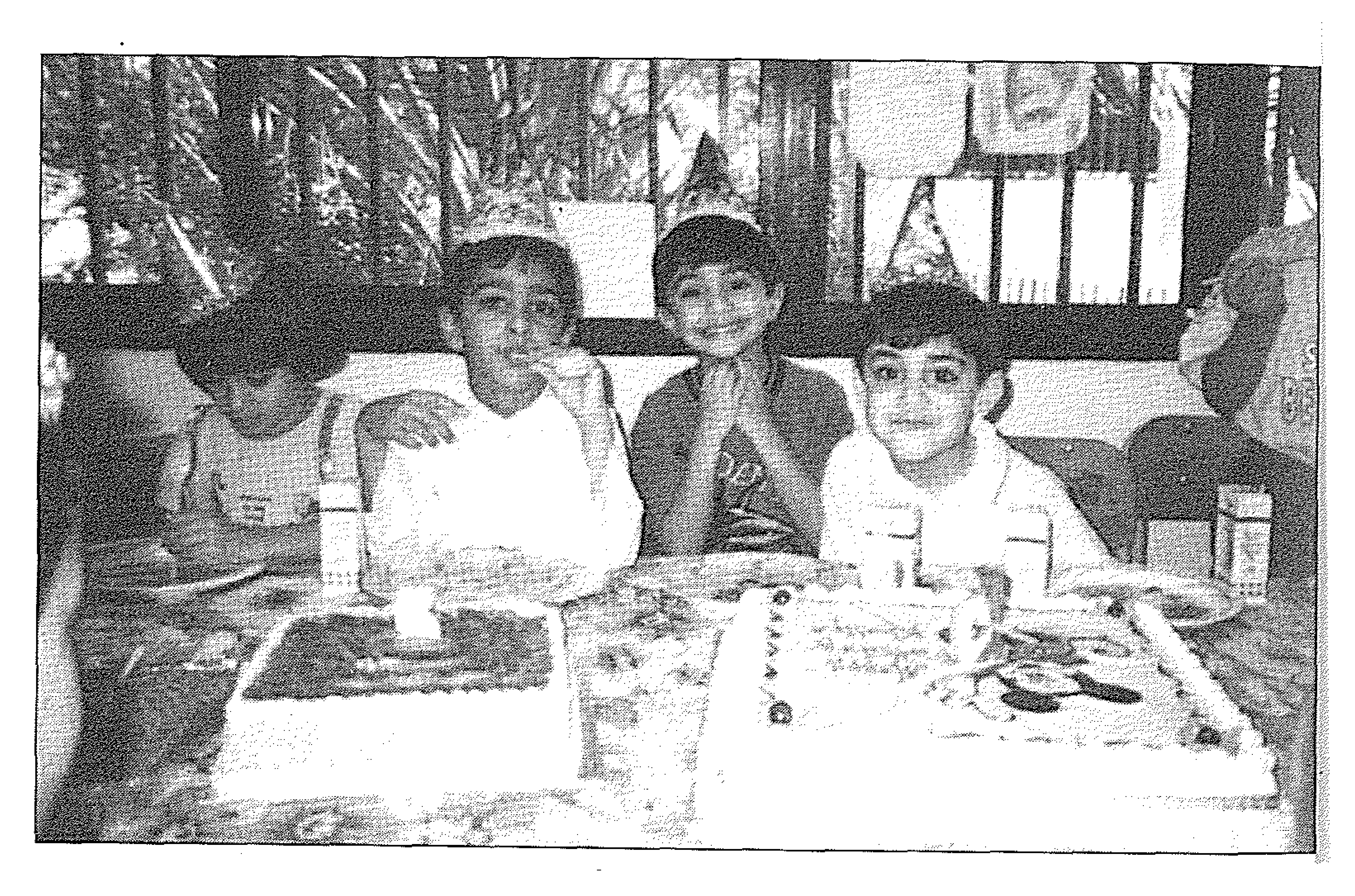
عن حدود الكتاب المدرسي ولا تشرح لنا ما هو موجود فيه، بل تدرسنا عن المذاهب المختلفة، فقلت لها: وما يضير؟ بالعكس من المفيد أن يأخذ الطالب فكرة عامة عن جميع المذاهب الإسلامية. فقالت لي: لكنها تركز على أحد المذاهب فقط وتشرح لنا طريقة وأسلوب العبادات فيه بالتفصيل.

فأجبتها: أعتقد أنه يمكنكم كطلبة أن تعرفوا من هو المعلم المتعصب من غير المتعصب، فهو – أي المعلم – أيضا وُلِد ونشأ وتأثر بالبيئة المحيطة به، والتنشئة أنواع منها التنشئة المتفتحة المتسامحة، ومنها التنشئة المغلقة المتعصبة، وأعتقد أنتم كطلبة في هذا الزمن تستطيعون أن تميزوا البيئة التي نشأ فيها المعلم، وبالتالى ترون ما يقوله بعين الناقد المحلل وتستطيعون تمييز الحق من الباطل في كلامه وآرائه وسلوكه. فأجابتنى إجابة أعجزتني عن الرد قائلة: لسنا دائماً نستطيع أن نميز ولسنا جميعاً نستطيع التمييز.

الجميع يعلم أن المسألة في غاية الصعوبة والتعقيد، وحلها أكثر صعوبة، لكن ما العمل؟ إن سكتنا واستمر الوضع على ما هو عليه فهي الكارثة بعينها. لذا وجب التفكير في حل سريع وحل بعيد المدى، لأن الأخطار الناتجة عنه كبيرة وملموسة على المدى الحاضر القريب والمدى البعيد أيضاً.

فهل يكمن الحل في إعطاء صلاحية أكبر للاختصاصيين والموجهين؟ هل يكمن في عمل تقويم سريع وشامل على أسس تقويمية جديدة ومختلفة عما هو سائد؟ هل يكمن في كيفية ضمان عدم زيادة أعداد المعلمين من هذه النوعية، عن طريق توظيف المعلمين والمعلمات الجدد في ضوء معايير جديدة، لكى لا تزداد قائمة المعلمين الضارين بالعملية التربوية؟ هل يكمن الحل في المحاسبة العادلة وتفعيل العقاب والثواب للقائمين حالياً على العملية التربوية التعليمية؟

هل يكمن الحل في توعية المجتمع من قبل التربويين، والإعلاميين بل ورجال الدين؟ لأن هذه النوعية من البشر لم ولن يقنعها التربوي أو الاعلامي، لكن ربما يقنعها رجل الدين.. هل يكمن الحل في كل ذلك أو بعضٍ منه أو في غير ذلك؟ أترك الجواب لكل فرد يعتبر نفسه مسئولا عن أطفالنا.



أطفالنا أمانة في أعناقنا

العلاقة الجدلية بين المعلم والمتعلم

أين موقع المعلم في الثقافة والتعليم، وأين موقع المتعلم من التعليم والثقافة؟ إن التعليم يقتضى بالضرورة وجود معلم مثقف يدرك أهميته ويعى دوره في بناء جيل قادر على التفكير والتخيل والتفاعل، مع هذا المعلم يتحقق الاتصال ثم الاندماج بين الثقافة والتعليم ولا يصبح هناك انفصام وتباعد، بل تمازج وتزاوج يفضي إلى تأسيس وعي جديد بالتربية والتعليم والثقافة ويعمق المعرفة ويثرى التجربة الإنسانية.

مثل هذا المعلم المؤهل ثقافيا لا يمكن أن ينشأ من فراغ أو يخرج كنبتة صحراوية، بل لا بد أن يكون بالضرورة نتاج سياسة تربوية تعليمية ثقافية راديكالية جذرية لا تكتفي بالإصلاح التربوي الذي هو مهم لكنه غير كاف والمتمثل في تحسين المناهج الدراسية وطرائق التدرس، وإنما تنسف جذرياً كل ما هو بال ومتخلف لتؤسس طرقاً جديدة تنسجم مع معطيات الواقع المتجدد الحافل بالمكتشفات والأشكال المعرفية والثقافية الجديدة.

وفي غياب هذه الرؤية الراديكالية لا يتحقق التفاعل والاندماج بين التعليم والثقافة، بين التنظير أو الكتاب، والواقع، بل تزداد الهوة اتساعا وتبقى الهيمنة لقيم بالية تقليدية متخلفة عن العصر بسنوات ضوئية، وفي طرق بائسة تعتمد الحفظ والتلقين ثم استفراغ المتعلم لما حفظ ولقن، وفي معلم محدود الثقافة لا يخرج عن تخوم الأداء الوظيفي والذي ينال منه السأم والإرهاق فيصبح ما لدينا من نتاج هو متعلم أمي، يكتفي بما اكتسبه من معرفة محدودة مستمدة من المناهج الدراسية، ومن مجالات تخصصه الأكاديمي دون التفاعل مع أشكال الثقافة المتعددة الواسعة واللا محدودة

ودون الانفتاح على المنجزات الحديثة للثقافة، وتصبح علاقته بالثقافة سكونية جامدة لا جدلية، هامشية لا عميقة، استهلاكية لا تفاعليه.

إن متعلما كهذا هو نتاج منهج تربوي وطرق تفكير تقليدية بالية لا تنمي حس التخيل والاكتشاف والابداع ولا تواكب ما يستجد من أفكار وقيم، إنما تكتفي بذاتها وتقنع بما لديها، لأنها جوهريا تنظر إلى التعليم بوصفه تغذية مكيانيكية للمعلومات وكوسيلة للحصول على وظيفة أو بلوغ مركز ما، وكوجاهة اجتماعية تضفي بريقا زائفا وإحساسا بالتفوق.

لقد تراكم نتيجة التعليم المدرسي والجامعي نتاج ضخم في مجتمعاتنا العربية والخليجية من الخريجين الكتبة لا المثقفين أوالمفكرين والمبدعين، وأصبحت لا توجد علاقة بين المخرجات التعليمية وبين حاجة التنمية في المجتمع حتى الدرجة التي وصل فيها الخريج إلى حالة من الفصام العلني بين التخصص الدراسي والعمل الوظيفي، بل أصبح التعليم في أغلب فروعه بمثابة بصمة روتينية ليست لها علاقة بالمجال والواقع العملي، ومع إننا في زمن التخصص الدقيق كما يقولون، إلا أنه لا يمكن أن يؤتى ثماره ونتائجه الطيبة إلا بالثقافة العامة، فماذا يستفيد المجتمع من شخص متخصص في الكمبيوتر مثلا لكن لا يفقه شيئاً في العلوم الأساسية الأخرى؟ وربما البرامج التلفزيونية الثقافية الترفيهية التي توجه أسئلة ومسابقات عامة للجمهور تكشف إلى أي مدى من الثقافة قد وصل إليها الشباب وإلى أى مدى قد تدنت مستويات الثقافة لديهم.

فمثلاً يسأل المذيع لأي دولة أوروبية ويكرر الكلمة ثلاثا - هذا العَلم؟ فيجيب المتسابق من اندونيسيا وآخر يقول من الصومال!! هذا عدا عن استبيانات الصحف والمجلات التي تؤكد هذه الحقيقة، ويمكن أن نعزو كل ذلك إلى أسباب عدة أهمها: غياب السياسة التعليمية التي تعتمد الثقافة نهجا ومبدأ، اقتحام وسيطرة العديد من

الوسائل الإعلامية المورِدة للثقافة السطحية والسريعة، كالتلفزيون على الوسائل الإعلامية المورِدة للثقافة العميقة، حتى أصبح قارئ الكتاب اللامدرسي يعتبر من النوادر.

كذلك التأثير المباشر للوضع الاقتصادي المادي الذي أنتج أفرادا يلهثون فقط وراء تحقيق المتطلبات الأساسية أو الكمالية لحياتهم المعيشية من أجل الجسد دون العقل، لقد أصبح التعليم ليس النبع الأول الذي ينهل منه الفرد لينتقل إلى منابع أخرى كثيرة ومتنوعة يكتشفها ويستمتع بما فيها ليتزود منها لرحلته الطويلة في الحياة، بل أصبح عبئا يود الفرد الفكاك منه بأسرع ما يمكن، بدون الحصول على ألف باء التعليم الذي هو من أساسيات الثقافة.

الاستشراف التربّوي

عقدت ندوة استشراف مستقبل العمل التربوي في دول الخليج العربي في البحرين من 2/17 إلى 2/19 وقد نظم الندوة مكتب التربية العربي لدول الخليج المعربي بالتعاون مع الصندوق الانمائي العربي وجامعة الخليج وتحت رعاية ومظلة وزارة التربية والتعليم في البحرين.

وكان من أهم إيجابياتها الالتقاء بحشد من القيادات التربوية العالمية والعربية والخليجية والاستفادة من تجاربهم ووجهات نظرهم المختلفة، حيث إن مثل هذه الملتقيات تهيء لجميع المعنيين بالعملية التربوية والتعليمية فرصة الاطلاع على إيجابيات وسلبيات تجاربهم والتحديات التى تواجه كل دولة في مجال تطوير وتحسين نوعية العمل التربوي.

إلا أن من أهم سلبياتها كان في عدم إعطاء الوقت والمجال الكافي للخبراء القادمين من بعض الدول الأجنبية لعرض تجاربهم في مجال التربية والتعليم، كان يمكن الاستفادة أكثر من أفكارهم وخبراتهم وخاصة تجارب بعض الدول مثل اليابان، استراليا، كندا، كوريا وألمانيا لا أن أعطي كل خبير منهم أقل من عشر دقائق لعرض تجربة في جلسة واحدة، ونقترح بهذا الصدد ترجمة جميع أوراق الخبراء الأجانب المشاركين وتعميمها على المدارس والهيئات التربوية ونشرها في المجلة التربوية.

كان على الندوة أن تجيب على تساؤلات جوهرية عديدة مثل:

- ما هى التغيرات المتوقعة لدور المعلم في القرن القادم؟
- ما هى التغيرات المحتملة لدور المدرسة؟
- أين نحن من عصر المعلومات؟
- أين الإعلام من التربية؟ أين البرامج التربوية الموجهة في الإعلام للفئات ذات العلاقة بالعملية التربوية كالمرأة، والطالب وولي الأمر؟.

كان يمكن التنسيق مع وزارة الإعلام لإبراز هذا الحدث التربوي الذي لا يتكرر إلا نادراً بحيث تقدم رسالة إعلامية يومية لمدة 5-10 دقائق في التلفزيون، كما كان يمكن أن تخصص صفحة يومية في الصحف المحلية لتغطية المناقشات التربوية التي دارت في الندوة، وعقد اللقاءات مع القيادات التربوية المشاركة.

كذلك قلة المشاركين من الوفد الرسمي البحريني سواء الممثل عن القطاع الحكومي أو الخاص، كان من المفترض أن تحشد وزارة التربية والتعليم لهذه الندوة عدداً من المشاركين والمراقبين من المعلمين والمدراء والمسئولين وأساتذة جامعتي الخليج والبحرين واقتناص فرصة انعقاد مثل هذه الندوة التربوية المهمة في البحرين.

والملفت للنظر أن أغلب الملاحظات التي جاءت من المشاركين على الورقة كانت تطالب بوضع رؤية تفصيلية وليست عامة للتغلب على التحديات الحالية والمستقبلية أو بالأحرى خطة إجرائية تنفيذية عملية شاملة.

ونحن نعتقد بأن هذا المطلب كان لا يمكن تحقيقه إلا بتشكيل لجنة منبثقة عن هذه الندوة تقوم بأداء هذه المهمة، ولقد طرح مندوب ألمانيا هذا المقترح إلا أن مع الأسف لم يستجب أحد إلى اقتراحه. كما طرح المشاركون الكثير من الاقتراحات لتفعيل الأفكار النظرية وتحويلها إلى إجراءات عملية مثل إيجاد مركز خليجي مشترك لتدريب المعلمين، أو جهاز إعلامي ثقافي مشترك على شكل بنك للمعلومات أو تشكيل جهاز تنسيقى لخطط وزارات التربية والتعليم في دول الخليج مع وضع اعتبار لخصوصية كل قطر على حده، أو رصد تجارب رياض الأطفال التابعة لوزارات التربية في بعض دول الخليج؛ أو مقترحات تتعلق بكيفية تطوير التعاون الخليجي في مجال التربية، والكثير من المقترحات التي يمكن أن تحمل اللجنة على عاتقها مسئولية تجميعها؛ أو مخاطبة الجهات المعنية لتحديد احتياجاتها ومتطلباتها ودراسة اقتراحاتها وتحويلها إلى خطة عملية إجرائية، حتى لو تبنت اللجنة مشروعاً واحداً فقط كل عامين مثلاً للتغلب على مشكلة محددة مثل تأهيل وتدريب المعلمين، وهى مشكلة تحتاج إلى خطة طويلة المدى، أو مثلاً للتغلب على مشكلة التباعد بين المنهج الدراسي والقضايا الحياتية اليومية، أي عدم مواكبة المنهج الدراسي للقضايا

الساخنة، ونحن نقترح للمساهمة في حل هذه المشكلة مثلاً أن يخصص معلم العلوم أو اللغة العربية مثلاً لمناقشة الطلبة لمدة خمس عشرة دقيقة فقط يومياً حول القضايا العامة المطروحة في المجتمع وفي وسائل الاعلام؛ سواء القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية مثل البيئة، والمخدرات، أو آثار الحرب أو هذه الندوة التربوية التي لم يعرف عنها إلا القليل من المعلمين والطلبة.

وهذا الاقتراح الذي نتمنى أن تتبناه وزارة التربية هو عبارة عن إجراء عملي للتغلب على مشكلة جمود المنهج ومن أجل توسيع أفق الطالب ودفعه للاطلاع والبحث والاستفسار وتثبيت فكرة إن التعليم هو الحياة؛ إن مهمة رصد الاقتراحات والأفكار العملية التنفيذية الإجرائية لحل المشاكل التربوية مهمة غير بسيطة، وإذا أمكن تحويلها إلى خطة عملية سيؤثر ذلك إيجابيا على الواقع والمستقبل.

وهذه المهمة لا زال يمكن تحقيقها لو أخذ مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية على عاتقه مسئولية تنفيذها، ونحن بانتظار الخطوة العملية تكملة للخطوة النظرية.

مفهوم الانضباط

الانضباط لا نعنى به مجرد الالتزام في مواعيد الحضور أو الانصراف، أو إعداد الخطة والتحضير بالنسبة للمعلم وحل الواجب بالنسبة للطالب، بل نعني به أكثر من ذلك كثيراً، نعني به الالتزام الداخلي لدى الفرد لتأدية واجبه وعمله بإخلاص بحيث يحاسب نفسه إذا مرّ يوم عمل دون إنجاز فعلي، نعني به حب الكبير للصغير، لا أن أعامل ابنى أو طالباً عندي في الصف بقسوة وجفاء وأدعّى أني أربيه، كما فعلت إحدى المعلمات بربطها لمجموعة من التلاميذ بالحبل مثلاً، وكذلك احترام الصغير للكبير أياً كان هذا الكبير، ولي أمر أو أخاً او معلماً أو زميلاً، لا أن يسأل المعلم تلميذه: أين كنت، فيرد عليه: لا يخصك مثلاً.. نعني به أدب التحاور وفن الكلام والاستماع سواء بين التلميذ والمعلم أو بين المعلم والمعلم أو بين التلميذ وقرينه.. نعني به كيفية التعامل مع الآخر، نعني به كيفية السيطرة على السلوك العدواني للطلبة بأساليب، تربوية ناجعة، وكيفية الحد من تمادي بعض أولياء الامور والمعلمين في إستخدام صلاحياتهم بأسلوب خاطئ مؤذ نفسياً أو جسديا للطفل.

نعني به كيفية تعوّد الصغير والكبير على السواء الحفاظ على الممتلكات العامة قبل الخاصة.. الانضباط هو عدم استغلال حريتي الشخصية في إيذاء الآخرين، أو هو معرفة حدود حريتي في عدم المساس بحرية الآخرين.

بالأحرى الانضباط هو الكلمة السحرية أو المفتاح الحقيقي لتقدم ونهضة أي مجتمع كان، وهو يتماشى بشكل مواز تماماً مع الحرية، فكلما زادت الحرية زاد الانضباط وكلما زادت نسبة الاثنين في أي مجتمع ما، زاد رقيه ونهضته وارتفعت مكانته، لأن في هذه الكلمة السحرية يكمن النظام والتنظيم وممارسة كل سلوك صادر عن الأفراد بتحكم وضبط دون التعدي على الآخرين.

ويحضرني الآن موقف مررت به، ربما يكون مثالاً حيا على ما أقول، حيث دعانى

مركز المعلمين بالمحرق لعمل ندوة تربوية عن صفات المتفوقين، وكانت الندوة من ضمن ورشة عمل نظمها المركز بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم عن التفوق والإبداع وشارك بها حوالي خمسةٍ وثلاثين معلماً ومعلمة من مختلف مدارس البحرين الحكومية.

وفي البداية اقترحت على المشاركين العمل على شكل مجموعات وتقسيمهم إلى خمس بحيث نمارس جميعاً استراتيجية العصف الذهني كوسيلة من أجل تجميع أكبر قدر ممكن من الأفكار الموجودة لديهم عن سمات وصفات المتفوقين، وكان هدفي في الوقت نفسه إكساب المعلمين لكيفية تطبيق هذه الاستراتيجية مع طلبتهم، وكنت قد قمت بهذه التجربة مراراً وطبقتها مع التلاميذ، وعلى الرغم من نجاحها في كلتا الحالتين إلا أنني فوجئت بمفارقة واضحة عند التطبيق بين المعلمين والمعلمات من جهة وبين المعلمات والمعلمين وطلابهم من جهة أخرى حول مفهوم الانضباط بمعناه الشامل وممارسته، إذ وجدت أن انضباط المعلمين أكثر من المعلمات، وقد ساهم عامل زيادة عدد المعلمات المشاركات عن عدد المعلمين في ذلك، لكن لم يكن يوجد في المجموعة أي معلم لا يستأذن قبل أن يسأل أو يتكلم، في الوقت الذي يوجد في المجموعة بعض المعلمات يقمن بهذا السلوك بشكل اعتيادي.. أو مثلاً عندما تتكلم إحدى المشاركات تكون فرصة ذهبية للحوارات الجانبية والهمسات الثنائية، فينتفي آنذاك فن الإصغاء، أو عندما تتكلم إحدى المشاركات تريد أن تستأثر بكل الكلام وكل الوقت لنفسها ولا تعطي المجال لغيرها من المشاركين، فينتفي آنذاك فن الكلام. وعندما يوجد بين الحاضرين حتى لو فرد واحد ليس لديه أدنى ذرة من الانضباط، فإن ذلك الفرد يؤثر على مجموعة الحاضرين، لتحل الفوضى بدلاً من النظام فتقل الاستفادة والإفادة بالتأكيد، كما أن من ملاحظاتي وجدت إن درجة الانضباط لدى الطالبات أعلى من الطلبة، وإنها لدى الطالبات والطلبة أعلى من درجة الانضباط لدى معلميهم.. لذلك أدعو وزارة التربية والتعليم إلى العمل على تدريب المعلمين والمعلمات على السلوك الانضباطي بمفهومه الشامل حتى يمكنهم أن يكسبوه للطلبة بشكل سليم وصحيح.

معلم المستقبل

الانضباط هو الاتساق الايقاعي عند عزف وأداء اللحن الموسيقي، فقد يكون صوت الناي مميزاً أو صوت الكمان بارزاً في النغم الكلي للآلات الموسيقية لكنه ليس نشازاً، فالتميز يختلف كلياً عن النشاز كماً ونوعاً، ونشاز أي صوت مهما صغر يؤثر سلباً على اللحن الموسيقي بأكمله.. فينقله من النجاح إلى الفشل ومن التنظيم إلى الفوضى، والنشاز يأتي من عدم الانضباط الداخلي النابع بالدرجة الأولى من عدم مهارة العازف نفسه.

ولكي يكتسب هذه المهارة لا بد من التدريب عليها خاصة منذ الصغر، ويمكن أن يكتسبها ويتدرب عليها من خلال التنشئة الاجتماعية والبيئة المحيطة به سواء في البيت والمدرسة والمجتمع، فإذا لم يتدرب عليها يشب وهو فاقد لهذه المهارة كلياً.

إن وجود حصة ضمن الخطة الدراسية في اليوم الدراسي للمناقشة الحرة مع الطلبة؟ مفيد جداً، وهو أحد الاساليب المهمة لتدريب الطلبة على مهارة الانضباط بمفهومه الشامل وممارسته عملياً، إذ يمكن أن يتدرب على كيفية ضبط طريقة كلامه حركياً ولفظياً وزمنياً، وعلى ضبط ردود أفعاله وتدريبه على الموازنة بين التعبير عن آرائه ومشاعره وبين احترام آراء ومشاعر الآخرين، وعلى الكثير من المهارات التي يمكن أن يكتسبها، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة هو: من الذي سيناقش، من الذي سيوجه ويدير الحوار والمناقشة، من الذي سيعلم ويدرب الطلبة على الانضباط وعلى أدب الحوار والتعبير، من الذي سيكسر الحواجز من الذي سيثقف ويربي؟ أليس هو المعلم، لكن إذا كان أغلب معلماتنا ومعلمينا ينقصهم مفهوم الانضباط الشامل ويفتقدون مهارة فن الحوار، فن الكلام والاصغاء، بل وتنقصهم الأساليب اللازمة لفتح العقول، فكيف يجدي هذا؟

في إحدى لقاءاتي مع المعلمين والمعلمات سألتهم: لو كنتم مُعلمين تدرسون في الجزائر مثلا هل ستسألون تلاميذكم (حتى لو كانوا تلاميذ المرحلة الابتدائية): ما رأيكم في

موضوع إجهاض النساء المغتصبات من قبل الارهابيين؟ أجاب من أجاب والباقي صمت قائلاً: بأننا لن نناقش طلبتنا في هذا الموضوع لأنه يخص أهل الاختصاص الذين يفتون فيه وحدهم فقط.

قلت لهم: لا أطلب فتوى بل رأي طلبتكم، مشكلة تعرضت لها أكثر من ٣٠ ألف إمرأة وكل إمرأة لها عائلة ممتدة من أطفال وإخوان هم طلبة في المدارس، وكثير من الأقرباء الذين تنعكس وتؤثر عليهم مباشرة هذه المشكلة، فهل من حقهم الإدلاء برأيهم والحوار فيها أم لا؟ على الأقل ليبحثوا وليفكروا في كيفية التقليل من النتائج والآثار المترتبة عنها.

معلم آخر قال هذا موضوع فوق مستوى تفكير الطلبة.. قلت: ولماذا دائماً نعامل أطفالنا على أنهم جهلاء؟ ثم سألتهم: هل ممكن أن تناقشوا الآن مع طلبتكم مشكلة الماء، ماذا سنفعل لو نضب الماء أو النفط مثلاً؟ هل في رأيكم أن هذا موضوع فوق مستوى تفكيرهم أيضاً؟ أو غيرها من المشاكل والقضايا المحلية والعربية والعالمية..

ثم واصلت كلامي قائلة: هل تعلمون إن كل الدراسات التي أجريت على أطفال العالم العربي أثبتت أنهم أكثر وعياً وإبداعاً من الكبار وأكثر قدرة على وضع الحلول الإبتكارية لمشاكلنا المجتمعية؟ ولكنهم كلما كبروا قلت ابتكاريتهم وابداعهم!

إن من الضروري مناقشة الطلبة عما يجري حولهم.. لكن المشكلة في العقلية السائدة لدى من يناقش، ونقول لدى الغالبية لا الجميع.. وحتى لو ناقشوا فالمشكلة الأخرى هي أنهم يوصلون طلبتهم إلى طريق مغلق، إلى أبيض أو أسود فقط، يقدمون لهم إجابات جاهزة معلبة تمثل رأيهم واتجاهاتهم هم فقط، ولا تثير دوافع الطلبة ورغباتهم في التعلم الذاتي والمعرفة للوصول إلى خبرات متعددة وإلى رأي خاص بهم.. إن ما ينقصنا حقاً هو معلم متفتح العقل مطلّع مثقف مرن فكرياً ينظر للأمور من عدة جوانب وزوايا، ويطلق عنان الحرية الفكرية لطلبته، فإذا كان هذا المعلم أو المعلمة مقيد العقل بسلاسل حديدية قوية، فكيف يستطيع أن يحرر عقل التلميذ ويجعله يجول في جميع أنحاء المعرفة الإنسانية.. التحدي الحقيقي هو: أن نعد معلم المستقبل لهذه المهمة.. فهل نكون قادرين على تحقيق ذلك؟!

معضلة التعليم

توجد معضلة أساسية في التعليم ألا وهي عدم التوازن بين التربية وبين التعليم، أي أن حجم التعليم كماً وكيفاً أكبر بكثير من حجم التربية في أهدافنا ومفاهيمنا ومناهجنا وكتبنا وتقويمنا، وللخروج من هذه المعضلة نقدم بعض الاقتراحات التالية:

أولاً: وضع أهداف تربوية خالصة تتكافأ وتتناسب مع الأهداف التعليمية المتوافرة، ولتحقيق الأهداف التربوية هذه لا بد من دراسة الواقع بعمق لتحديد ما يمكن أن نستفيد منه لتحقيقها، فمثلا هدف تعرف الطلبة على القضايا العالمية والعربية والمحلية وربطهم بما يجري حولهم، علينا أولاً أن نتعرف على الجوانب السلبية التي تعيق تحقيقه وفي الوقت نفسه نتعرف على الجوانب الإيجابية ونستفيد منها ونوظفها لتحقيق الهدف، وربما من المفيد أن نقترح على الوزارة مثلاً اختيار عينة من المدارس المتميزة المتوافرة بها بعض المواصفات اللازمة في البيئة المدرسية بالإضافة إلى إختيار عينة متميزة من المعلمين ممن فيهم الخصائص المطلوبة لتحقيق الهدف، وهذه الخصائص مثل المرونة الفكرية والتفتح العقلى والاطلاع المعرفي، لتطبيق الاقتراح (بتخصيص حصة للنقاش الحر في اليوم أو - الأسبوع الدراسي - مثلاً على طلبة مدارس العينة.. ثم القيام بتشخيص وتقويم الطلبة وإجراء الاختبارات المناسبة السابقة واللاحقة للتأكد من مدى فاعلية وفائدة التجربة.

ثانيا: تكثيف التوعية التربوية بالتركيز على الجوانب التربوية أكثر من التعليمية بحيث تضع الوزارة خطة مستقبلية على مدى عشر سنوات مثلاً، تتبنى الوزارة في كل عام رفع شعار تربوي سنوي لكل قضية، يتم فيها تجنيد العاملين جميعاً للتوعية

الميدانية في هذا المجال المعين وذلك بعقد المؤتمرات التربوية،واللقاءات المستمرة والندوات وورش العمل وإعداد البحوث والدراسات ومناقشتها مع الهيئات التعليمية والإدارية وأولياء الأمور والطلبة، ونقترح بعض القضايا التربوية التي يمكن تبني الوزارة لإحداها في كل عام مثلاً: الانضباط الشامل، التربية الوطنية، التفوق والإبداع، التأخر الدراسي وأسبابه، مهارات التفكير العلمي، استراتيجية المناقشة والحوار، التقويم التربوي، وغيرها من القضايا التربوية التي يحتاج الميدان للتوعية العميقة بها.

ثالثا: إدخال برامج تربوية وابتكارية جديدة على الخطة الدراسية، وهذا يتطلب المرونة عند وضع الخطة الدراسية، فالجدول الدراسي مزدحم وموزع على المواد المختلفة بشكل دقيق ولا يحتمل التنازل عن ساعة واحدة من قبل أي مادة دراسية وإلا حدث تأخر في إنهاء المنهج الدراسي، خاصة إذا التزم المعلم بحذافير الكتاب ووحداته، حتى نصل أحيانا إلى الدرجة التي نسرق فيها حصص الفن والرياضة والموسيقى لنحشو عقول الطلبة بالمعلومات والتعليم، ولتبتعد التربية آلاف الأميال عن التعليم.

بل وأحياناً تصبح المواد التي تبدأ بكلمة تربية وترتكز عليها مثل التربية الاسلامية والتربية الأسرية والتربية الرياضية والتربية الفنية والموسيقية مملة، وتتحول تدريجياً وبقدرة قادر إلى مادة جافة فيها قدر غير قليل من الحفظ والاسترجاع، فهي تعليم إسلامي وتعليم أسري وتعليم رياضي وفني وموسيقي وهكذا.
والسؤال هنا هو: كيف يمكن أن ندمج التربية بالتعليم؟ كيف يمكن أن يكون التعليم والتعلم متعة للطالب؟ كيف يمكن أن يكون التعليم تربية؟ هذا هو المبدأ الذي أرتكز عليه نظام الفصل.. مبدأ دمج وتكامل التربية والتعليم، أن ندمج الفن والموسيقي والرياضة بالرياضيات والعلوم واللغات والاجتماعيات بالأخلاق والقيم النبيلة والممارسات السلوكية السليمة.

لكن هل يطبق ويمارس هذا المبدأ فعلياً في الميدان؟ وهل يمكن تعميم نظام الفصل والانتقال به إلى حلقات التعليم الأخرى، وما هو المعيار أو الضمان الأول لنجاح هذا المبدأ؟ أسئلة مفتوحة علينا أن نتأملها جلياً.

رابعاً: وضع كفايات تربوية تعليمية لا بد أن يصل إليها الطالب في جميع مراحل التعليم المختلفة وحلقاته بشكل متساو كمياً وكيفياً في الجانبين التربوي والتعليمي لا أن تصبح الكفايات مرتكزة على الجانب المعلوماتي التعليمي فقط.

خامساً: ارتكاز التقويم سواء بالنسبة إلى المربي أو الطالب على الجانبين أيضا، التربوي والتعليمي لا على الجانب التعليمي الأكاديمي فقط كما هو الحال عليه الآن.. هذه بعض النقاط التي نتمنى على الوزارة النظر فيها ودراستها بشكل جدي.

العقلية التربوية

هل تعرفون

ما المشكلة الرئيسية التي يعاني منها التعليم في مدارسنا في أغلب دول العالم العربي عامة ودول الخليج العربي خاصة؟

نعتقد إنّ المشكلة لا تتمثل في زيادة عدد الطلبة في الصف الواحد عن ثلاثين طالباً مثلاً، فهناك دول متقدمة كاليابان وأمريكا يزيد عدد الطلبة في الصف الواحد وفي المدارس الحكومية عن أكثر من ذلك بكثير.

وليست المشكلة في المبنى المدرسي، فأغلب مدارسنا من حيث الشكل والمبنى تضاهي مدارس الدول المتقدمة وأحسن من مدارس كثير من الدول النامية.. بل أن هناك بعضاً من هذه الدول والتي نستعير منها الخبراء والمختصين الذين هم أصلاً درسّوا في الشوارع وتحت الأشجار لا في المدارس، لأنه لم تكن لدولتهم الامكانية لبناء مدرسة في كل قرية أو حتى لضمان إمكانية دخول كل أطفالهم في مدارس التعليم الحكومي النظامي.

ونحن نعتقد أن عدد مدارسنا بالنسبة إلى عدد السكان مناسب جدا، وليست المشكلة في مصادر التعلم أو الأجهزة والأدوات، فنحن نُعتبر من الدول المهتمة بهذا المجال والتي تخصص جزءا غير قليل من ميزانية التعليم على الأجهزة والوسائل التعليمية التقليدية منها والحديثة، وعلى المكتبات المتعددة سواء الخاصة بالمدرسة والوزارة، أو المكتبات العامة الموزعة على المناطق السكنية المختلفة، بل أنني اعتقد بأن المشكلة لا تكمن حتى في كتبنا ومناهجنا الدراسية، فلا توجد إلا لدى الدول الخليجية خاصية توزيع الكتب مجاناً وبدون استرجاعها من الطلبة، وبنوعية ورق ممتازة

وتحوى من الألوان والصور ما يكلف الدولة الشيئ الكثير من الميزانية، بل حتى محتوى هذه الكتب والمناهج ليس شيئاً بالدرجة التي يشار إليها أو يقال عنها.
المشكلة الرئيسية تكمن بالدرجة الأولى في البشر، في العقلية المُسيّرة للتربية والتعليم، في العقلية السائدة للتربويين والهيئات الإدارية التعليمية، في كافة المؤسسات التعليمية من وزارات التربية والتعليم بأكملها بموظفيها ومسؤوليها، والعاملين في الإدارات المعنية، والمراكز التعليمية العلمية، من الجامعات والكليات والمدارس، المشكلة تكمن في المشرفين على العملية التعليمية والمنفذين لها، الذين هم في الأصل أولياء أمور أيضاً، المشكلة تكمن فيمن يشرف على تطبيق وتدريس هذه الكتب والمناهج، فيمن يعلم ويربي هؤلاء الأطفال، في طرق استخدامهم للوسائل والأساليب التربوية سواء كان هذا المربي معلماً أو ولي أمر، المشكلة تكمن فيمن يُعّد هذا المربي المعلم أو المشرف أو المدير، فيمن يوظفه ويختاره لممارسة هذه المهنة، فيمن يقوّم ويوجه هذا المربي في مهنته، وفيمن يدربه ويؤهله أيضاً

أنظروا إلى مدارسنا وكلياتنا وجامعاتنا في العالم العربي كله، ماذا تُخرّج ولماذا؟ وقبل أن تنظروا إلى الطالب، أنظروا إلى من يدرس ويربي ويعلم هذا الطالب.

إلى العقلية السائدة لدى الغالبية العظمى منهم وليس إلى القلة القليلة فيهم.. مثلاً من النادر أن نسمع عن معلم جامعي أو مدرس مثابر مخلص يعّود طلابه على حرية الفكر، لذلك نرى من النادر أن نرى طالبا جامعياً أو مدرساً مثابراً مخلصاً متفتح العقل، من النادر أن نسمع عن معلم يحاور تلاميذه في قضايا مجتمعية عامة، من النادر مثلاً أن نرى معلماً يسمح لطلابه بحل المسائل بطرق متعددة أو يقبل حلاً جديداً هو من الطالب.

من النادر جداً أن نرى معلماً لا يلتزم بالحرفية الدقيقة للكتابة والمنهج ثم نسمع شكواه عن طول المناهج، أليسوا هم من يقومون بتدريس وتقويم الطلبة، أليسوا هم

من يضعون أسئلة الامتحانات ويصححونها (على الأقل في المرحلة الابتدائية حيث أغلب الشكوى تأتي من طول المناهج فيها).. ألا يستطيع المعلم تحديد المواضيع الرئيسة والتركيز عليها لإكساب الطالب المهارات الأساسية والابتعاد عن المواضيع المتكررة؟، هناك كفايات معرفية أساسية لكل حلقة على الطالب أن يحققها مثل القراءة والكتابة في اللغة العربية، أو فهم وممارسة العمليات الحسابية الرئيسية الأربع لطلبة الحلقة الأولى من التعليم الأساسي، فلو ركّز المعلم على هذه الكفايات المعرفية بحيث لا ينتقل الطالب إلى الحلقة الثانية مثلا إلا بعد أن يتقنها، وبالمقابل يجب أن تكون هناك كفايات تربوية متوازنة مع الكفايات التعليمية، لا بد أن يكتسبها طالب الحلقة الأولى ولا يمكن أن ينتقل إلى الصف الرابع إلا بعد التأكد من اكتسابها، سواء في الجانب الرياضي أو الجانب العلمي، الذي يكمن في كيفية تربية الطالب وتدريبه على إستخدام التفكير العلمي، وتعويده على ممارسته في جميع المواقف العلمية والعملية الحياتية، وغيرها من الجوانب التربوية التي لا بد من تعزيزها لكي تتماشى التربية مع التعليم جنباً إلى جنب، وليتحقق الهدف الحقيقي من العملية التربوية التعليمية برمتها.

العام الدراسي الجديد

في بداية أي عام دراسي، لا بد وأن نكون على أتم الاستعداد لاستقباله كطلبة ومعلمين وموجهين ومسؤولين تربويين في كل المواقع.
وأهم ما تمليه علينا الظروف الراهنة كتربويين أن نضع في اعتبارنا وضمن الخطة التربوية القصيرة والطويلة المدى مجموعة من النقاط أهمها:
أولا: ماذا هيأنا كتربويين من ظروف وخطط لكي نواجه ونواكب بها ظاهرة العولمة بكل متطلباتها وإرهاصاتها الإيجابية الكثيرة المتمثلة في التواصل العالمي والتسامح بين الطوائف والأعراق والعمل التعاوني الجماعي والتعلم المتعدد المصادر المتفتح على جميع الخبرات والمفجر لكل الطاقات، وما هي استعداداتنا لإحتواء ارهاصات العولمة السلبية المتمثلة في النزعة الربحية والفردية والاستهلاكية والاغتراب الفردي والانعزالية والتحجيم الثقافي الوطني القومي والإسلامي، وغيرها من السلبيات التي تهز كيان مجتمعاتنا ويمكن أن تودي به إلى التهكلة إذا ما أُغفلت أو أهملت.
ثانيا: تحديد فلسفتنا وأهدافنا الأساسية من التعليم برمته أي ماذا نريد منه؟ وماذا نريد أن يخلق لنا؟ أي فلسفة علينا أن ننحو؟ وأيّ نوعية من الطلبة والمعلمين نريد؟ وأية نوعية من المناهج والكتب علينا أن ندرس؟
وأي من الأساليب والطرق والاستراتيجيات علينا أن نتبع؟ أي مدخلات تعليمية تربوية علينا أن نعزز وأي نوعية من الروح العقلية والفكر علينا أن نشجع؟
ثالثا: تحديد احتياجاتنا ومتطلبات مجتمعنا الأساسية بدقة ووضوح، لكي نحدد المناهج والطرق والوسائل والأساليب التعليمية التربوية التي نستطيع بها أن نحقق احتياجاتنا ونلبي متطلباتنا سواء في الحياة العملية وسوق العمل، أو التخطيط والإعداد للحياة العلمية والجامعية، بمعنى آخر أي المخرجات التعليمية التي نريدها والتي تلبي تلك الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لمجتمعنا.

رابعا: الثورة المعلوماتية العالمية وكيفية الدخول فيها بقوه واستغلالها لصالح مجتمعنا ومحاولة السيطرة على سلبياتها الضارة بنا والحيلولة دون سيطرة المفاهيم والممارسات السلبية في الثقافة الغربية، أي محاولة تطويع هذه الثورة، لتصبح أداة وظيفية نافعة لمجتمعاتنا.

خامسا: رصد ومتابعة كافة المستجدات التربوية العالمية ومتابعة كل الاتجاهات والأبحاث التربوية الحديثة وخلق القنوات الميدانية لتفعيل نتائج هذه البحوث والدراسات والاستفادة منها، وعلى سبيل المثال لا الحصر البحث الحديث الصادر عن جامعة لندن والذي نشرت نتائجه مؤخرا عن أنَّ الاكثار من الواجبات المدرسية قد يكون ضارا للطلبة وقد يخلق توترات كثيرة في الأسرة، علينا أن نعمم نتائجه على كافة المدارس الحكومية والخاصة لكي تطبق نتائجه ميدانيا.

إن الانجازات التي تحققت في مجال التربية والتعليم على مدى السبعة عقود الماضية إنجازات لا يمكن الاستهانة بها أبدا، وكل الدلائل تشير إلى التطور والنضج في التجارب التربوية، وعلى سبيل المثال أيضا المؤتمرات التربوية السنوية التي تقام كل عام والتي يشعر المراقب بمدى تطوير وتحسين نوعيتها وتعميم فائدتها بحيث أصبحت أبعد أثرا وأكثر تأثيرا، لكن لا بد من الاهتمام بالسلبيات والنواقص في جميع التجارب التربوية - مهما صغرت - لكي نتفاداها ونسعى دائما إلى التطوير المثمر القائم على التخطيط المدروس المنظم لا الفوضوي العشوائي.

إن علينا في المرحلة المستقبلية القادمة التركيز على التنمية البشرية بكل ما تعني هذه الكلمة من معنى، التنمية الإنسانية القائمة على تحرير العقل وانطلاق الفكر وتشجيع الإبداع الإنساني وبناء الروح الحرة المسؤولة في آن واحد، وعدم الاقتصار على التنمية الاقتصادية والعمرانية فقط، ولا يمكننا أن نحقق ذلك إلا بالتعليم وعن طريقه فقط.

البطالة والتعليم

النظام التعليمي بمدخلاته ومخرجاته، لا يمكن للمرء أن ينكر حجم الجهود التطويرية المبذولة فيه، ولا يمكن أن ينكر حجم التطور المستمر الحاصل في محتوي ومضمون المناهج والكتب المدرسية، لكن هناك مرتكز رئيسي في العملية التعليمية يشعر المرء بوجود نقص وقصور واضح فيه، ألا وهو ارتباط التعليم بالحياة العملية بشكل عام وبسوق العمل بشكل خاص.

إن الطالب بغض النظر عن قدراته وإمكاناته واستعداده وميوله ملزم أن يقضى في المدرسة اثنى عشر عاماً من عمره كحد أدنى - إذا لم يتطلب الأمر إعادته الفصل أو المقرر الدراسي، لكي يتخرج بعدها وهو لازال يحتاج إلى جهد كبير لكي يلم بأساسيات التعليم المهني والخبرات المعينة على تحصيله لوظيفة تلبي احتياجاته المعيشية. وغالباً ما يصل إلى الثامنة عشر من عمره وهو في بداية طريقة، ويظل عالة على ذويه حتى يتجاوز العشرين وهو لم يستطع أن يكتسب أية حرفة أو صنعة عملية أو حتى ذخيرة نظرية مفيدة تعينه على شق طريقه في الحياة.

وهذه المسألة تحدو بأغلب الطلبة وذويهم التفكير في مواصلة أبنائهم لدراستهم الجامعية، وهنا يكون الطالب وولي الأمر أمام أكثر من خيار، فإما يكون لدى ولي الأمر القدرة المادية على تحمل تكاليف الدراسة الجامعية سواء داخل البلاد أو خارجها، وبالتالي يمضى في هذا الطريق بيسر خاصة إذا تخصص في المجال الذي يرغب فيه والمناسب لقدراته وميوله، أو يمضى بصعوبة وبطء إذا كان العكس، وإما أن ينقطع كلياً عن الدراسة ربما حتى قبل تكملته المرحلة الثانوية، لعدم رغبته وقدرته على مواصلة هذا النوع من التعليم المدرسي الذي يغلب عليه الجانب النظري، وهنا يصبح الطالب مُعّرضاً للبطالة وربما الانحراف، وإما أن يمتهن وظيفة متدنية الدخل، وعلى الرغم من وجود تفرعات جديدة عديدة في التعليم

الثانوي الصناعي والتجاري، إلا أنه لا يتمكن الطالب بعد التخرج منها من مهنة تخدمه في الحياة العملية

ولكي لا نكون طموحين جداً، وننظر إلى تجارب الدول المتقدمة عنا بمراحل كثيرة والمختلفة ظروفها عنا كثيراً كدول أوروبا الغربية وأمريكا، نقترح أن نكون أقل طموحاً وننظر إلى تجارب دول العالم الثالث النامية لنستفيد منها مثل دول الشرق الأقصى والأدنى المقاربه لنا والمتقدمة أيضاً عنا لكن ليست بمراحل تفصلنا هوة ساحقة عنهم.

والفكرة الأساسية التي تتبناها هذه الدول النامية هي ربط التعليم بالحياة العملية والتركيز على تمهين التعليم، وهي تأتي عن طريق اكتساب الطالب لمهارتين أساسيتين:

الأولى: إكسابه بجانب لغته الأصلية لغة عالمية كاللغة الإنجليزية منذ الصف الأول ابتدائي حتى يتخرج من المدرسة ولديه إلمام كاف بالمهارات الأساسية لهذه اللغة استماعاً وقراءة وكتابة وتحدثاً.. خاصة وإن اللغة الإنجليزية أصبحت من المستلزمات الضرورية للحصول على وظيفة في مجتمعاتنا.

والثانية: هى إكسابه الأساسيات الأولية النظرية والعملية لحرفة أو مهنة حسب ميوله وقدراته.

ولا تتجاوز سنوات الدراسة الأساسية الإلزامية العشر سنوات بدءاً من الصف الأول حتى العاشر، ثم ينقسم الطلبة إلى نوعين: الأول هو الذي تحدد نتائج اختباراته التحصيلية قدراتهم واستعدادتهم على مواصلة الدراسات النظرية والأكاديمية فيلتحقوا بسنتين تسمي ما قبل الجامعة، يتم إعدادهم للجامعة بتكثيف الدراسة باللغة الأجنبية وتدريبهم على إعداد البحوث النظرية والتطبيقية في التخصصات المتنوعة، ينتقلوا بعدها إلى الجامعة سواء في الكليات العلمية أو الأدبية.

والنوع الثاني من الطلبة هو الذي تحدد نتائج اختباراتهم التحصيلية واختبارات الاستعداد والميول وتزكيه المعلمين والتزكية الذاتية، نوعية المجال الملائم لهم فيلتحقوا بالتعليم الفنى العملي المهاري بحسب المعاهد والكليات الفنية المتخصصة،

سواء الخاصة أو الحكومية، مثل معهد المعلمين، التكنولوجيا، الصناعة، التجارة، الفندقة، النسيج والحياكة.. إلخ، وبالطبع يتفرع كل قسم إلى تخصصات فرعية دقيقة مثلاً المعهد الفني الصناعي الذي يمكن أن يُخّرج فني لحام، فني كهرباء، الكترونيات.. الخ.

ويقضى الطالب سنتين دراستين فقط يتخرج بعدها، وهو مكتسب ومتقن لمهارة معينة مرتبطة بقدراته وميوله، وبضمان أكيد لحاجة سوق العمل لها، ويمكننا أن نضيف مهارة ثالثة أساسية لا بد من إكساب الطالب لها هى التقانه والكمبيوتر.

إن ما تحاول أن تسعى له هذه الدول هو القضاء على البطالة وتشجيع أبنائها على امتهان الوظائف الضرورية الفنية في المجتمع، لذلك نرى أن محاولة التقريب بين دخل ومستوى معيشة خريج المعاهد الفنية وخريج الجامعات الأكاديمية مستمرة في تلك الدول، لتغيير النظرة الدونية لمثل هذه الوظائف ولحل مشكلة البطالة من الجذور.

تمهين التعليم

تعقيباً على مقال سابق حول موضوع المفارقة بين النظام التعليمي لدينا ولدى أغلب دول العالم الثالث النامية كدول الشرق الأقصى والأدنى، وبناء على الملاحظات التي وردتني من بعض أصحاب العمل الذين يؤكدون على ما جاء في المقال ويشرحون حجم المعاناة التي يجدونها للحصول على عاملٍ بحريني فني متمكن من مهارة أو مهنة يحتاجها سوق العمل، مما يضطرهم إلى اللجوء إلى العمالة الاجنبية خاصة من دول الشرق الأقصى والأدنى، ويؤكد أصحاب العمل أن رواتب ومتطلبات هؤلاء العمال الأجانب لا تقل أبداً عن تكاليف العامل البحريني بل تزيد عليه أحياناً، لكن لعدم وجود عمالة وطنية ذات خبرة وممارسة في المجالات المطلوبة يضطر صاحب العمل قسراً إلى البحث عن الأيدي العاملة الفنية الأجنبية.

وتعزيزاً لما نقول، صدر عن مركز المعلومات والتوثيق، بوزارة التربية والتعليم كتاب حديث مترجم عن (التعليم في دول الشرق الأقصى) وهو كتاب مفيد ومهم، وبنظرة عامة على بنية وتنظيم النظام التعليمي في تلك الدول نلاحظ أنه في الصين مثلاً، هذه الدولة التي تعدى عدد سكانها المليار نسمة، ومع ذلك لا تشكو أبداً من مشكلة البطالة، لسبب بسيط محدد هو نظامها التعليمي، إذ يوجد إضافة إلى التعليم الأساسي والعالي، التعليم الفني والمهني الذي يمارس في المدارس الثانوية المتخصصة التي تهدف إلى تدريب وتخريج فنيين وإداريين متوسطي المستوى لكافة القطاعات الصناعية.

ويلتحق بها خريجو المدارس الثانوية عند سن الخامسة عشرة ومدة الدراسة فيها تتراوح ما بين 3-4 سنوات، وتوجد أيضا مدارس العمال المهرة التي تخرج عمالاً على المستويين الأولي والمتوسط وتضمن الدولة لهم الوظائف، كذلك المدارس الثانوية المهنية، والمدارس المهنية العليا، إضافة إلى التدريب المهني الابتدائي والتدريب الفني

قبل الخدمة الذي يهدف إلى توفير فنيين وإداريين على المستويين الأولي والمتوسط لتوفير القوى العاملة المستقبلية للمجتمع، أما في كوريا الجنوبية فالتعليم الثانوي ينقسم إلى مساريين: المدارس الثانوية الأكاديمية، والمدارس الثانوية المهنية والتي ينقسم التعليم المهني فيها إلى: التعليم الزراعي، والفني، والتجاري والثروة السمكية، وهي تهدف إلى تخريج فنيين مهرة أيضاً على المستويين الأولي والمتوسط في هذه المجالات، كما توجد مدارس مهنية يطلق عليها المدارس الشاملة مثل مدارس اللغات والفنون والتربية البدنية. أما في اليابان فإن الطالب البالغ من العمر الخامسة عشرة الذي أنهي المدرسة الثانوية الدنيا من حقه أن يلتحق بالمدرسة الثانوية العليا ومدتها 3 سنوات وهي تنقسم إلى 3 مساقات يختار الطالب واحدا منها هي: مساقات عامة تركز على المواد النظرية، ومساقات متخصصة توفر التعليم المهني والفني وتخرج فنيين ومهرة في الزراعة والصناعة كالميكانيكا الكهربية والتكنولوجيا، وفي الأعمال التجارية، وصيد الأسماك، والاقتصاد المنزلي والتمريض.. الخ، وثالثاً المساقات المتكاملة التي تدمج فيها بعض المواد العامة بالمتخصصة.

ويلاحظ أن أهم أهداف التعليم الفني والمهني في تلك الدول هو تخريج عمال فنيين ومهرة من ذوي المستويين الأولي والمتوسط لتغطية حاجة سوق العمل وإحتياجات مجتمعهم، هذا مع العلم أن مستوى دخلهم مقارب لدخل خريجي الجامعات والاكاديميين المتخصصين في كافة المجالات النظرية، فهل يمكننا أن نستفيد من هذه التجارب؟

جامعة (1)

سميت جامعة لأنها تجمع ما بين الثقافة والعلم والمعرفة والتربية والأخلاق ولأنها مجمع للناس من أجل العلم الذي شرفه الدين وأعتبره عبادة، وفي «المنجد» الجامعة هى مؤنث الجامع الذي هو معبد المسلمين. لكن هل واقع جامعاتنا يتطابق مع ما مفترض أن يكون؟ حقيقية، ومن تجربة ذاتية أقول هي أن أسوأ فترات حياتى الدراسية كانت المرحلة الجامعية للدراسات العليا في بلادى، وربما خفف عني المصاب أنني في وطني وبين أهلي، ومن المفترض أن تكون الفترة هذه أفضل المراحل لأنها المرحلة التي يكون فيها الطالب قد وصل إلى مرحلة النضج وتحمل المسؤولية خاصة إذا كان موظفا ومسؤولا عن أسرة.

أما لماذا كانت هي الأسوأ، فالسبب هو بعض الأساتذة الذين ذكرّوني بمحاكم التفتيش أو الذين كان والدي يقول عنهم «لا يخافون اللّه»، وكنت أقول لنفسى ربما أنها تجربة فردية لم تمر بها طالبة قبلي لالتباس أو لسوء فهم في التعامل بين الأستاذ وبيني، ولكن فوجئت أن أغلب من معي كان يشتكي من الأمر نفسه، وعندما سألت طلبة الدفعة التي بعدي كان أغلبهم أيضا يعانون من المشكلة نفسها.

وأتمنى على من يشك فيما سأقوله أن يسأل أي طالب أو طالبة في الجامعة، خاصة إذا كانت طالبة فالمصيبة تقع عليها بشكل أكبر.

كيف؟ هناك بعض الأساتذة - ومع أنهم قلة لكن القلة هذه تؤثر كثيرا على مصير الطالب الجامعي وعلى سمعة الجامعة - الذين لا ضمير لهم أو المعقدون أو من يُسقط عقده النفسية على الطلاب، كيف؟ أستاذ جامعي لا يعطي درجة إلا إذا كان الطالب يتوافق مع ميوله، فأستاذ لا يعطي درجة إلا للمحجبات، وأستاذ آخر لا يعطي درجة إلا للسافرات، وآخر لا يود أبداً أن يعارضه أو يناقشه أحد، وأستاذ آخر لديه عقدة العظمة، وآخر يتعامل مع طلاب الجامعة وكأنهم أطفال روضة.. وأحياناً تكون

كل هذه «الخصال» مجتمعه في أستاذ واحد ليكون البلاء ما بعده بلاء.

وإذا كانت طالبة وليس طالبا، فالأستاذ «المعظم والجليل» يتوقع منها الخنوع والركوع والموافقة على كل ما يقوله بحكم أن المرأة ناقصة عقل وتابعة للرجل في نظره ومهما علت فهي لا تعلى عليه، ولأنه هو وحده العالم المتمكن العارف ورأيه هو الصحيح دوماً وحتماً، وأياك والمناقشة بخلاف رأيه فهي بوابة (C) أو (D)، وهذا النوع من الأساتذة إذا كان راضيا عن الطالب فهو إن كتب سطرا واحداً في البحث أو الإمتحان فإن (A) جاهزة، أما إذا لم يكن راضيا عنه فحتى لو كتب المعلقات السبع فمحال أن يحصل حتى على (B). وبعض الأساتذة يرهنون درجة الطالبة بما تقدمه من تنازلات أخلاقية بحق نفسها!!!!

هذا عداك عن المطالب التعجيزية التي تُطلب من الطالب حتى تعتقد بأن الأستاذ ربما يكون أفلاطون أو حكيم زمانه، لكن تكتشف جازما بأن الأستاذ نفسه لا يمكن أن يقوم بها، وأحياناً يتمادى الأستاذ هذا في تعذيب المغضوب عليه من الطلبة ليهينه أو يصغّر من شأنه أمام الطلبة الجامعيين.

كل ما قلته ليس محض أحلام بل حقائق ووقائع حدثت أمامي، معي أو مع غيرى من الطلبة، وأعرف أن هناك من الأساتذة من سيحتج ويرفض كلامي بل وسيكرهني، لكن الذي على رأسه بطحة فليتحسسها.

جامعة (2)

تطرقنا إلى فئة قليلة من الأساتذة الذين يمثلهم الأستاذ الجامعي المضّر بالعلم والتعليم الجامعي، ولكي نكون منصفين فلا بد أن نتكلم عن الأستاذ الجامعي النقيض الذي يشعر الطالب الجامعي معه بأنه فعلاً داخل حرم مقدس هو الحرم الجامعي، والذي يرفع من ثقافة وعلم الطالب ويسمو بأخلاقه ويفتح عينه على بوابات المعرفة دون أن ينتظر جزاء ولا شكوراً، وهو الذي يشعر معه الطالب بحرية الكلمة والرأي وتصبح المناقشة معه نوعا من تحدي الفكر ودافعا للغوص في أعماق المعرفة.

وهذه النوعية من الأساتذة هم أيضاً فئة قليلة ونادرة، وإذا ما صادف الطلبة في حياتهم الجامعية مثل هذا الأستاذ فهم حقاً محظوظون.

أما الغالبية العظمي فهم الأساتذة العاديون الذين يمارسون مهنة التعليم الجامعي بوصفها وظيفة رسمية فقط.

ومثلما هناك نوعيات مختلفة من الأساتذة، فإن هناك نوعيات مختلفة من الطلبة، فالطالب الكسول لا يرغب في البحث، وزيارة المكتبة بالنسبة له تعقيد وعذاب، وطالب آخر همهُ الأول والأخير في الجامعة «البنات والغزل» فقط، وطالبة أخرى يا عيني عليها نجاحها يكمن في دموع عينيها أو في عينيها.

وطالب آخر الله أكبر، ما شاء الله لا يحصل في الإمتحان إلا على علامة (A) لكن بالغش والبراشيم، وطالب في يده الهاتف النقال وفي جيبه البليب وهو جالس في المقاعد الوثيرة لسيارته السبورت التي يتباهى بها والتي ربما يملكها أو يستأجرها، وطالب آخر يحلم بها وطموحه الأقصى هو السيارة «الشبح».

أستاذة جامعية قالت لي مرة: «أتمنى على طلبتي أن يسألوني ولو لمرة واحدة عن المفاهيم والمواضيع التي أدرّسها، كل ما يسألون عنه هو: ماذا سيأتي من أسئلة في

الإمتحان؟، الطالب لا يهمه العلم وإنما تهمه الدرجة فقط».

وأستاذ جامعي روى لي حدثاً أو حوارا مع طالبة يقول فيه: «جاءت لتعطيني ورقتها في الإمتحان بعد الانتهاء منه مباشرة، وقالت لي لقد أجبت بكذا فهل كان جوابي خاطئاً؟ فقلت لها نعم، فقالت لي: إذاً أعطني الورقة لكي أبدله، فاعتذرت لها وقلت لقد سلمتني الورقة ولا يجوز ذلك فإن أعطيتك إياها أنتفي مبدأ العدل بين الطلبة، فما كان منها إلا أن ذرفت دموعها وظلت تبكي وتبكي حتى حملت أوراقي وهربت منها ومن دموعها».

لا يعني كلامنا هذا أنه لا يوجد طالبات جادات وطلبة مجتهدون، لكن نتمنى ألا يكونوا هم القلة، فإن كانوا هم القلة فهذه كارثة، لأنه آنذاك يتعين علينا أن نغير كل أساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة حالياً سواء في البيت أو المدرسة أو المجتمع كله.

تربية

جيل الشباب المراهق من سن الثالثة عشرة حتى العشرين.. يغلب على سلوكهم الاستهتار واللامبالاة وعدم احترام من هم أكبر سنا، سواء كانوا من الوالدين أو الاقرباء أو المعلمين.. نقول أن للموضوع جانبين، جانب يخصنا نحن وهو متعلق بكيفية تحقيق متطلباتهم وإحتياجاتهم ومراعاة حقوقهم، وجانب آخر يخصهم هم وهو متعلق بكيفية تأدية واجباتهم وإتمام مسئولياتهم. واذا ما اختل الجانب الأول نتج عنه اختلال في الجانب الثاني حتما، فالمعادلة تقول: إننا (نحن) كأولياء أمور وأسرة ومجتمع إذا حققنا متطلباتهم ووفرنا إحتياجاتهم فإن النتيجة الطبيعية (أنهم) سوف يعرفون مسئولياتهم ويقومون بأداء واجباتهم تجاه أسرتهم ومجتمعهم. لكن هذه المعادلة لا تصدق دائما أو بالأحرى ليست صحيحة بشكل مطلق.. كيف؟

لأن كثيراً من أولياء الأمور يحاولون توفير ما يرغب به الابن الشاب أو الابنة المراهقة من متطلبات واحتياجات إلى درجة أنهم يقصرون على أنفسهم في الكثير من الأساسيات لكي لا يشعر ابنهم مثلا بأنه أقل مستوى من صديقه في المدرسة أو الحي، لكن ماذا تكون النتيجة؟ هل يعرف الأبناء واجباتهم ويدركون مسئولياتهم تجاه والديهم أو مجتمعهم؟

ما يحدث هو أن المشكلة تتفاقم أكثر، فكلما نالوا مطلباً أضافوا عليه مطلبا آخر حتى تصبح سلسلة من الطلبات التي لا تنتهي، وهنا أكبر خطأ يقترفه أولياء الأمور بحق أنفسهم أولاً ثم بحق أطفالهم ثانياً. فهم عندما لا يضعون حداً لمطالب أولادهم إنما يعودونهم - دون أن يشعروا على تلك السمات السلبية التي تنطبع في شخصيتهم

والمتمثلة في حب الذات والكسل وعدم الشعور بالمسئولية وحب الوصول إلى غاياتهم بالطرق السهلة حتى وأن كانت ملتوية، لتصل إلى درجة أن يصبح شعارهم هو «أنا فقط وغيري إلى الجحيم»، وكل هذه السمات تنعكس على سلوكهم سلبيا لتظهر بشكل جلي في عدم احترامهم للكبير وفي عدم تقديرهم لما يقدمه لهم الوالدان وما يفعلانه من أجلهم.

إن التربية هي أساسا السلوكيات كلها، وكل طفل منذ الصغر لديه قدرة هائلة على تلمس نقاط الضعف والقوة لدى والديه ومحيطه، كما لديه القدرة على استغلال كل من حوله من أفراد لتنفيذ رغباته والعمل على جذبها له بكل الطرق والوسائل ليشكل هو المركز أو المحور.

أم يضربها ولدها الصغير الذي لم يتجاوز الرابعة من العمر، فتضحك له وتقول: إنه طفل لا يفهم، طفل آخر يقوم بتخريب الأثاث والشخبطة على الجدران وتكسير التحف ولا يُنهر أبدا بحجة أنه طفل صغير لا يفهم.. إننا نحن الذين نسمح لهم بل ونضحك في وجوههم ولا نردهم عن فعل الخطأ.

أب يقول: إن أبنى مشاكس جداً ودائم الصراخ ولا يهدأ إلا عندما نلبي له رغباته أو يأخذ ما يريد بنفسه. لقد تعود هذا الطفل على هذا السلوك ولمس بذكائه الفطري أنه سيحقق عن طريق هذا السلوك حتماً نتيجة إيجابية في صالحه، فلماذا لا يستخدمه دائماً؟ أما نحن فنقول: لماذا لا ندع هذا الطفل يبكى ويصرخ حتى يتعب فيكف عن البكاء بنفسه..

أمٌ تقول: إننى لا أدلل ابنتى أبدا بل أضربها دائما.. الضرب ليس من التربية في شيء ولا يعبر عن استخدام الشدة بل أحيانا يعتبره علماء التربية نوعا من التعزيز وهو أداة أو سلوك يستخدمه الطفل، أي أن الطفل هو الذي يجر والديه أو يجبرهما على

استخدام أسلوب الضرب معه، لأنه يعرف من خلال تكرار الخبرة واختباره لوالديه بأن سيتبع الضرب المكافأة التي يحصل عليها الطفل، نتيجة شعور الوالدين بتأنيب الضمير والندم، فيقومان بتنفيذ ما يرغب به.

وكثيراً ما نرى أن الأم إذا ضربت الطفل يذهب شاكياً إلى الأب أو العكس لكي يحصل على التدليل أو السلوك المغاير، وهذا أسلوب أيضا ذكي يقوم به الطفل وعلى الوالدين الانتباه لمواقفهما وتوحيدها وإلا ستكون العاقبة وخيمة عليهما.

ما فائدة أن أضرب الطفل وأعود ألبي له رغباته؟! أو يأتي الطرف الآخر ليمحو تماما الهدف من هذا العقاب.. إن أصعب شيء في الحياة هو تربية الإنسان، ودائماً ما نتعلمه في الصغر حتما تظهر نتائجه في الكبر وتتضخم أكثر في مرحلة المراهقة، لذا فإن العملية تتطلب كثيرا من الوعي والحذر.

سوء معاملة الطفل (1)

من المعروف أن التجارب التى يعيشها الإنسان في الطفولة أيّاً كان نوعها سواء كانت مفرحة أو مؤلمة تحفر في الذاكرة ولا تنسى أبدا خاصة المؤلمة منها، وبالتالي على الآباء والأمهات والمعلمين أن يحرصوا على ألا يمر أولادهم أو طلبتهم بتجارب مؤلمة محزنة أو مخيفة، لأنها تتخزن في الذاكرة حتى وإن مُحيت مؤقتا وبشكل مباشر إلا أنها تبقى وتُحفظ في اللاوعي، خاصة التجارب المؤلمة التي يتعرض فيها الطفل لسوء المعاملة فهي تترك فيه آثاراً وعقداً نفسية مدى الحياة.

ولقد طالعتنا الأنباء العربية والعالمية في الآونة الأخيرة بالعديد من الحوادث التى تعبر عن سوء معاملة الطفل من الأهل والأقارب والمعلمين في بعض الدول العربية فعن الضرب المبرح الوحشي نشر خبر في الصحف عن أب يقتل ابنته ضرباً، وخبر آخر نشر عن معلم تسبب في قتل طفل بضربه على رأسه واصابته بنزيف في الدماغ..

وعن الاغتصاب أو التحرش الجنسي من قبل الأهل والأقارب وعادة ما يكون العم أو الخال أو أولادهم، وأحيانا من الأساتذة، نشر خبر أيضا عن أب يحرق نفسه أمام المحكمة خوفا من الفضيحة الاجتماعية أو احتجاجا على اتهام ابنته له بالتحرش بها جنسيا، وخبر آخر يقول أن معلماً أعتدى جنسياً على تلميذ في المدرسة، الأب والمعلم القدوة في نظر الطفل يقدمان على فعل الجرائم هذه؟

وعن استخدام الحبس والعقاب الشديد يقول خبر أخر أن أباً يحبس ويحرم ابنته من الطعام حتى الموت!!.

هل يُعقل ما يحدث؟ بعض الآباء يرون أن أولادهم عبيد لهم ويحق لهم أن يفعلوا بهم ما يشاؤون. إن الطفل يكون في موقع الخاطئ أحياناً وأحيانا أخرى في موقع الضحية، وفي الحالة الأولى على أولياء الأمور والمعلمين التفكير ألف مرة قبل الإقدام على استخدام أية وسيلة عقابية رداً على خطأ الطفل، إذ لا بد من التفكير مسبقا في

حجم الخطأ الذي ارتكبه الطفل، في أسباب ودوافع الطفل، في عمر الطفل ونفسيته، في الظروف الاجتماعية والنفسية التي يمر بها الطفل أثناء ارتكابه للخطأ، لكي يتناسب ويتماشى أسلوب «العقاب» مع حجم الخطأ وجميع العوامل السالفة الذكر، بالإضافة إلى أن الأب أو المعلم يجب أن يُعاقب الطفل على سلوكه الخاطئ لا أن يصب حقده وعقده الشخصية على شخص الطفل فيرديه قتيلاً.

كذلك يمكن التفكير في حل المشكلة بسؤال المعلم أو الأب لنفسه: هل العقاب يحل المشكلة أو يحد منها؟ وهل توجد أساليب أخرى بدلا من العقاب يمكن أن تحل المشكلة؟ فمثلا أحيانا قد ينفع أسلوب «التعزيز» لحل المشكلة، مثلا أقول للطفل إنك إذا توقفت عن عمل السلوك الخاطئ فأني سأقدم لك مكافأة سواء كانت رمزية أو مادية، وأحياناً أخرى ينفع أسلوب «الاطفاء» لحل أو التقليل من المشكلة، وهذا الأسلوب يعني تجاهل الأب أو المعلم للسلوك الخاطئ من قبل الطفل لأن الطفل يعتبر العقاب أحيانا تعزيزا للسلوك الخاطئ فكلما عاقبته عاند أكثر وتمادى في السلوك غير المرغوب

أما في الحالة الثانية أي إذا كان الطفل في موقع الضحية، فهنا لا بد وأن يثق الطفل بشخص ما لكي يقول له ما يعانيه، وليست الثقة وحدها تكفي بل يتطلب أن يكون الطفل غير خائف أو غير مهدد من قبل المعتدي لكي يتجرأ ويقول لمن يثق فيه ما يعانيه.

إن ما نسمعه ونقرأه ونشاهده من حوادث متكررة يومياً عما يعانيه بعض الأطفال من معاملة وأساليب وحشية مريضة تجعل مسألة التفكير في فتح مكاتب تابعة لمؤسسة رسمية كوزارة العمل والشئون الاجتماعية، أو تابعة لوزارة التربية مثلاً، لاستقبال الأطفال المتضررين أو سماع شكاويهم هاتفياً والتحقيق فيها للتحقق من صحتها أمراً ضرورياً جداً.

سوء معاملة الطفل (2)

سوء معاملة الطفل.. حلقة حوار اقامتها جمعية تنمية الطفولة، وقدمت فيها أوراق عدة منها الدراسة الميدانية التي أجريت على عينة بلغت (73) طفلا وطفلة، متوسط أعمارها 6 سنوات وأظهرت الدراسة أن أنواع الإصابات في الاساءة الجسدية تتراوح ما بين كدمات وإصابات باطنية ودماغية إلى حروق وكسور حتى تصل إلى الوفاة واعتداءات جنسية تصل إلى الحمل. لكن وللأسف ليست المرة الأولى ولا الثانية التي تُعرض وتقدم مثل هذه المعلومات والصور.

والأسئلة التى تطرق الذهن هي:

هل سوء معاملة الطفل تعد ظاهرة فعلا؟ كيف نقيسها؟ ما حجمها (التقريبي)؟

ولن نقول الحقيقي، ولكي نحدد الحجم لا بد من تحديد مجال وموقع الظاهرة التي تقول عنه الدراسة أنه البيت أولا ثم المدرسة والمجتمع بمؤسساته المختلفة. إذا لا بد من رصد حقيقي لمعرفة حجم الظاهرة. ثم ماذا عن لجنة حماية الطفل، ما هي صلاحياتها وحدودها؟ وماذا عن بقية المواقع الأخرى كالمستشفيات (الأمريكي، والدولي والعسكري) والمراكز الصحية والعيادات الخاصة؟

ماذا عن المدارس الحكومية والخاصة؟ ماذا عن الأندية والمؤسسات الشبابية؟

أما السؤال المركزي المؤرق فهو ما العمل؟ وإلى متى نزيد ونعيد من الحديث عن هذه (الظاهرة) دون أي فعل عملي تجاهها؟

ومثلما بح صوت جمعية تنمية الطفولة وغيرها من الجمعيات بعقد الندوات والمحاضرات وإصدار النشرات حول هذا الموضوع، سنبح صوتنا بالكتابة مجددا وإعادة مقترحاتنا مرارا وتكرارا، ففي مقالات عدة اقترحنا ما يلي:

- فتح مكاتب تابعة لمؤسسة رسمية كوزارة العمل إو التربية أو غيرها، وذلك لاستقبال الأطفال المتضررين أو من ينوب عنهم لسماع شكواهم.
- فتح خط هاتفي ساخن لاستقبال مثل هذه الحالات ومن خلال إحدى المؤسسات المعنية بالطفولة سواء رسمية كمؤسسة الشباب والرياضة أو أهلية كجمعية تنمية الطفولة.
- تشكيل لجنة تضم كافة الوزارات المعنية والجهات الأهلية المهتمة، تقع على عاتقها مهمات عملية تنفيذية لا نظرية بحتة مثل تحديد آلية العمل والإجراءات اللازمة..

وعن آلية العمل اقترحنا أن تقوم اللجنة المقترح تأسيسها بمهام محددة هي:

1- استلام المكالمات وأخذ كافة التفاصيل الرئيسية خاصة العنوان ونوع الحالة.

2- التنسيق مع بعض الجهات المعنية مثل وزارة العدل والداخلية والصحة والعمل للتحري عن صحة ودقة المعلومات الواردة إلى اللجنة من خلال الخط الساخن.

3- متابعة تصورات الحالة منذ استلام الشكوى حتى الوصول إلى حل لها، وعمل ملف لكل حالة.

4- إتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لعلاج الحالة.

5- الإعلام عن هذه اللجنة المقترحة وعن وجود الخط الساخن من خلال الأجهزة الإعلامية خاصة التلفزيون والصحافة، وبإسلوب واضح وسهل، لكي يتسنى للصغار (سواء للطفل الذي يعاني من هذه الممارسات أو للأطفال الذين من حوله)، أو للكبار (سواء الأقرباء أو الأصدقاء أو الجيران) ونضيف على مقترحاتنا مقترحا جديدا انبثق عن حلقة الحوار الأخيرة وهو إيجاد سجل لحالات إساءة معاملة الطفل على المستوى الوطني يغطي كافة المحافظات والمناطق السكنية والمراكز الصحية والمستشفيات والمدارس والأندية الشبابية والمؤسسات المجتمعية الأخرى، بحيث يكون

هذا السجل على شاكلة السجل الخاص بمرضى السرطان، وعن طريق تنفيذ هذا الاقتراح سيمكن تقدير حجم الظاهرة (النسبي).
كما نقترح الاعلان تلفزيونيا عن اللجنة العاملة حاليا (حماية الطفل) والتابعة لمستشفي السلمانية بإسلوب واضح ومختصر، لكي يتسنى للمواطنين معرفة الجهة التي يمكن اللجوء إليها والاتصال بها حالياً.

ونظرا لهذه المسئوليات والمهام الجسيمة، فإن هذا الأمر يتطلب إتخاذ قرار مركزي على أعلى المستويات ويمكن أن تأخذ جمعية تنمية الطفولة على عاتقها وضع تصور يقدم للمناقشة أمام مجلس الشوري ليبت فيه، لكي لا نأتي بعد عام أو أكثر لنناقش الحيثيات نفسها القائمة على البيانات، لا بد من العمل فوراً وحالاً وإلا فالصمت أجدى من أن يقال إنهم يقومون بهذه الندوات والحوارات من أجل التنظير والاستعراض لا غير!!
ونحن ندرك تماما أن توقيع دولة البحرين على إتفاقية حقوق الطفل وحصولها على المركز الأول في التنمية وتشكيل اللجنة الاستشارية العليا للطفولة، كلها مكاسب حقيقية، لكنها تضع على عاتقنا مسئوليات أكبر وتحملنا مهمات وتحديات أكثر، من أجل حماية الطفولة وأجيال المستقبل القادمة.

سوء معاملة الطفل (3)

نقرأ ونسمع أخباراً شتى تذهلنا وتجعلنا عاجزين عن التفكير، خبر يقول: أب يتشاجر مع زوجته ومن شدة الغضب يحاول نحر ولديه بالسكين تهديدا للزوجة.. وبعد أن يهدأ يعتذر لولديه اللذين ينقلان إلى المستشفى في حالة خطرة، الأول البالغ من العمر (12) عاماً يعاني من انفتاح في القصبة الهوائية ويحتاج إلى عملية جراحية سريعة، والطفل الأصغر يعاني من قطع بعض الشرايين من جراء الجرح العميق الذي أحدثته سكين الأب.

خبر آخر يقول: أب معتاد على اغتصاب ابنته التي لم تتجاوز الثانية عشرة من العمر، واغتصاب ابنه البالغ السادسة كل يوم، وزوجته لا علم لها بذلك، ولم تشعر به مطلقا!!

الخبر الثالث يقول: والدان متعودان على ترك أطفالهما الخمسة لوحدهم في المنزل والذين يتجاوز عمر أكبرهم السادسة!!

وما كان إلا أن رجعا ذات يوم فوجدا جميع أطفالهم جثثاً متفحمة.

خبر آخر يقول: قريب يأخذ معه طفلاً لا يتجاوز الرابعة من العمر، يترك الطفل يلعب في المقعد الأمامي من السيارة وهو يقودها، فما كان إلا أن خرجت عليه سيارة أخرى، وتفاديا لها، ضغط على الفرامل بقوة فقفز الطفل ليضرب رأسه الزجاج الأمامي للسيارة ويسقط بجسمه النحيل على الشارع، ويفارق الحياة في لحظة.

هذه الأخبار تعبر عن نوعين من أشكال المعاناة للطفل، الأولى تتمثل في التعامل الوحشي مع الطفل، والثانية تتمثل في معاناة الطفل من جراء الأهمال واللارعاية واللامبالاة.

وهذه القصص التي نسمعها ونقرأها ونتألم منها كل يوم في الصحف والمجلات ليست مقتصرة على دولة ما، وليست موجودة في الغرب وبعيدة عنا في الشرق، بل

هي تحدث بيننا وفي كل مكان، وربما ما يحدث في مجتمعنا أمّر وأدهى، لكن يكون مغطى تحت التراب ولا نسمع عنه إلا بعد أن تقع الكارثة.

إن هذه الحالات تستدعي التفكير الجاد في خلق مؤسسة أو لجنة ترعى حقوق الطفولة، على الأقل تكون مهمتها استقبال الشكاوى أو الحالات التي تعاني من مثل هذه المآسي، ويمكن تحويلها إلى الجهات المختصة للتحقيق فيها ومتابعة ما تم التوصل إليه، وربما من المفيد فتح خط ساخن لاستقبال مثل هذه الحالات عن طريق الهاتف من خلال إحدى المؤسسات المعنية بالطفولة كجمعية تنمية الطفولة، أو إحدى الجمعيات النسائية، والإعلان عنه من خلال الأجهزة الإعلامية المختلفة خاصة التلفزيون والصحافة، وبأسلوب واضح وسهل لكي يتسنى للصغار (سواء للطفل الذي يعاني من مثل هذه الممارسات، أو الأطفال الذين من حوله والذين يعرفون ما يعانيه)، أو للكبار (سواء الأقرباء، أو الأصدقاء، أو الجيران المحيطين بالحالة)، ولا يستطيعون فعل أي شيء إزاءها.

رياض الأطفال المسائية

روضة مسائية.. كم نحن في أمسّ الحاجة إليها.. أقول وللمرة الألف إن رياض الأطفال لم تستغل بعد بالشكل المطلوب.. عندما كنت رئيسة جمعية أوال قبل عشر سنوات تقريباً طرحت مشروعاً خاصاً بالروضة لكي تتبناه الجمعية، ولم أكن آنذاك أُماً بعد..

وكان المشروع كالتالي: فتح الروضة التابعة للجمعية مساءً لاستقبال الأطفال من سن الثالثة حتى التاسعة بحيث يمكن تقسيمهم على ثلاث مجموعات، الأولى من 3-5 سنوات، ومن 5-7 سنوات، ومن 7-9 سنوات، وبالطبع لا تقتصر على الأطفال المسجلين بالروضة صباحا بل يُفتح المجال لأي طفل للتسجيل مساءً أو بالأحرى لأي أم ترغب في تسجيل طفلها بشكل غير ثابت وغير منتظم، أي أنه ليس من الضروري أن ينتظم الطفل يومياً وفي ساعات الدوام المسائية كلها، وما على إدارة الروضة إلا أن تأخذ مقدماً معلومات أساسية عامة عن الطفل كالاسم والرقم الشخصي ورقم الهاتف إضافة إلى الرسوم.

وكان الهدف من المشروع هو تسهيل الأمور على الأمهات من أجل قضاء إحتياجاتهن، وذلك بإيداع أطفالهن في مكان آمن وفي أيدي أمينة ولفترة محدودة سواء إذا احتاجت الأم الذهاب إلى المستشفى أو السوق أو لاجتماع أو لزيارة صديقة أو لأداء واجب اجتماعي أو غيره، بالطبع يكون عليها الأمر سهلاً وأكثر راحة للقلب إذا ما وجدت المكان الأمن لطفلها، وضمنت وجوده مع أطفال في مثل عمره.

واقترحتُ فترة الدوام أن تكون من الساعة الرابعة حتى الثامنة مساء وأن تكون الأنشطة المقدمة للأطفال تتراوح ما بين أنشطة فنية كالرسم والتلوين والأناشيد والموسيقي وحكي القصص وعرض الأفلام، والأنشطة الرياضية كالألعاب والتمارين، وأضيف عليها حالياً ألعاب الكمبيوتر، بحيث لا تصل الأنشطة أبداً إلى

مرحلة وضع منهج ثابت لتعلم الحروف والأعداد للمراحل الدنيا أو لتعليم اللغات والعمليات الحسابية للمراحل العليا.

كما اقترحتُ أن تكون الرسوم ديناراً واحداً للساعة الواحدة، أي أنه إذا استقبلت الروضة ثلاثين طفلاً وبالمعدل المتوسط ثلاث ساعات يومياً يمكن أن يصل المردود المادي إلى تسعين ديناراً يومياً وهو دخل كبير نسبياً آنذاك.

ولقد اقترحت هذه الرسوم العالية نسبياً لسببين: الأول أنه يمكن أن يستفاد منها كثيراً وتستغل في جوانب عديدة لتطوير الخدمات المقدمة للناس هذا من جانب، ومن جانب آخر من أجل ألا تنسى الأم طفلها وتتركه لفترة طويلة في مثل هذه الروضة المسائية، لكن مع الأسف الشديد عندما تقدمنا بهذه الفكرة للجهات الرسمية لم نحظ بالموافقة عليها.

وها أنا الآن وبعد أن أصبحت أما ولإحساسي بالحاجة القصوى لهذا النوع من الخدمات أطرح الفكرة من جديد، وأعرضها خاصة على الجمعيات النسائية وعلى جميع إدارات رياض الأطفال، وعلى الجهات المعنية الرسمية لمحاولة تطبيقها من جديد، علنا نجد مخرجاً ومنفذا للتطبيق يعود بالفائدة على الأهل والأطفال والناس أجمعين.

رياض الأطفال (1)

رياض الاطفال.. ظاهرة لا بد من التوقف عندها طويلاً ودراستها بشكل عميق.. يبدو أنها سوف تصبح من مراحل التعليم الأساسية والتى لا يمكن الاستغناء عنها أبدا، ونعتقد بأنه في غضون السنوات القادمة سوف تصبح إلزامية سواء رسميا أو أهليا نظراً لأهميتها وعلاقتها المباشرة بالأهالي والمواطنين.
وعندما يرى المرء واقع الرياض بالعين المجردة يلاحظ تزايد حجمها كما وتحسن نوعية البرامج والأساليب فيها كيفا. لقد كان عدد الرياض عام 1975م تسع رياض فقط وارتفع عددها تدريجيا حتى وصل إلى 73 روضة عام 1985م وكان عدد الأطفال المسجلين حوالي 4971 طفلاً، وارتفع في عام 1995م إلى 8351 طفلا و89 روضة حتى وصل الآن عام 2004م إلى 130 روضة وحوالي15 ألف طفل.
ونعتقد بأن هذه الزيادة الكمية الكبيرة ناتجة عن زيادة الوعي لدى الأهالي بأهمية التعليم قبل المدرسي، مما ساهم في زيادة أعداد الأطفال الملتحقين بها، ومن جانب آخر نرى بأن تحسن الأوضاع الاقتصادية بشكل عام ساهم في اتساع الطبقة المتوسطة مما كان له دور أساسي في هذه الزيادة، وبشكل عام فإن ازدياد قيمة التعليم وأهميته حدا بالأسرة البحرينية أن تضعه ضمن أولوياتها كخدمة ضرورية يقدمها الوالدان لأبنهائهما، لذا يمكن أن نلاحظ تخلي الوالدين عن الكثير من المطالب والاحتياجات أو تحملهما الكثير من العناء والعمل المتواصل في سبيل توفير أفضل أشكال التعليم لأطفالهم بدءاً من الروضة حتى أعلى مراحل السلم التعليمي.
أما من الجانب النوعي فإن التحسن الكبير في المناهج والكتب المختلفة المستخدمة في الرياض ساهم في تغيير نظرة الأهالي للتعليم ما قبل المدرسي وأهميته بالنسبة للطفل، فمن الرياض من يستخدم المناهج المحلية المعتمدة على جهود فردية خاصة، ومنهم من يستخدم المناهج المطبقة في الدول الخليجية المجاورة، ومنهم من يستخدم المناهج المطبقة في الدول العربية، ومنهم من يستعير المناهج المطبقة في

الدول الأجنبية خاصة في أمريكا وأنجلترا، ومن جانب آخر هناك استخدام للعديد من الأساليب التربوية وطرق التعليم المختلفة، فمنهم من يعتمد أسلوب اللعب كأساس للتعلم اعتماداً على نظرية أن الطفل يحتاج أن يعيش طفولته ويستمتع باللعب كأفضل وسيلة للتعلم، ومنهم من يضع تعلم القراءة والكتابة كهدف وغاية التعليم ما قبل المدرسي، بل أن بعض الأهالي يتراكضون خلف الرياض التي تستهدف تعليم القراءة والكتابة لتسجيل أطفالهم بها لضمان التحاق أطفالهم بالمدرسة وهم مكتسبون لهذه المهارات مسبقا، أما الآن فقد أصبح مطلب أغلب الأهالي أكثر تحديدا ودقة، فقد صاروا يسألون عن الروضة التي يضمنون فيها تعلم الطفل اللغة الإنجليزية وأساسيات الكمبيوتر حتى أصبح هذا الهدف مطلوبا من المهد إلى اللحد.

والمحذور الأول في زيادة عدد الرياض هو تحول بعضها إلى تحقيق الربح المادي كهدف يغلب في كثير من الأحيان الأهداف التربوية المتوخاة، وليس من الخطأ التفكير في الربح المادي لكن بشرط تحقيق الأهداف التربوية منها، والايجابية الكبرى في زيادة عدد الرياض هو استيعاب نسبة كبيرة من الأطفال، وربما تأتي البحرين في المرتبة الثانية بعد الكويت من حيث عدد الرياض بالنسبة للكثافة السكانية، أما بالنسبة إلى الجانب النوعي، فإنه على الرغم من اجتهاد كل روضة على حدة في اختيار المناهج والكتب والأساليب التعليمية فإن إشراف وزارة التربية والتعليم، الحالي ومتابعتها للرياض مسألة في غاية الأهمية وتحتاج إلى مزيد من الدعم والاهتمام، كما أن الوزارة تدرس حالياً وضع تصور أولى لوثيقة منهج استرشادي موحد لرياض الأطفال تستفيد منه الرياض ويؤكد على عدم إغفال تعليم أساسيات اللغة العربية وغرس الهوية العربية الاسلامية والانتماء الوطني.

وهي خطوة ضرورية وذات أهمية قصوى خاصة ونحن في زمن التغريب.

لقد أصدرت وزارة التربيبة والتعليم حديثاِ (منهج رياض الاطفال الذي يشتمل على أهداف المرحلة وكفايتها، وهذه بادرة طيبة تشكر عليها الوزارة، لكن بحاجة إلى تكملتها وذلك باصدار المحتوى والكتب الخاصة بالمرحلة الخاصة والتي تحقق تلك الأهداف والكفايات.

رياض الأطفال (2)

رياض الأطفال.. مساحات وامكانيات لا تُستغل بما فيه الكفاية.. فكرة تعليم القرآن، وتلاوته وتجويده وتخفيظه، لماذا تقتصر على الجمعيات الإسلامية المحدودة والتي غالباً ما تقوم بعملية تدريس القرآن وتحفيظه في المساجد وللأطفال من سن السابعة تقريباً؟

لماذا لا تُستغل الرياض لهذا الغرض؟

لماذا لا تقوم الروضة بفتح فصول مسائية لتحفيظ القرآن يمكن للاهالي الراغبين بتسجيل اطفالهم من سن الثالثة حتى السادسة فيها؟ وإن كانت ظروف إدارة الروضة وامكاناتها تسمح بفتح فصول للأطفال ما فوق السادسة، فما المانع؟ على الأقل يضمن الأهالى المكان الأمين لأطفالهم وأن يقوم بعملية التدريس معلمات مؤهلات تربوياً.

الإحصائية الأخيرة للعام الدراسي 1998/1999 تقول بأن عدد الرياض قد بلغ 119 روضة، فلو فتحت خمسون روضة هذه الفصول في مختلف مناطق البلاد وبرسوم بسيطة مناسبة للاهالي ولأعمار الأطفال المختلفة، لتحقيق إحتياجات المجتمع لأصبح عدد الأطفال المسجلين أكثر والفائدة التي ستعم أكبر.

والفائدة التي نقصدها ونرجوها لها عدة جوانب أهمها:

الأول هو قضاء وقت الأطفال في شئ مفيد وخاصة في العطلة الصيفية الطويلة.

والثاني استغلال مكان الروضة المناسب لفتح فصول خاصة بتحفيظ القرآن بها.

والثالث ضمان إدارة وإشراف الروضة على هذه الصفوف، وهذا يعنى ضمان أن يقوم بعملية التدريس معلمات مؤهلات تربوياً، وفي المقابل استفادة الروضة مادياً من هذه العملية.

والرابع اكتساب أطفالنا مهارة حفظ القرآن وتلاوته وتجويده تعيد إلى أذهاننا جيل

العشرينات والثلاثينات، وهذه العملية تكسبهم قوة العقيدة وقوة اللغة معاً، وهذه الفصول تذكرنا بدور الكتاتيب (المطوّع) والذي تخرج بفضله خيرة العناصر والكفاءات الوطنية.

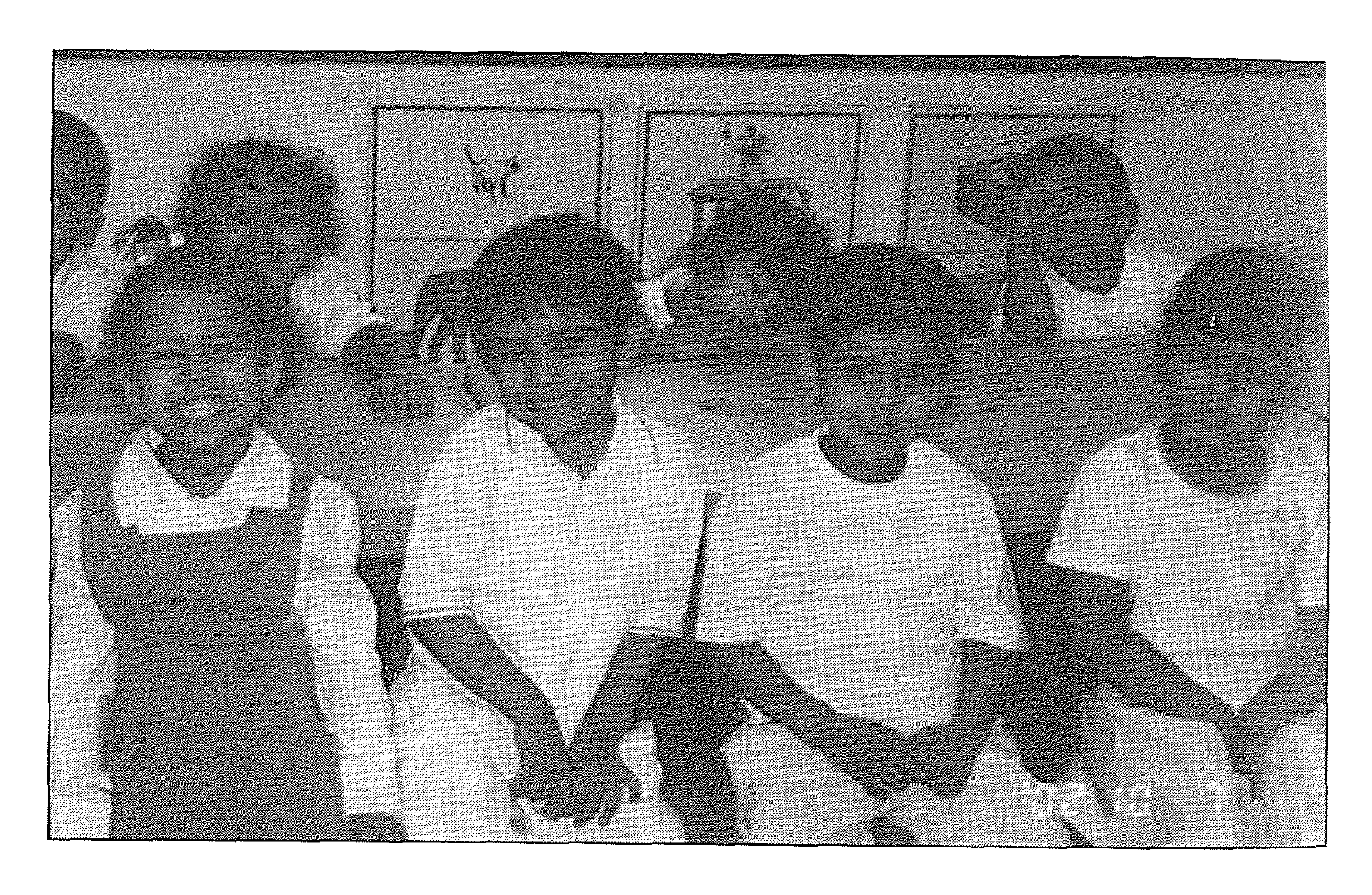
وبالنسبة للمنهج وطرق التدريس، فإن أفضل منهج هو أجزاء القرآن الثلاثون وأولها جزء (عمه)، ولا بد من وضع هدف معين لكل مرحلة نسعى إلى تحقيقه، فمثلاً بالنسبة للأطفال المبتدئين يمكن تدريسهم أقصر سور الذكر الحكيم (حفظ وتلاوة).

وأطفال المرحلة الثانية يفضل تدريسهم السور الأطول قليلاً وأخيراً لأطفال المرحلة الثالثة السور الطويلة.

أما طرق التدريس فمن المعروف أن أفضل طريقة لتحفيظ القرآن هي عن طريق ترديد الآيات وإعادة تكرارها مرات عدة حتى يحفظ الطالب السورة كاملة.

ولضمان النطق الصحيح والتلاوة السليمة يفضل عدم الإعتماد على المعلمات والمعلمين الذين ربما يخطئون في كلمة أو حركة ويفضل الإعتماد على قارئ متخصص في قراءة القرآن الكريم، يمكن توفير هذا القارئ لكل صف وكل روضة عن طريق توفير شريط (الكاسيت) لقارئ متمكن ذي صوت رخيم.

نعتقد أنّ الفكرة بسيطة وممكنة التنفيذ بسهولة وهي مقدمة إلى إدارات رياض الأطفال للتنفيذ، وما نتمنى على الجهات الرسمية والمعنية إلا الموافقة وتسهيل الأمور.



رياض الأطفال: فرح الطفولة

رياض الأطفال وعنق الزجاجة

يقول المثل الشعبي: «أراد أن يكحلها فعماها»، وهذا المثل ينطبق تماماً على رياض الأطفال.. ولا يمكن ان يتخيل المرء حجم المعاناة التي تعاني منها الرياض إلا بعد قراءة الرسائل الخطية والالكترونية والمكالمات الهاتفية التي وردت إليّ والتي ليس لها الإهمّ واحد ألا وهو رياض الاطفال.. هي معادلة صعبة.. في كيفية المحافظة على مستوى نوعي متقدم من الخدمات والمناهج والبيئة التعليمية وفي الوقت نفسه ليس من أجل تحقيق جزء يسير من الربح المادي كمردود للجهد والوقت بل أصبح الهدف الآن هو تجنب الخسارة المادية.

إن أغلب الرياض التى تقدم خدمات متميزة تعاني من ضائقة مادية اللهم إلا الرياض التابعة لبعض المؤسسات الأهلية التطوعية التي تقدم خدمات متميزة مقابل ربح قليل، ذلك لأنه يُسحب من ميزانية الجمعية أو المؤسسة إذا ما خسرت الروضة التابعة لها. ومن الملاحظ أن هناك علاقة طردية قوية بين النوع والكم، فكلما زادت الخدمات النوعية زادت المبالغ المستحقة، لكن ليس بشرط زيادة عدد الأطفال المنتفعين بهذه الخدمات، وشيء جميل أن أسمح بالموافقة لكل من يتقدم بطلب فتح روضة، ولكن ضمن شروط المنفعة العامة.

فالاقتصاد الحر إذا لم يكن منظماً يتحول مباشرة إلى فوضى، فمثلاً لا يمكن أن أسمح بإنشاء عشرين روضة في منطقة سكنية لا تحتمل إلا روضتين مثلاً، وفى الوقت نفسه أقول بأني كمؤسسة رسمية غير مسئولة عن الخسارة المادية للرياض!، المسئولون عن رياض الأطفال يعانون من مسألتين أساسيتين، الأولى هي: أنه بدلاً من تسهيل الأمور عليهم من قبل الجهات المسئولة فإنه يتم تعقيدها، وكلما حاولوا تقليل

الخسائر المادية فرضت الجهات الرسمية - أياً كان نوعها ومصدرها - الرسوم الاضافية عليهم مما يجعلهم غير قادرين على التنفس تماماً.

والثانية: هي عدم وجود جهة تظلّم تابعة لأي جهة رسمية يمكنهم أن يلجأوا إليها للتظلم من الأوضاع والقرارات أو بعض الظروف والمشكلات التى تواجههم. كل ما يشعرون به هو أن كلامهم هباء وحقوقهم سراب ووجودهم عذاب، فهم مهددون في كل لحظة بقطع أرزاقهم نتيجة الضغوط التى يتعرضون لها.

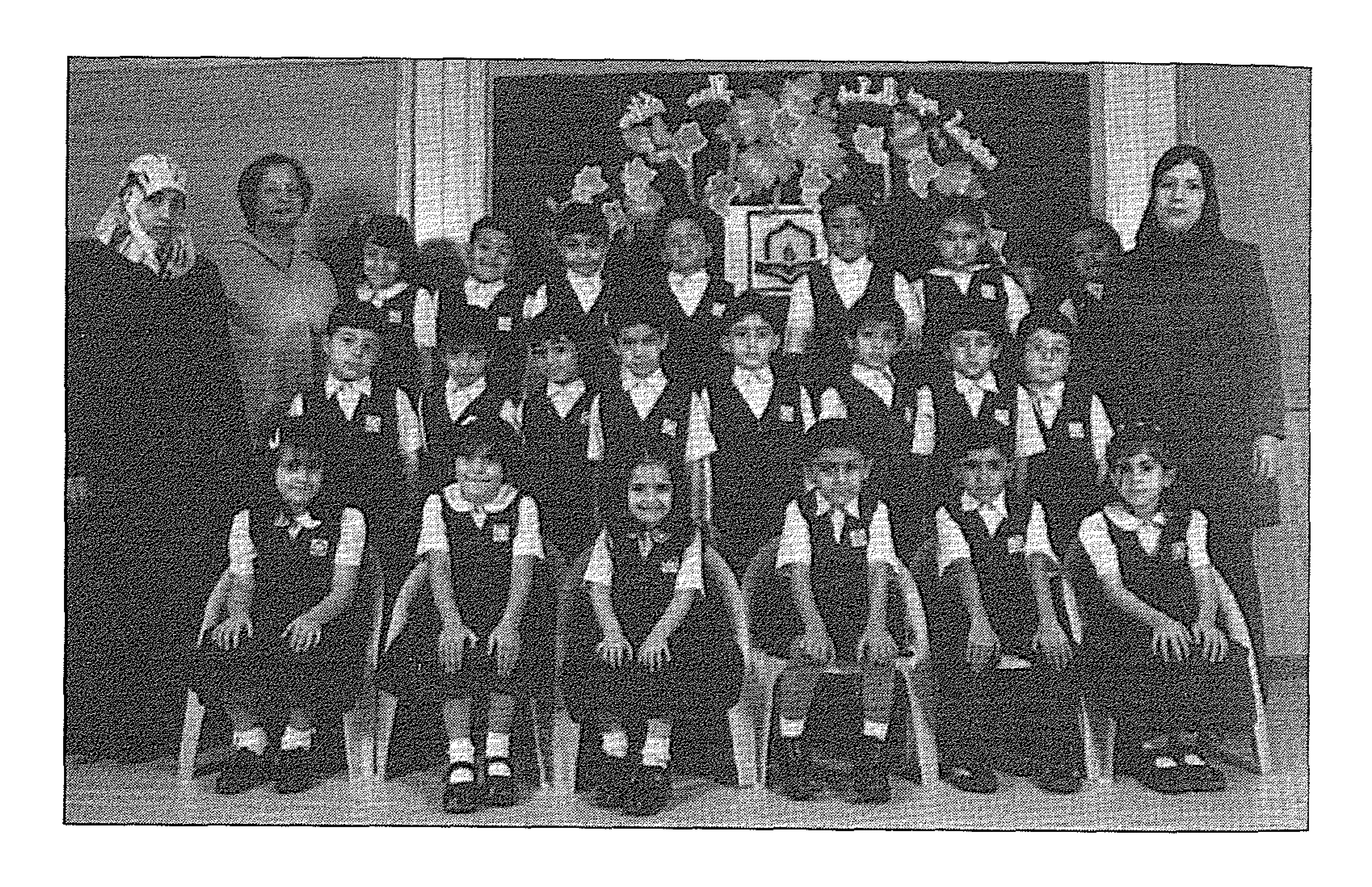
ما هو مطلوب حالياً من الرياض هو ما يلي:
أولاً: دفع مبلغ سنوي يتراوح مابين (300) دينار إلي (150) دينار بحريني - بحسب حجم الروضة وطاقتها الاستيعابية، وذلك كضمان مالي للسجل التجاري والكثير من الرياض مستاءة من ذلك، لكن الجهة المسئولة وضعته لأن كثيراً من الرياض تتهرب من السجل التجاري، بعضها تبيعه وبعضها توقفه وتحتكره ولا تتم الاستفادة منه لسنوات طويلة، ومسئولو الرياض يقولون أنه كيف ندفع مبلغاً نحن في أمس الحاجة إليه ويمكن الاستفادة من أرباحه دون شعورنا بأنه سيعود علينا ذلك بأدنى فائدة فكيف يمكن التوفيق بين الطرفين؟

ثانياً: مطلوب منهم دفع فواتير الكهرباء والماء أضعافاً مضاعفة، ذلك لأنه يتم التعامل مع الرياض كمؤسسات خاصة مثل المصانع والشركات، وهذا ليس عدلاً بتاتاً، ذلك لأن الخدمات المقدمة مختلفة نوعياً عما تقدمه الشركات والمصانع. إنها خدمات تعليمية أساسيه كان من المفترض أن تقع مسئوليتها كلها من الألف إلى الياء على عاتق الدولة لكن نتيجة لظروف معينة اقتصرت خدمات الدولة التعليمية على المراحل المدرسية فقط أما مراحل ما قبل أو ما بعد المدرسة فلا توفرها الدولة مجاناً أبداً، مما حدا بعض الأفراد والمؤسسات إلى التفكير في توفير مثل هذه الخدمات الضرورية، فهل بدلاً من أن نشكرهم على ذلك نضع العراقيل أمامهم؟؟

ثالثاً: مطلوب من الرياض أن تدفع 10٪ ضريبة بلدية على أي شيء يتعلق بها، فمثلا إذا كانت قيمة المبنى المستأجر (400) دينار شهرياً فعلى صاحب الروضة أن يدفع شهرياً إلى البلدية (40) ديناراً، هذا عدا عن عدم توفير الاحتياجات الأخرى مثل أكياس القمامة والتي تستهلكها الرياض كثيراً.

رابعاً: تطالب الجهة الرسمية الرياض بدفع مبلغ وقدره عشرة دنانير سنوياً، بحيث تدفع مقدماً لثلاث سنوات أي (30) ديناراً، وهو مبلغ غير كبير نسبياً حسبما يقول مسئولو الرياض، لكنهم يرون أنهم لا يحصلون من دفعه على أية خدمة ولا يعود عليهم بالفائدة والمنفعة بتاتاً، وإنما يعود بالخسارة الاضافية عليهم.

فيا أصحاب القرار سهلوا على الرياض ولا تعسروا، ان الله لا يحب المعسرين، والحديث الشريف يقول «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» فكيف بحال المرؤوس الذي لا يحبه رئيسه ويتهرب منه مع أنه من المفترض أن يوفر له الرعاية والحماية؟..



الطفولة: ذكريات لا تنسى

«من غشنا فليس منا»

ظاهرة الغش المتفشية بين طلبة الجامعة في الامتحانات أصبحت واضحة إلى درجة أن الدعاء الذي يستهل به الطلبة قبل البدء بالامتحان هو الآية الكريمة «وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سدا فأغشيناهم فهم لا يبصرون» طلباً أن تغشى عيون الأساتذة المراقبين عنهم فلا تصطادهم أثناء الغش، ويتبعونها جماعة وعلانية بالآية الكريمة «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا»، وتطبيقاً للمثل الشعبي «قوم تعاوّنوا ما ذلّوا» من أجل تعاون الطلبة على مساعدة بعضهم البعض في الغش.
وعندما تتوجه بالسؤال إلى أي طالبة أو طالب: هل تغش أو هل استخدمت أسلوب الغش في الامتحان؟
يأتي الرد إليك بابتسامة خبيثة تشرح لك مغزاها.

لقد تغيرت - جذرياً - المعايير الأخلاقية والنظرة الاجتماعية لهذه الظاهرة، فلم يعد يُنظر لمن يغش على أنه «ليس منا» حسب تعبير الحديث الشريف، بل أصبح الغش عُرفاً سائداً من قبل الطلبة، وسلوكاً متوقعاً لهم من قبل الأساتذة وأولياء الأمور، حتى أصبح الطالب - الذي لا يغش - مُتهماً بالسذاجة، ولا يقتصر الغش على الطلبة الكسالى بل حتى الطلبة الذين تأخذ المذاكرة من وقتهم الشيء الكثير، بل وحتى الطلبة المتفوقين.

وإذا سألت هذا الطالب الجامعي لماذا تغش؟ فإن الرد - حالاً - يكون: هل الأفضل أن أحصل على تقدير (A) أو (B) أم على (C) أو (F). وإذا سألتهم: ألا يمكنكم الحصول على النجاح والتقدير بجهودكم الذاتية الجادة دون استخدام الغش؟

يجيبونك على الفور: لا طبعاً. وتسأل بتعجب لماذا؟! فتأتى الإجابات - كطلقات الرصاص - سريعة ومميتة: لو يشرح الأساتذة المادة لما احتجنا للغش، لو أن الكتب لا تعتمد على الحفظ في أغلبها لما احتجنا للغش، لو أن طريقة التقويم والاسئلة في الامتحان لا تأتي تعجيزية للطالب لما احتجنا للغش، لو يوجد تعاون وتفاهم بين الأستاذ والطالب لما فكرنا في الغش، لو توجد مرونة في التعامل لما استدعى منا الغش، فتسأل - مستوضحاً -: ماذا تعنون بالمرونة؟ فيجيبك أحدهم قائلاً: في كثير من الدول يقدم الأستاذ - في نهاية العام الدراسي - مائة سؤال للطلبة ويقول لهم بأنه سيأتي عشرة منها في الامتحان مثلاً - على الأقل - هنا يشعر الطالب بتحديد وتركيز، لا ضياع، يعرف الطالب من أين يبدأ، ومتى ينتهى، على العكس. هنا لا نعرف من أين نبدأ ولا كيف ولا متى ننتهي، نحن مطالبون بحفظ كل شيء، من الغلاف إلى الغلاف، وما هو مطلوب منا حفظه أكبر بكثير من قدراتنا التذكرية مهما بلغت من حدة وليس للفهم أية علاقة هنا - تماماً - بالمسألة، فالقوانين عليك أن تحفظها صماً، والأحداث عليك أن تتذكر تسلسلها تفصيلياً وهكذا دواليك.

فتقاطعه متسائلاً: مائة سؤال، أكأنك بهذا تحفظ المنهج كله؟! فيجيب آخر: نعم لا بأس على الأقل تكون لدينا فكرة عن طريقة طرح الاسئلة، وكثير من الطلبة لديهم المقدرة على حل جميع هذه الأسئلة. وهنا يبرز تفاوت القدرات بين الطلبة. وتسأل: أي تفاوت وأنتم تقولون بأن جميع الطلبة يستخدمون أساليب الغش؟! أي أن الطالب الكسول أو المتفوق يمارسان الغش كلاهما.

نعم هناك الطالب الذي لا يذاكر أبداً ولا يلمس الكتاب طوال العام الدراسي فليجأ إلى الغش كمنقذ وحيد له، أما بعض الطلبة - وحتى المتفوقين منهم - عندما يشعر بتردد في نفسه وتساوره شكوك بإحتمال أن يكون جوابه خاطئاً، لذا يحاول معرفة الجواب من زميله المتفوق الآخر لكي يضمن درجة الامتياز.

وماذا عن أساليب الغش؟ لقد تنوعت وأصبح الطلبة بارعين مبدعين متفننين فيها، فمن الأساليب الحديثة التي تعتمد على أجهزة الكمبيوتر، والأجهزة السلكية واللاسلكية والالآت الحاسبة المتطورة، إلى الاساليب التقليدية الشائعة من البراشيم والكتابة على الملابس وبعض أجزاء الجسد.

باختصار وبإيجاز: هل يمكن أن تعطوا سبباً رئيسياً لتفشى هذه الظاهرة؟ يقول الطلبة:
نعم، التعليم الجامعي لا يكسبنا أية مهارة عملية يمكن أن تخدمنا في حياتنا العملية، ولا يكسبنا مفاهيم نظرية يمكن أن تؤسس لدينا ثقافة فكرية، التعليم الجامعي هدفه الأول الحصول على الشهادة والدرجات، ونحن نتبع هذا الأسلوب «الغش» لنحقق ذلك الهدف.

قضية للمناقشة

إن أسلوب التربية الحالي عند غالبية الأسر العربية الخليجية لا يشكل الأرض الخصبة والملائمة لرعاية وتنمية قدرات الطفل العقلية والإبداعية والانفعالية، لأن الأسرة الخليجية تعتمد في الغالب على أساليب تربوية سلبية في عملية التنشئة الاجتماعية مثل أسلوب الاهمال واللامبالاة للطفل أو استخدام أسلوب الشدة والعنف في التعامل معه أو أسلوب التدليل اللامحدود والانصياع لرغبات الطفل بدون توجيه أو إرشاد وانضباط، وهذا بالتأكيد لا يؤدي إلى تطوير قدرات وإمكانات الطفل العقلية والانفعالية، بل يؤدي إلى عكس ذلك.

وبالنسبة إلى دور الأم والأب في عملية التربية فإن المسألة الملحوظة والبارزة هي غياب الهدف الواضح لدى الأبوين من عملية التربية وغياب الأسلوب المتفق عليه في التعامل مع أطفالهم، فمثلاً الأب يعاقب أو ينهي الطفل عن عمل شى ما، فتأتي الأم لتراضي الطفل وتعطيه ما يريد أو العكس، وهذا بالطبع يؤثر سلبياً على الطفل من الناحية الانفعالية والتربوية.

كما نلاحظ أن غالبية الأسر في الخليج العربي تركز على دور الأم في التربية وتغفل دور الأب تماماً مما يولد أحياناً مشاكل أخرى عند الأبناء مثل الانحراف والجنوح أو ضعف التحصيل الدراسي وغيرها من المشاكل نتيجة لغياب دور الأب في التربية.

أما دور الأم فهو غالباً ما ينحصر في تلبيه حاجات الطفل المادية من مأكل وملبس ومشرب، فالأب يدفع النقود والأم تشترى وتطعم وتكسو، وأحياناً الأم أيضاً هي التى توفر النقود، فينحصر دور الإثنين (الأم والأب) في تحقيق وتلبية وإشباع الرغبات

(المادية) فقط لأطفالهم، ويصبح هناك إغفال كلي للرغبات الروحية والنفسية والعقلية والعاطفية والتربوية لأطفالهم، وهنا يكمن الخطر وتكمن المشكلة في عملية التربية.. فما هو الحل؟

هناك الكثير من الحلول لكن أهم الحلول وأولها هو مواجهة الآباء والأمهات لأنفسهم - خاصة الآباء - مواجهة صريحة صادقة مع أنفسهم لمراجعة أسلوبهم وطريقة تعاملهم مع أطفالهم لتشخيص الخلل وتغييره وتحديد الصواب وتعزيزه، من أجل تنشئة اجتماعية سليمة لأطفالهم ومن أجل خلق جيل سوي صالح يستطيع بناء نفسه ومجتمعه في المستقبل.

المرحلة الإعدادية

كالإبن الأوسط الذي لا يحصل على الاهتمام الكافي مثلما يحصل عليه كل من الإبن الأصغر والإبن الأكبر، تأتي المرحلة الإعدادية بين كل من المرحلتين الابتدائية والثانوية ليواجه أبناؤنا فيها مثلما يواجه الابن الأوسط، وتأكيدا من وزارة التربية والتعليم على أهمية هذه المرحلة، جاء مؤتمرها التربوي الخامس عشر خصيصا للهيئات الإدارية التعليمية في المدارس الإعدادية.

ومن الجدير بالذكر أن المؤتمرات التربوية السنوية التي تنظمها وزارة التربية قد أخذت صفة الدورية بحيث تم تخصيص كل مؤتمر من كل عام لكي يتناول القضايا التربوية لمرحلة تعليمية معينة، وقد اختطت الوزارة هذا النهج السليم منذ مؤتمرها الأول عام 1985 وحتى الآن.

وقد كان هذا سبباً في تجمع حشد كبير من التربويين من معلمين وإداريين واختصاصيين في قاعة المؤتمرات لتمثل ظاهرة تربوية فريدة من نوعها.

إن المرحلة الإعدادية بتداخلاتها المتعددة وتعقيداتها المتفرعة من حيث تزامنها مع المرحلة العمرية الأكثر حساسية ألا وهي المراهقة بخصائصها المميزة وكل ما تتطلبها من تلبية الاحتياجات الخاصة بها سواء النفسية والعقلية والجسدية والوجدانية، إضافة إلى ما يعانيه شباب هذه المرحلة من صراعات نفسية مصاحبة للتغيرات الجسمانية، تجعلها مرحلة في غاية الأهمية، وتجعل التربويين يتعاملون معها بحذر لتحقيق التوازن بين كافة الاحتياجات والجوانب المتعلقة بها.

وجاءت الدراستان الرئيسيتان في المؤتمر، الأولى للدكتور كولن باور بعنوان «الاتجاهات التربوية العالمية»، والثانية للدكتور أحمد أوزي بعنوان «طالب المدرسة الإعدادية، خصائص نموه وإحتياجاته المستقبلية»، لتضعنا أمام آمال كبيرة وطموحات جمة من أجل تحقيق احتياجات طلبتنا في المرحلة الإعدادية في ضوء الاتجاهات التربوية العالمية.

ومن ضمن فعاليات المؤتمر سيتم مناقشة بعض المحاور الرئيسية المستمدة من الورقتين في اثنتي عشرة مدرسة إعدادية، ويا حبذا لو مثلت بالإضافة إلى الهيئات الإدارية والتعليمية، بعض من اللجان الطلابية لتبدي آراءها في احتياجاتها وتوصله إلى المعنيين المباشرين بالعملية التربوية لتكتمل الصورة.

وفي بحث أجريناه مؤخرا حول احتياجات الطالب المتفوق والموهوب في المرحلة الإعدادية، اكتشفنا أن هناك إجماعا من الطلبة على حاجتهم إلى المناهج المرنة والأنشطة الابتكارية، وحاجتهم إلى كتب تحتوي تدريبات لكيفية الحصول على المعرفة باستخدام أسلوب التعلم الذاتي، لا الكتب التي تقدم معلومات جاهزة معلبة وعلى الطالب أن يحفظها ويسردها عن ظهر قلب، يحتاج الطلبة إلى طرق تدريس تستخدم أسلوب الحوار معهم وتشجعهم على ممارسة أسلوب حل المشكلات واستراتيجيات تحرك عقولهم مثل العصف الذهني، كما يحتاج الطلبة إلى إدارات مدرسية مرنة متفهمة مشجعة.

أما مصادر التعلم ووسائله فإنهم يقرّون بوجود المكتبة (مركز مصادر التعلم)، لكنه في أغلب الأحيان يخلو من الموسوعات والكتب العلمية مع توافر الكتب الأدبية، اما المختبرات فهي موجودة لكن قليلا ما يمارسون التجارب العلمية بأيديهم، وكذلك بالنسبة إلى توافر أجهزة الحاسب الآلي والانترنت، لكن مع قلة استخدامها عمليا، أما البيئة المدرسة فإن أغلب الطلبة يشعرون بوجود مبان حديثة صحية اللهم بعض المدارس القديمة نسبيا والتي تحتاج بعض مرافقها إلى ترميم وتجديد بعض أثاثها المستهلك.

أما المعلمون الذين يشكلون عصب العملية التعليمية، فإن بعض الطلبة أشاروا إلى عدم قدرة بعض المعلمين على إيصال المعلومات إليهم وإلى حاجتهم إلى معلم لديه القدرة والمعرفة بكيفية التعامل معهم، أحد الطلبة قال معلقا: «المعلم نفسه هو الذي يجعلنا نحترمه ونحبه ونتفوق في مادته، وهو أيضا من يجعلنا لا نحبه ونكره مادته».

إذاً نحن أمام صورة ليست سوداء كليا، لكن نحتاج إلى كثير من الجهد لكي يمكن لتحويل تلك البقع السوداء إلى بيضاء وربما وردية، وحتما سيكون للمؤتمر التربوي دور إيجابي في ذلك.



الأطفال: صناع الغد

الكلام أضعف الإيمان

لكي لا تكون وزارة التربية والتعليم الجدار المنخفض الذي يقفز من فوقه كل كسول، ولكى لا تكون الوزارة مشجباً يُعلق عليه الكثير من (أشباه التربويين) أخطاءهم وسلبياتهم، نأتي على ذكر حادثة هي دائمة التكرار نسمعها بين الحين والآخر، يتكرر حدوثها في المدارس الحكومية والخاصة، وحتى في رياض الأطفال (الخاصة)،وحقيقة فإنه لا داع إلى كتابة هذه الكلمة التي بين قوسين بالنسبة إلى الرياض، لأنه لا توجد رياض أطفال عامة، اللهم التجربة اليتيمة في (سترة) والتي تشرف عليها وزارة التربية مباشرة، وإذا ما قلنا (خاصة) فهذا يعني أنها خاصة فيما يتعلق بالمناهج والكتب وطرق التدريس والتمويل والهيئة الإدارية والتعليمية والمبنى وكل شيء يخص البيئة التعلمية التعليمية شاملة.

وللوزارة كما يعرف الجميع دور أساسي فيما يتعلق بإجراءات الترخيص للمدارس الخاصة والرياض، للتأكد من صلاحية المبنى وصحة الفلسفة والاهداف والمنهج والكتب وغيرها.. ولكن غالباً ما يُكتب شيء على الورق وما يُمارس شيء آخر.

فما أن يُعطى الترخيص للمؤسسة التعليمية وتبدأ تغوص في أتون العمل اليومي حتى يصعب الإشراف الوزاري أو يقل بل وأحياناً يتلاشي، وهذا الكلام لا ينطبق على المدارس والرياض الخاصة فحسب، بل حتى على المدارس العامة والتي من صلب مسئوليات عمل الوزارة، وذلك لا ينتج عن تقصير بل ناتج عن طبيعة العملية، إذ أن الإشراف اليومي والمتابعة الدقيقة من الاستحالة القيام بها إلا من قبل من هم لصيقون بالميدان مكانياً وزمانياً ونقصد بهم المعلمين بشكل أساسي والإداريين، سواء كانوا معلمي أو مديري الرياض والمدارس وهذا يعني بشكل طبيعي أن الوزارة يمكن أن تضع كتباً ومناهج أو تكلف جهة بإعدادها وتوافق عليها، وتسن قوانيناً وأنظمة وتصدر لوائح وضوابط، لكن من يقوم بتنفيذها وتطبيقها ليسوا هم المعنيون

بالأمر، والمشكلة أنه - أحياناً - عند عملية التطبيق يقوم المعنيون بتقديم وتنفيذ ما يحلو لهم أو ما يناسب قناعاتهم وميولهم الخاصة.

وهو يعبر عن فعل القناعات والأفكار الشخصية لإدارة المدرسة والتي ليس لها علاقة بتاتاً بقوانين الوزارة ولا أنظمتها أو لوائحها أو كتبها، هذه القناعات عندما تتدخل سواء من قبل المعلم أو المدير وأحياناً الأثنين، لتكريس فكر أو مذهب أو سلوك معين لدى الطلبة فإنها يمكن أن تؤدى إلى نتائج عكسية مغايرة للهدف المطلوب، وهذا النوع من التعليم يطلق عليه «التعليم اللامنظور» وهو أحيانا أخطر بكثير من «التعليم المنظور» لأنه أكثر أثراً وتأثيرا.

وفي حادثتين مماثلتين نأتي على ذكرهما، الأولى: رجع طفل في الثالثة من عمره إلى البيت من الروضة، وعند وجبة الغداء وقبل أن يمد يده إلى الأكل، سأل والده قائلاً: إذا لم نأكل أنذهب إلى النار؟ عجب الأب من السؤال، فسأله: النار أي نار يا بني؟ فقال له الطفل: النار التى قالت لنا عنها ماما (.....).

هنا أصيب الأب بالرعب فقال لابنه بهدوء: ماذا قالت لكم (الماما)؟ فقال الطفل كلمتين «اللهم.. النار»، وكان من الايجابيات التي تحسب لصالح الروضة أنها تضع في حقيبة الطفل تقريراً يوميا عما درس للطفل، فرجع الأب للحقيبة وعندما فتح الورقة وجد دعاء الطعام الذي تعلمه الأطفال ذلك اليوم وكان «اللهم بارك لنا فيما رزقتنا وقنا عذاب النار».

ولقد قالت لهم (الماما) إنكم لا بد أن تقولوا ذلك الدعاء قبل الطعام وبعده.. فما كان من الأب إلا أن اتصل بالروضة في اليوم التإلى متسائلا، فكان ردهم «إن هذا المنهج مفروض علينا من قبل الوزارة» ولحسن الحظ أو لسوئه «اللهم أعلم» إن هذا الأب له علاقة قرابة لي شخصيا وهو يعرف أنني أعمل بالوزارة، فما كان منه إلا أن اتصل بي متسائلاً: هل يوجد منهج أو كتاب في التربية الاسلامية مفروض على الرياض؟

فأجبته: ولماذا تسأل، فقال لي القصة كاملة، فقلت له ببساطة: الوزارة غير مسئولة عن رياض الأطفال لا عن مناهجهم ولا عن كتبهم ولا يمكن أن تفرض شيئاً عليهم،

وإن كانوا يدعون أنهم أخذوه من كتاب التربية الإسلامية، الصف الأول فإنهم ملفقون لأنني وبحكم طبيعة عملي قد اطلعت على هذا الكتاب ولم أر فيه مثل هذا الدعاء، كما إنه ليس من حقهم تدريس أطفال الثالثة من العمر ما يناسب السادسة.
وواصلت كلامي قائلة: على العموم، ولمزيد من الاطمئنان سأرجع إلى الكتاب لأتأكد بدقة مما أقول، وعندما رجعت وجدت حديثاً عن آداب الطعام ص63 نصه: «قال صلى اللّه عليه وسلم: يا غلام، سم اللّه، وكل بيمينك وكل مما يليك» فاتصلت بالأب وأخبرته وقلت له: يمكنك الآن أن تجادل الروضة أو تقاضيها وأنت على بينة.
إننا يجب أن نرغّب الأطفال في الدين لا نرهّبهم.
هذه حالة، أما الحالة الأخرى التي ربما سمع البعض عنها عن طفل تثاءب فقالت له المعلمة: «ضع يدك على فمك لكي لا يدخل الشيطان فيه وقل أعوذ باللّه من الشيطان الرجيم»! ومن يومها والطفل يخاف أن يفتح فمه ويدخل فيه الشيطان!
ماذا نقول؟ ماذا نفعل؟ ألا يكفي وزارة التربية ما فيها حتى يحمّلوها خطاياهم وجهلهم أيضاً.. لكن لا بد ألا نسكت عن الخطأ.. كأولياء أمور.. آباء وأمهات وأفراد نخاف على مستقبل أجيالنا وعلى مستقبل هذا الوطن.. علينا ألا نستسلم فالصمت هنا هو الموت بعينه والكلام هو أضعف الإيمان.

التربية والانضباط

ماذا يحدث لهذا الجيل؟ سكتنا عن ظاهرة حب المظاهر لديهم، وسكتنا عن سيادة النمط الاستهلاكي في سلوكهم، وعن ركضهم وراء الكماليات قبل الأساسيات، واغضضنا البصر عن عدم حبهم للقراءة والاطلاع، وصبرنا على حبهم الوصول إلى ما يريدون بأسهل الطرق وأسرعها، لكن لم نتوقع أن يظهر سلوك جديد يصبح سمة من سماتهم، ألا وهو عدم احترامهم لمن هم أكبر منهم سناً، سواء أكان من الوالدين أو الأقرباء أو المعلمين.. وهذه الظاهرة تبدو جلية للعيان في الشباب من سن الخامسة والعشرين وما أقل، وتشمل الجنسين وتزداد طبعا لدى الشباب من سن الثامنة عشرة وما أقل.

جاءتني أم وهي مضطربة تقول: تصوري أن ابنتي الوحيدة التي كنت أشد الظهر بها، دخلت عليها حجرتها فرأيت الفوضى تعم المكان، فقلت لها ناهرة: لماذا هذه الفوضى؟ لماذا ملابسك على الأرض وأغراضك منثورة في كل مكان؟ قالت: ألا يعجبك ذلك؟ قلت لها: بالطبع لا.. قالت وببرودة أعصاب: إذاً اخرجي من المكان. هكذا بكل بساطة تطردني.. أنا أمها التي حملتها تسعة أشهر في أحشائي وأرضعتها من حليبي وعانيت العذاب والسهر في تربيتها، بكل بساطة تأتي عندما بلغت السابعة عشرة لتطردني من غرفتها.

ماذا أفعل؟ قولي لي وأنت التي تعرفين في التربية وأصولها وتكتبين عنها.. أجيبي كيف أتصرف؟ هدأتُ من انفعالها واضطرابها، وبدأت أناقشها لكي أتعرف على كيفية تربيتها لابنتها منذ السنوات الأولى، وعلى كيفية تلبية رغباتها، وحاولت السؤال عن نوعية الصديقات، ثم حاولت أن أبرر هذا التصرف وأخفف من حدته، لكني في قرارة نفسي كنت أشعر بأن لا مبرر أبداً لمثل هذا التصرف من الإبنة حتى لو كانت في سن المراهقة، وما يترتب على هذه المرحلة من تغيرات ومشاكل، فكلنا قد

مررنا بها، وكلنا شعرنا بالاختلاف عن جيل والدينا، وربما اختلفنا معهم في الكثير من الأمور حد المواجهة، لكننا أبداً لم نتطاول عليهم ولم ننس لحظة واحدة احترام الأب ورهبته وهيبته، ولا عطايا الأم وحنانها وفضلها.

وفي حادثة أخرى سمعت عن إبن قاطع أباه ولم ينطق بكلمة معه لمدة عام كامل ولسبب تافه وبسيط، فلقد طلب الابن شيئاً من الأب رفض توفيره، وكلما حاول الأب الحديث معه، خرج هارباً ومسرعاً من البيت، هذا عدا عن تطاول بعض من الشباب على أقربائهم، أما المعلمات والمعلمون فحدث ولا حرج عن كثرة شكواهم من تطاول الطلبة عليهم وخاصة الذكور منهم، إلى درجة أن يصل الخوف أحياناً لدى المعلمين من ضرب الطلاب لهم.

إن شعوب الشرق الأقصى والأدنى والتي تدين أغلبها بالديانة البوذية أو الهندوسية يؤمنون بأن الطريق إلى الله يمر عبر ثلاثة هم: الأم، الأب والمعلم.. لذلك يربون أطفالهم منذ الصغر على تقديس الأم وإحترام الأب واعتبار المعلم نبيا يحمل رسالة، لذا نرى استمرار هذه المعاملة القدسية في حياتهم بل ونتلمسها حتى في أفلامهم.

ونحن المسلمون الذين تزخر حضارتنا وثقافتنا وتراثنا ورسالتنا السماوية بزخم هائل من الآيات والأحاديث والوصايا التي تعظم مكانة الأم والوالدين والمعلم، والتي تدعو إلى إحترام الصغير للكبير وإلى إخفاض الصوت وإغضاض البصر، والآية الكريمة تقول: «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» إذ تدعو إلى المبالغة في تكريم الوالدين والاحسان لهما واظهار اللين وعدم التعجرف عليهما.. وعلى الرغم من أن ديننا وتراثنا يدعوان لذلك إلا أننا نرى سلوكاً مغايراً لما نؤمن به، ونحن لسنا بصدد ذكر الأسباب المتعددة التي ساهمت في بروز وانتشار مثل هذه الظاهرة، فالعوامل كثيرة ويمكن أن يتعرض لها أي مجتمع، لكن لماذا نحن بالذات كعرب ومسلمين تظهر لدينا هذه الظاهرة بوضوح إلى درجة تلمس الأجانب الذين يعيشون في مجتمعاتنا لها؟

باختصار نقول: إن علينا - قبل أن يفوت الأوان - إعادة النظر سريعاً في تربيتنا وفي تعليمنا لأطفالنا، وعلينا تكثيف الجانب الأخلاقي وتعزيزه في مناهجنا وكتبنا وحياتنا كلها.

مراكز الطفل

رأيت بأم عيني ما حققته الإمارات العربية المتحدة من قفزات كبيرة في جميع المجالات وأعجبت بها، أشعر أن الشارقة مفتاح الثقافة والتقدم وبوابته للإمارات كلها، وشهادة الحق لا بد وأن تقال، أود الحديث في مقالي هذا عما قدمته الشارقة للطفل.

أُفتتح فيها أحد عشر مركزا ثقافيا للطفل، وكل مركز يحتوي على مختلف الأنشطة الثقافية والرياضية والعلمية من سباحة ورياضة وكمبيوتر ورسم وأشغال يدوية وموسيقى ومسرح وعلوم ولغة، وهذه المراكز متوزعة على جميع مناطق الشارقة إلى الدرجة التي يستطيع فيها جميع الأطفال والأهالي الوصول إليها سيرا على الأقدام، وهذه المراكز يمكن أن تخدم أطفال الإمارات كلها؛ لأن القدرة الاستيعابية عالية ومرنة إذ أنه كلما زاد عدد الأطفال زاد عدد المدرسين في كل تخصص، هذا بالإضافة إلى المباني الشاسعة البهيجة التي تتميز بها هذه المراكز، وكل مركز مجهز لاستيعاب أكثر من ٥٠٠ طفل، وساعات الدوام والنشاطات فيها صباحية ومسائية وهي مخصصة للأطفال من سن الخامسة إلى الثالثة عشرة.

ومع كل هذا وذاك فإن التسجيل بها مجانا بدون رسوم بتاتا!!! من يحلم بهذا؟ وهي مجهزة بأحدث الأدوات والأجهزة والتسهيلات والمرافق.. من يحلم بهذا؟ نحن نحلم بنصف هذا العدد من المركز لأطفالنا، لدينا منذ عشر سنين مركز يتيم واحد للأطفال نتباهى به، وهو لا يلبي احتياجات حتى العُشر من حجم أطفالنا، وينقصه العديد من التجهيزات والأدوات والمرافق، ومع أنه تابع لإحدى المؤسسات الرسمية إلا أن الالتحاق به غير مجاني، ونحن أبدا لا نحتج ولا نعترض على الرسوم ونقبل عن طيب خاطر دفعها من أجل أطفالنا لكن كل ما نطالب به وجود مقعد أو مكان لكل طفل يريد أن يلتحق بالمركز لا أن يصبح دخول المركز والالتحاق به حلم لا يتحقق إلا

بمعرفة س وص أو أحد العاملين به، نحن نطالب ومنذ سنوات زيادة عدد المراكز وتوزيعها على كافة المناطق بحيث تشعر كل أسرة أن هناك مكانا مؤمنا لطفلها يمكن أن يحمي ويُعلم ويربي الأطفال خاصة أثناء العطلة الصيفية، لا أن أهرع لكي أسجل طفلي في المركز قبل شهر من موعد التسجيل لأجد كل المقاعد محجوزة بسبب الضغط الكبير عليه.

الشارقة.. لم تكتف بهذه المراكز فقط، فهناك المركز العلمي للأطفال المجهز بأكثر الألعاب إثارة للتفكير والتعلم، وهناك المتحف العلمي المشوق الذي تستحق زيارته مرات عديدة ويمكن أن تأخذ كل زيارة يوما كاملا، وهناك العديد من المشاريع والأنشطة الثقافية الفنية الجميلة للطفل، فهنيئا لأطفال الإمارات هذه المنجزات، والفأل الخير لنا، ويمكن أن تتحقق هذا الفأل الحسن بتعاون أهل الخير مع الجهات الرسمية، فعلى غرار دار الرعاية الاجتماعية للمسنين والتى تبرع ببنائها السيد عبدالله أحمد الزامل - جزاه اللّه ألف خير - ثم سلمها إلي وزارة العمل لتديرها وليتحقق على أرض الواقع مشروع إنساني خدماتي ناجح، كذلك ندعو جميع المحسنين والتجار من أهل الخير أن يتبرعوا ببناء مراكز للأطفال تخدم كافة الأهالي وأطفالهم لتشرف عليها إحدى الموسسات الرسمية حتى يتحقق مشروع إنساني تعليمي تربوي تنموي من الدرجة الأولى وستظل دعوات الأهالى بالشكر والخير إلى المتبرعين مدى الحياة.. ومَنْ فرّح طفلا فرّح نبيا.

مأساة

ربما سمع وقرأ الجميع عن مأساة قرية جنوسان المتمثلة في احتراق واختناق أربعة أطفال لا يتجاوز عمر أكبرهم الست سنوات، ولقد غطت مقالات وتحقيقات صحفية عديدة هذه الحادثة لكنها ركزت على الجانب العاطفي وأغفلت الجوانب الاخرى، ربما لأننا نتفاعل مع القضايا عاطفيا أكثر منها عقلانيا، مع أن عقولنا هي التي عليها أن تأخذ الدروس والعبر لكي لا تتكرر مثل هذه الحالة أو غيرها في مجتمعاتنا، وجميلة جداً هذه المشاعر التي تعبر عن التحام أفراد المجتمع خاصة في الشدائد، فهذه الكارثة هزت جميع أهل البحرين، ولم يكن بودنا إثارة المواجع من جديد مع انها ستبقى حية إلى الأبد خاصة في قلوب ذويهم المنكوبين، فبمجرد أن يتخيل المرء كيف كانت معاناة تلك الأرواح الطاهرة.. عند تلظي أجسادهم البريئة بلهيب النار المحرقة حتى يكاد يسمع صرخاتهم في الفراغ اللامتناهي ويرى عيونهم المتضرعة للنجاة تصيح هلعاً ورعباً. أطفال أبرياء ذهبوا في غمضة عين وبالطبع لا جدال في الموت فهو قضاء وقدر، ولكل أجل كتاب، لكن اللّه العلي القدير في كتابه الكريم يقول.. «وجعلنا لكل شيء سبباً» وكذلك نؤمن بأن وراء كل فعل أو حدث حكمة نجهلها نحن بنو البشر.. وهذه الحادثة بحد ذاتها قضية مفجعة لكنها أثارت معها قضايا عدة مؤرقة ويمكن أن نعتبرها مرتبطة ببعضها البعض.. فمثلاً تعدد الزوجات أدى إلى كثرة النسل والإنجاب العشوائي، وكثرة الأطفال أدت إلى زيادة الأعباء المادية والمعيشية، وكثرة وزيادة الأعباء أدت إلى عدم القدرة على تحقيق كافة إحتياجات ومتطلبات الأطفال والتقصير في رعايتهم.

فلو كانت لهذه الأسرة إمكانيات مادية جيدة مثلاً لجلبت مربية أو جليسة أطفال ترافقهم في حضور أو غياب الأهل.. نعم إن القرآن الكريم سمح بالتعدد لكن ضمن شروط وقيود.

أما القضية الأخري التي تثيرها هذه الفاجعة فهي الإنجاب العشوائي، فبغض النظر عن عدد الأطفال الذين أنجبهم الأب من زوجاته الأخريات نرى أن هذه الزوجة الأم المنكوبة التي لم يمض على زواجها ست سنوات لديها خمسة أطفال وربما قد تكون

حبلى، أي بمعدل طفل في كل عام، وبالطبع هذا الانجاب غير المنظم العشوائي يضع على عاتق الوالدين والمجتمع حملاً كبيراً ثقيلاً لا يمكن أن نحصر آثاره ونتائجه الوخيمة بسهولة يسر.. وعليه فإن عدم إصدار القوانين التي تنظم النسل وتكفل الحقوق والواجبات لكل فرد في الاسرة يؤدي إلى زيادة الانحراف والجريمة في المجتمع وانتعاش الظواهر السلبية بين أفراد المجموعات البشرية.

أما القضية التي تثيرها بعنف هذه الحادثة فهي عدم الوعي، إن علينا أن ندق الأجراس عاليا لتوعية الأهالي بأساسيات بسيطة أولية.. عن طريق أجهزة الاعلام المختلفة وأهم هذه الأساسيات هي مثلاً عدم ترك أطفالهم سواء كانوا نياماً أو يقظين لوحدهم في البيت دون مرافق راشد، أو عدم ترك الأطفال لوحدهم في السيارة سواء كانت السيارة مغلقة الأبواب والمحرك أو مفتوحة.

إن الحالة التي بين أيدينا نرى فيها أن الأم والأب قد اعتادا ترك أطفالهما في رعاية طفلتهما الكبرى (زهرة) والتي لم تتجاوز السادسة من العمر. حيث تقول الأم «لقد تعود أطفالي على البقاء لوحدهم عندما اضطر لمغادرة البيت لظرف طارئ»، وهى متعودة أيضا على أن تترك البيت مفتوحا، لكن لسوء الحظ والقدر أقفلته هذه المرة، وبصراحة نجد أن في الحالتين هناك خطر على الأطفال سواء تُرك الباب مفتوحا أو مغلقا فهل يهدأ للأم قلب وتقّر للأب عين إذا ذهبا وتركا أطفالهما وحدهم؟، ألا يضع احتمالات عدة مثلا اقتحام بيته من قبل غرباء أو أجانب بل حتى اغتصابهم خاصة وأن نسبة الجرائم في ازدياد مستمر، وبالطبع لم يخطر ببالهما أبداً أنه في حالة قفل الباب سيحدث ما حدث.

إننا مسئولون مجتمعا وأفراداً ومؤسسات عن مثل هذه الأسباب التي تؤدي في كثير من الأحيان إلى كوارث إجتماعية ونفسية ومادية.

وكان اللّه في عون والدي الضحايا.. وكان اللّه في عوننا.

يعجبني ولا يعجبني

كنا ونحن صغار في المدرسة تعطينا المعلمة موضوعاً في الإنشاء (التعبير) تحت عنوان «يعجبني ولا يعجبني». وأحياناً أخرى نكتب مقالات في المجلة الحائطية تحت هذا العنوان، وكنتُ استمتع بكتابة هذا النوع من التعبير، لأنه يعبر عن الذات وعن الآخر بطريقة غير مباشرة، وليسمح لي القراء أن أتّبع هذا الاسلوب في هذا المقال عن مواضيع عدة تتعلق بوزارة التربية والتعليم.

ولنبدأ كما هو سائد ومألوف بما يعجبني.

لقد خطت وزارة التربية والتعليم في الآونة الأخيرة خطوات كبيرة نحو تطوير وتنمية القدرات البشرية ضمن سياسة تطويرية واضحة المعالم والأهداف، وجاء البرنامج التدريبي الضخم الذي يقع على عاتق إدارة التدريب لجميع الاخصائيين والموظفين والعاملين بالوزارة على الحاسب الآلي خاصة التدريب على استخدام برنامجي (Word) و(Excel)، في هذا السياق لتحقيق نقلة نوعية في أداء الموظف وليعد القوى البشرية العاملة في الوزارة لدخول الألفية الثالثة وهي متسلحة بعلوم الحاسب الآلي وليمحو أميتها في هذا المجال الذي أصبح من أهم متطلبات القرن الجديد. إن هذا البرنامج التدريبي من المخطط له أن يشمل جميع العاملين في الوزارة واللذين يبلغ عددهم حوالي العشرة الآف موظف، وهذا يعني أن الوزارة تخصص من ميزانيتها نسبة غير قليلة لتحقيق هذا الهدف التطويري الذي يعتبر حقاً استثماراً حقيقياً للفرد والوطن في المنظور المستقبلي القريب والبعيد، كما يواكب هذا البرنامج برامج تدريبية أخرى في مجالات حيوية أساسية كاللغة الإنجليزية والعلوم واللغة العربية للمعلمين والمعلمات.

وقد حققت هذه البرامج نجاحاً ونتائج إيجابية ملموسة على أداء الملتحقين بها سواء في تحسين نوعية الطرق التدريسية المتبعة الناتجة عن تحسين مستوى المعلمين

الأكاديمي في المادة الدراسية.

كما يعجبني في وزارة التربية والتعليم إتباع سياسة التعليم المستمر التي تقع مهمتها على عاتق إدارة تعليم الكبار حيث تنظم الوزارة مساءً دورات تدريبية لجميع الجمهور والمواطنين ولا تقتصر على جنس أو مؤهل أو عمر معين، وتشمل العديد من المجالات ففي مجال اللغات توجد دورات تدريبية في الإنجليزية والألمانية واليابانية والفرنسية إضافة إلى اللغة العربية بشقيها الفصحى والعامية للراغبين من الأجانب في تعلمها، كما توجد دورة متقدمة في اللغة العربية للتدريب على كيفية كتابة التقارير والمحاضر وإعداد البحوث.

كما تنظم الوزارة دورات تدريبية عملية في صيانة السيارات والأجهزة الكهربية المنزلية وأجهزة الحاسب الآلي، إضافة إلى دورات في المهارات الفنية التشكيلية مثل تنسيق الزهور والسيراميك والرسم على الحرير والتصوير الفوتغرافي وكل هذه الدورات بأسعار رمزية وبالتعاقد مع أساتذة مهرة متخصصين وهي فعلاً تساهم في العملية التنموية في البلاد. إن مثل هذه المشاريع التطويرية تجعلنا نتوجه بالشكر إلى القائمين عليها ومسئولي الوزارة، وتجعلنا نؤكد على أهمية تعزيز هذه السياسة التطويرية لتصبح نهجاً ثابتاً لا حياد عنه.

والآن نأتي إلى ما لا يعجبني فهو أولاً: هذا التبعثر لمباني الوزارة والتباعد بين إداراتها وتناثرها في مناطق جغرافية مختلفة في البلاد، نعم يوجد مبنى رئيسي في (مدينة عيسى) يضم أغلب الإدارات ويضم أغلب المسئولين وصناع القرار في الوزارة لكن هناك إدارات عديدة بعيدة عن المبنى الرئيسي مثل إدارات الامتحانات، التدريب، التقنيات، المناهج، تعليم الكبار، المكتبات، الخدمات، شئون الموظفين وقسم التوثيق.

فهل يحق لنا أن نحلم بوجود مجمع لوزارة التربية والتعليم تتوحد فيه جميع الإدارات ويتجمع فيه كل العاملين؟ وبالطبع نحن لا نتكلم عن المدارس، فبطبيعة الحال لا بد أن تنتشر المدارس في أرجاء المعمورة كافة، لكن نحلم أن تكون وضعية مبنى وزارة التربية كمبنى وزارة العمل التي تمثل المراكز الاجتماعية مثيلاً للمدارس مع الفارق الكمي، أو كمبنى وزارة الاعلام أو كمبنى وزارة المالية أو التنمية أو الصحة التي تمثل المراكز الصحية مثيلاً للمدارس مع الفارق الكمي أيضاً.

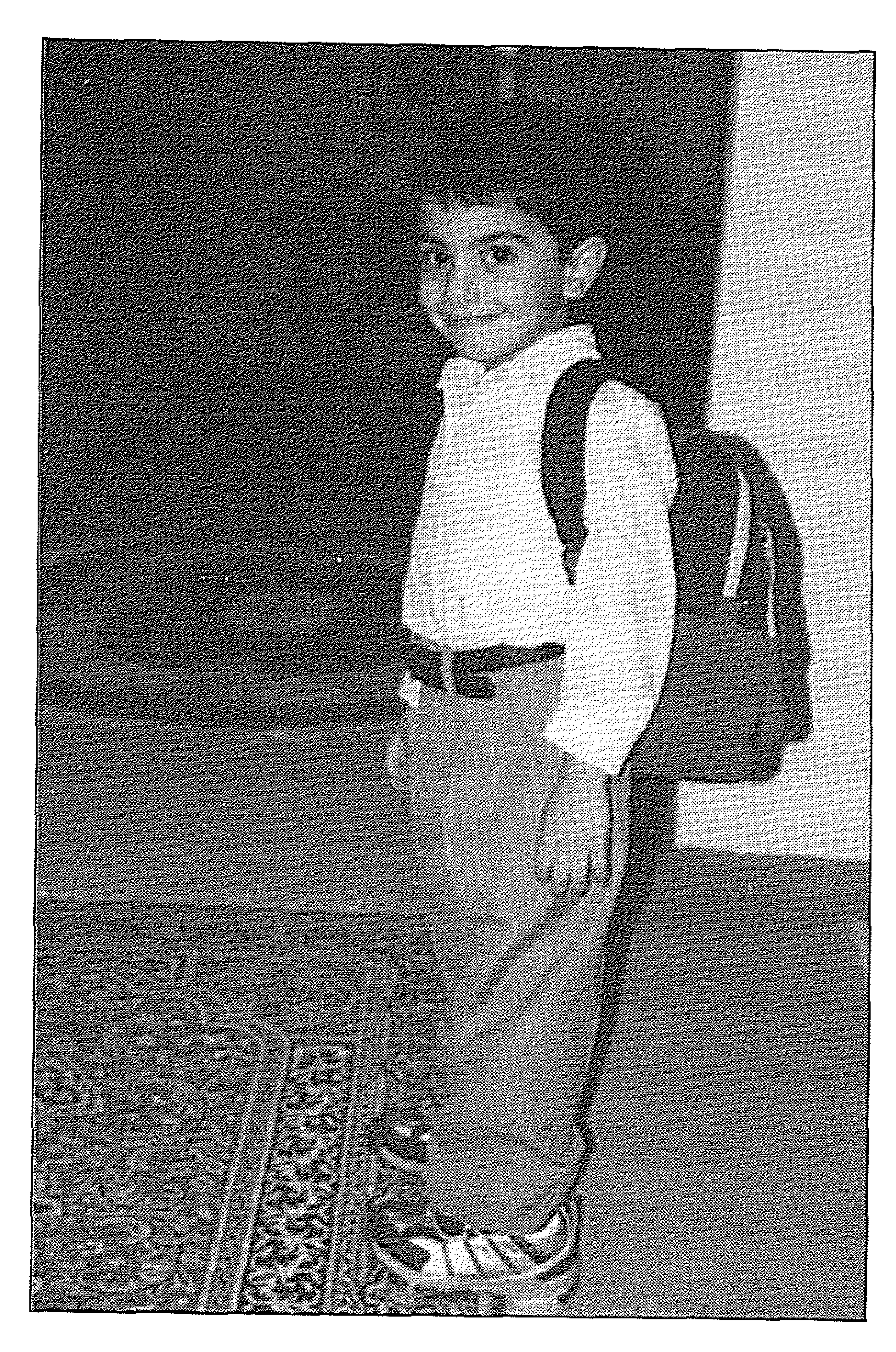
كم سيوفر وجود مبنى أو مجمع واحد يضم الإدارات كافة على الوزارة وعلى الموظفين من

الجهد والوقت والمال، فإذا ما أراد مثلاً موظف في المبنى الرئيسي الذهاب لحضور دورة تدريبية في إدارة التدريب، كم يضيع عليه من وقت في الذهاب والإياب، وكم يكلف الوزارة ممثلة في إدارة المواصلات التي تبذل الكثير من الجهد المتواصل لربط الموظفين بالإدارات المختلفة، لو وجد مجمع وزارى لسهلت مهمة المواصلات واقتصرت على المدارس فقط، ولوفرنا الكثير من الوقت والجهد والمال.

فهل يمكن أن نحلم؟ وهل يستعصي على الدولة توفير هذا المجمع التربوي أسوة بالدول الأخرى كالأردن والإمارات والكويت وغيرها؟

أخيراً وليس بآخر، لا تعجبني الاجتماعات الطويلة لدى بعض الإدارات ولا المطالبة بملءالأوراق والصفحات وإعداد التقارير التي لا نهاية لها. إن العمل التربوي يتطلب فعلاً عملياً على أرض الواقع أكثر من التنظير والورق، ولا يعنى إننا ضد الاجتماعات أو ضد التنظير أبداً، لكن يجب أن يأخذ كل شئ حجمه الطبيعي ويُعطى كل شئ حقه فلا يأتي التنظير على حساب العمل في الميدان مع أننا نعلم أن التنظير إذا كان سليماً وفي محله فهو يجنبنا العمل العشوائي غير المنظم الناتج عن غياب الهدف والخطط والتي لا بد وأن تأخذ حيزاً أكبر من الوقت والجهد عند تنفيذها عملياً، أما إذا جاء التنظير في غير محله فهو يعتبر هدراً للوقت، والمثل يقول: كل شئ يزيد عن حده ينقلب ضده.

إن المهمات التربوية الملقاة على عاتق التربويين جليلة وكبيرة ولكننا نعلم أيضاً أنه على قدر أهل العزم تأتي العزائم، فليس من الصعب تحدي الصعّاب والتغلب عليها إذا ما وجدت العزيمة القوية والبصيرة النافذة.



الطفولة: اشراقة الصباح

مشروع تربوي

ضمن الخطة الدراسية للعام الماضي، تقدم مدير مستشفي الطب النفسي بمشروع إلى وزارة التربية والتعليم بحكم كونه عضواً في لجنة التربية الخاصة في الوزارة، (وكونه عضواً في اللجنة مع غيره من الشخصيات الفاعلة في المجتمع مسألة ايجابية بحد ذاتها وتخدم سياسة الوزارة في إشراك قدر أكبر من البشر غير الموظفين في برامج وخطط الوزارة).. والمشروع مفاده: إدخال برنامج المهارات الحياتية الإجتماعية في المقررات الدراسية وهو ما نادت ودعت إليه منظمتا الصحة العالمية واليونسكو وحدد الدكتور تطبيق المشروع على عينة من صفوف الثاني والثالث في المدارس الابتدائية الحكومية.

ومن ضمن المهارات مثلاً مهارة إتخاذ القرار، حل المشكلات، التفكير الابتكاري، الاتصال الفعال، العلاقات بين الأفراد، معرفة الذات، وكيفية التعامل مع التوتر وكل مهارة منهم تتطلب تدريباً وتطبيقاً عملياً للطلبة عليها، فمثلاً مهارتي حل المشكلات واتخاذ القرار تمران بعدة خطوات تبدأ بتعريف المشكلة ثم التفكير في جميع الاحتمالات الواردة لحلها، ثم تحديد إيجابيات وسلبيات كل احتمال حتى يتم التوصل إلى اختيار الحل الأنسب أو إتخاذ القرار المناسب.

كما أقترح البرنامج تدريس عشر مهارات حياتية بواقع حصة واحدة اسبوعياً والمهارات الخمس الأولى تتعلق بأساليب التعامل مع الآخرين مثل مهارة طلب المساعدة والشكر ومهارة السؤال والاستماع وتقرير ما تنوى فعله، أما المهارات الخمس الأخرى فهي تتعلق بأساليب تعزيز العلاقات بين الأفراد وهي: تعرف الذات - الانخراط في اللعب - تقديم المساعدة - التعاون والاعتذار.. وتضمنت خطوات البرنامج المقترح عدة نقاط منها إختيار عينة من المعلمين والمدارس، إختيار المحتوى، عمل ورشة عمل للتعريف بأهداف البرنامج ومحتواه والأساليب التربوية

اللازمة لتدريب الطلبة على هذه المهارات ثم عمل ورشة لتقويم التجربة.
وقد أبدى الدكتور استعداده للإشراف على المشروع وعلى تدريب فريق العمل بشكل تطوعي، علماً بأن البرنامج يتطلب زيادة في الأعباء المالية إلا أنه واجهت المشروع مشكلة رئيسية ألا وهي الخطة الدراسية التي لا تسمح بإيجاد حصة اسبوعية لتنفيذ هذا البرنامج!
وعملياً يتم تدريس المهارات هذه منذ سنوات في وحدة الأمراض النفسية ولقد تبنت حديثاً مدرسة ابن خلدون هذا البرنامج وتم تطبيقه بصورة مصغرة، فكم نحن كمدارس حكومية بحاجة إلى هذه النوعية من البرامج، كم طلبتنا بحاجة ماسة إلى التدريب على هذه المهارات الحياتية التي تحمل الكثير من الجوانب الأخلاقية والتربوية، كم من المفيد تعزيز العلاقة بين المدرسة والمجتمع عن طريق مثل هذه البرامج، وكم نحن محظوظون كوزارة لأن هناك أفراداً متطوعين في المجتمع يودون تقديم خبراتهم وخدماتهم لتحسين وتطوير مستوى الخدمات التربوية التعليمية المقدمة للطلبة في مدارسنا الحكومية في الوقت الذي شح فيه المتطوعون، ألا نستغل الفرصة، أليس من اللازم أن نهيء الظروف ونزيل العقبات لتسهيل تنفيذ مثل هذه البرامج؟، أليس من حقنا كمربين وتربويين وأولياء أمور وطلبة أن نطالب بمثل هذه البرامج؟
ونحن نعلم جيداً إن بعض هذه المهارات متضمنة كمفاهيم عامة داخل مناهجنا الدراسية سواء في اللغة العربية أو التربية الإسلامية أو العلوم والإجتماعيات إلا أنها تُترك هائمة عائمة بحسب رؤية ونظرة المعلم لها الذي غالباً لا يتطرق لها من أجل اللحاق بالزمن الباقي لإنهاء المقرر الدراسي المطلوب.
لذلك كان من الضروري تَبني هذا المشروع والعمل على استمراريته ندعو المسئولين في التربية النظر فيه وإقراره للفائدة المرجوة منه.

الأسلوب التربوي الناجح

يستخدم أغلب أولياء الأمور والمربين والمعلمين الكلمات المحبطة كثيراً في تعاملهم مع أطفالهم أو تلاميذهم، ولو يعلموا مفعول وأثر هذه الكلمات السلبي على الطفل لما أستخدموها أبداً، لأن تأثيرها خطير جداً على نفسية وشخصية الطفل وعلى عطائه ونتاجه الآني والمستقبلي.

والظاهرة الملموسة التي يعاني منها الطفل هي عدم تنمية الثقة بالنفس وتقدير الذات لديه من قبل الكبار.. والمجتمعات الغربية مؤخراً أولت اهتماماً هذا الموضوع وبذلت جهوداً كبيرة في مؤسساتها التربوية سواء في الجانب النظري عن طريق الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال أو في الجانب العملي عن طريق ورش العمل والتدريب الميداني للتربويين لإكسابهم مجموعة من مهارات الإتصال والتعامل مع الأطفال، لذلك أثمرت نتائج الجهود هذه بشكل إيجابي على شخصية أطفالهم وعلى ملكة الخلق والإبداع لديهم.

أما نحن العرب فما زلنا نعاني من نقص حاد في المجال هذا إلى الدرجة التي يمكننا أن نصنف المفردات المستخدمة في تعاملنا اليومي مع أطفالنا في قاموس خاص بمفردات الإحباط، فكثيراً ما نسمع ولي الأمر أو المدير أو المعلم يصرخ على الطفل: يا غبي يا عديم الفهم يا جاهل، ويصل الأمر أحياناً إلى استخدام كلمات فيها تشبيه للطفل بأنواع مختلفة من الحيوانات بل واستخدام عبارات بذيئة غير أخلاقية.

وبالرغم من التأثير السلبي المباشر على الطفل والذي يظهر من خلال كراهيته للمدرسة والدراسة بشكل عام مثلاً، إلا أنه أيضاً للظاهرة هذه تأثيرات سلبية غير مباشرة على المدى الطويل، حيث أثبتت الكثير من الدراسات الأجنبية أن استخدام التعبيرات والكلمات المحبطة مع الطفل يعيق النمو النفسي والنمو العقلي والإبتكاري لديه ويؤثر سلباً على شخصيته في الحياة العملية بحيث يصبح متردداً غير واثق من

نفسه ويشعر دائماً بالنقص ويعاني من تقدير ضعيف جداً للذات.. وما يزيد المشكلة تعقيداً هو الفهم المغلوط لدى ولي الامر أو المربي لمفهوم العقاب، فاستخدام هذه العبارات لا يدخل أبداً ضمن أساليب العقاب بل هو رد فعل سلبي لفعل أو سلوك مقصود أو غير مقصود من الطفل مثل إجابة خاطئة من قبل الطفل على سؤال المعلم أو عدم حل الواجب المنزلي أو عدم استجابة الطفل للطلب أو الأمر الصادر من قبل ولي الأمر أو المربي، ومع الأسف قبل أن نستخدم الأساليب التعزيزية المشجعة نستخدم الأساليب المثبطة، فماذا يضير المعلم أن يقول مثلاً للطالب: «أعرف إنك ذكي وتستطيع حل الواجب بسهولة لذلك سأنتظره منك الدرس القادم» أو «سامحتك هذه المرة لكن في المرة القادمة سأخصم من درجاتك» وعن أوامر أو طلبات الأم والأب لأطفالهم ماذا يضيرهم أن يستخدموا عبارة مثل «أعرف أنك تعتمد على نفسك كثيراً لذلك حتى سريرك سترتبه بنفسك» بدلاً من «رتب سريرك» أو «انك شاطر وذكي لذلك ستحل الواجب بسهولة» بدلاً من «حل الواجب».

أتمنى على أولياء الأمور والمربين أن يجربوا هذا الاسلوب خاصة منذ الصغر مع أطفالهم حتى يكبروا وتصبح معهم هذه السلوكات عادات مكتسبة لديهم فلا يتعب ولي الأمر أو المعلم طوال عمره دون جدوي.

بقى شيء لا بد من ذكره وهو برغم معرفتي الجيدة بأن الكلام النظري شيء والتطبيق العملي شئ آخر إلا أن دعوة أولياء الأمور والمربين للتجربة مسألة لا تضير، فلماذا لا نحاول؟

المتفوقون

تحت رعاية الملك عبدالله الثاني عقد المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين - ومقره الأردن، مؤتمراً علمياً خاصاً تحت شعار (التربية الإبداعية.. أفضل استثمار للمستقبل) وشارك فيه خيرة الأساتذة المتخصصين، والعديد من المؤسسات مثل مؤسستي شومان في عمان والملك عبدالعزيز ورجاله في المملكة، وبعض المراكز مثل مركز التعليم بقطر، والعديد من الجامعات والكليات مثل كليات التربية في بعض الجامعات العربية كمصر والإمارات وبعض المدارس مثل المدرسة الأمريكية الحديثة بالأردن.

ويا حبذا لو شاركت البحرين في ذلك المؤتمر ممثلة ببعض المؤسسات المهتمة في هذا المجال مثل الجهات الأهلية التطوعية كالجمعية البحرينية لتنمية الطفولة، وبعض الجهات الرسمية كديوان سمو ولي العهد، أو وزارة التربية والتعليم، أو مركز الدراسات والبحوث أو جامعة الخليج العربي أو نادي العلوم للشباب التابع للمؤسسة.

وفي هذا المجال نود أن ننوه إلى مبادرة سمو ولي العهد الرائدة في مجال رعاية المتفوقين والتي يمكن أن تُقدم كتجربة نموذجية أمام العالم.. وذلك بتوجيهات سموه إلى ابتعاث مجموعة من الطالبات والطلبة المتفوقين إلى أفضل الجامعات وأعرقها، كخطوة أولية ضمن استراتيجية بعيدة المدى لتأهيل شباب الوطن وإعدادهم لبناء المستقبل.

فلقد رشح أكثر من خمسين طالباً وطالبة من كافة الجنسيات من المتفوقين الحاليين على نسبة 97٪ وما فوق في المعدل التراكمي والذين أدخلوا في برنامج تدريبي على نفقة سموه في إحدى المعاهد التدريبية للتدريب على اكتساب المهارات الرياضية واللغوية من أجل تخطي اختبارات قدرات خاصة مثل اختباري (SAT) و(TOFEL) إضافة إلى تقديم أنشطة وإعداد مشاريع تثبت مهاراتهم الشخصية الأخرى، هذا عدا احتساب المشاركة في مجال العمل التطوعي ضمن المقاييس الأساسية.

ثم بعد التصفية، تم استبعاد الطلبة الحاصلين على درجات غير عالية في تلك المهارات والاختبارات، وصفت المجموعة على (12) طالباً وطالبة وبعد التصفية النهائية أختير منهم (6) ستة فقط، ثلاث طالبات وثلاث طلبة، خمسة منهم من المدارس الحكومية وطالب واحد فقط من المدارس الخاصة - وهذامؤشر مهم ذو دلالة كبيرة على إمكانية توازي التعليم الحكومي بالخاص من حيث النوعية.

هذه المجموعة الصغيرة المحظوظة والمثابرة التى تقرر ابتعاثها بناءً على توجيهات سموه بدون تمييز، وبناءً على معايير الكفاءة والتفوق فقط، إلى أفضل الجامعات الأمريكية والبريطانية وأعرقها وفي مجالات متعددة من التخصصات التي تحتاج إليها البلاد حالياً ومستقبلاً.

لقد كنا نتمنى أن يكون العدد أكبر من الطلبة المختارين لكننا نعلم أن هناك معايير دقيقة وضعت لإختيار الطلبة المتفوقين إلى جانب التكاليف الباهظة للدراسة في مثل هذه الجامعات العريقة.

إن اللجنة المكلفة بالبرنامج لها أسبابها للإقتصار على هذا العدد من الطلبة وقد تكون التكاليف هي إحدى الأسباب، فإن كان السبب يكمن في الميزانية المخصصة المحددة والتكاليف الباهظة التى تتطلبها الدراسة في جامعات عريقة ضمن تخصصات محددة، فإننا يمكن أن نفترض وجود جامعات بالمستوى الدراسي العالي نفسه لكن ذات تكاليف أقل، لأنه في بعض الأحيان تدفع ضريبة على اسم الجامعة وشهرتها، أي أنه ربما يكون مستوى الدراسة في جامعة مثل هارفرد بنفس مستوى الدراسة في جامعة برستول مثلاً لكن اسم هارفرد أكثر عالمية وأكثر شهرة وهذا يعني تكلفة أكبر.

كما يمكن أن نقترح فتح قناة مباشرة بين ديوان سمو ولي العهد وبين القطاع الخاص لإنشاء صندوق الطالب المتفوق والموهوب، لتفتح في خدمة البلاد ورفعتها.

أخيراً لا بد أن يعترف المرء بأن هذه المبادرة الكريمة من سمو ولي العهد أثلجت الصدور، خاصة أن سموه أكد شخصياً في لقائه المباشر مع الطلبة على حصول كل فرد من الطلبة المتقدمين على بعثة من قبل وزارة التربية والتعليم لمواصلة الدراسة الجامعية، وهذا أمر يثلج الصدر فعلاً.

فهنيئاً للشباب هذا المستقبل الذي ينتظرهم بشغف لبناء وطنهم الغالي البحرين.

المتفوقون والموهوبون

تفضل صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر برعاية الحفل السنوي الثاني الذي تقيمه للعام الدراسي الثاني على التوالي وزارة التربية والتعليم وذلك لتكريم الطلبة المتفوقين من خريجي المرحلة الثانوية في جميع المسارات أصحاب المعدلات التراكمية بنسبة 95٪ وما فوق، وقد بلغ عددهم (242) طالباً وطالبة منهم (64) متفوقاً و(178) متفوقة، أي أن الإناث شكلن نسبة 64٪ من العدد الكلي للمتفوقين.

إن من أهم المرتكزات الأساسية للتنمية في أي مجتمع هو الإهتمام بالمتفوقين والموهوبين، وجاء هذا التكريم من القيادة الحكيمة في البلاد ومن المسئولين التربويين في وزارة التربية ليترجم التوجه التنموي على أرض الواقع وليشكل هذا الاحتفال تقليداً دائماً، وعرفاً سائداً يقوم على أساس استمرار السياسة التنموية الراسخة لنهضة البلاد بسواعد بناتها وأبنائها المخلصين والأكفاء.

وكم نحن فخورون بشباب المستقبل، هذه النخبة من الطلبة المتفوقين الذين نتوجه إليهم بعيوننا وقلوبنا آملين أن يقدموا لهذا الوطن من شذرات عقولهم ومن اتقاد فكرهم الشيء الكثير.

ومثلما هو مطلوب منهم بذل الجهد ومتابعة مسيرة التفوق ونهل المعرفة، علينا - كمجتمع - أن نكثف الاهتمام بهم لأنهم عماد المستقبل وأسس بنائه، ويحضرني - في هذا المقال - مجموعة من الأفكار التي أحلم بأن تتحقق في بلادي، وأولها تشكيل هيئة وطنية عليا معنية بالتفوق والموهبة تضم الجهات الرسمية والأهلية المعنية في البلاد وعلى رأسها وزارة التربية والتعليم ومركز الدراسات والبحوث، يكون من مهماتها وضع الخطط المستقبلية في مجال المتفوقين والموهوبين وفق احتياجات الدولة والمجتمع من حيث التخصصات المطلوبة والإمكانيات المتوافرة، كذلك ضرورة

بث الروح من جديد في فكرة تأسيس لجنة رعاية الطلبة الموهوبين والمتفوقين التابعة لوزارة التربية التي كان لها دور إيجابي إلا أن أعمالها توقفت نتيجة ظروف موضوعية عدة على أمل ترسيخ جذورها وتحسين مخرجاتها من أجل إحداث نقلة نوعية في فعالياتها في المستقبل المنظور، ونتمنى أن توجد في أية مؤسسة رسمية أو أهلية معنية بالمتفوقين لجنة خاصة بهم بحيث يمكن أن يمثل عنها عضو في الهيئة الوطنية العليا المقترحة أعلاه.

كما نحلم بتأسيس مركز أو مدرسة حكومية أو شبه حكومية خاصة بالطلبة الموهوبين والمتفوقين (على غرار مدرسة اليوبيل في الأردن) والتي يمكن أن تضم المتفوقين من قرى ومدن البحرين المختلفة كافة والذين يتم أختيارهم ضمن محكات واختبارات محددة ودقيقة.. ولا يضير إن بدأنا بالمرحلة الثانوية بمستوياتها الثلاثة فإن نجحت التجربة وترسخت يمكن الإنتقال بها إلى المراحل التعليمية الأخرى لتصبح أكثر شمولية وأكثر فائدة لكل من الطلبة والمجتمع على السواء.

كما نحلم بتأسيس جمعية أهلية تعني بالأطفال المتفوقين والموهوبين، وتعني بتنمية قدراتهم وإبراز مواهبهم وإمكاناتهم المتعددة وتوصيلها إلى المجتمع المحلي والعربي بل والعالمي.

كما أحلم بوجود جهاز تربوي معني بمتابعة هؤلاء الطلبة المتفوقين المكرمين قد يكون تابعاً لأي مؤسسة رسمية مثل: المؤسسة العامة للشباب والرياضة أو وزارة التربية أو مركز الدراسات أو الجامعة أو أية جهة لديها الاستعداد والقدرة، يكون مهمتها مساندة الطلبة المتفوقين الخريجين للتغلب على المشكلات الحياتية المستقبلية سواء التي يمكن أن تواجههم في أثناء مواصلة دراستهم الجامعية أو بعد التخرج وأثناء الحياة المهنية، وعن طريق هذا الجهاز يمكن التحري والاستقصاء عن مستقبل هؤلاء الطلبة ومدى إستفادة المجتمع من قدراتهم وإمكاناتهم، بصراحة ما يقلقني هو فقدان هذه العقول وهذه القدرات ورحيلها إلى مكان آخر للعمل والإستقرار فيه وأعرف شخصياً ثلاث حالات - حتى الآن - من خريجي الجامعات المتفوقين الذين استقروا في أمريكا وأوروبا بعد أن صرفت الدولة عليهم أموالاً لتعليمهم لكننا لم

نستطع المحافظة عليهم والاستفادة منهم بشكل جيد مما دفعهم إلى الهجرة وكلنا يعلم ويرى هجرة العقول العربية من كل أرجاء الوطن العربي إلى بقاع العالم المختلفة.

فهل يمكن أن محافظ على هذه العقول ونستثمرها في خدمة أرضهم وأهلهم بدلاً من أن نفرط بها دون دراية بحجم الخسارة التي تصيبنا؟ إني أعلم بأن الأحلام التي ذكرتها أحلام كبيرة واسعة ليس من السهل تحقيقها، لكن إذا وجدت في بلادنا قيادة حكيمة تحاول ترسيخ مفاهيم أساسية في المجتمع كالحرية والانفتاح على الحضارات العالمية التي هي من أهم شروط التفوق الإبداع، وإذا ما وجد في بلادنا شعب كشعبنا يحب العلم كحبه للعمل، شعب دؤوب مكافح لا تثنيه الصعاب، شعب مخلص لأرضه وأهله، فلا شيء يمكن أن يستعصي على الإرادة والعزيمة الوطنية، ولا شيء يمكن أن يكون في خانة المستحيلات.

❖ لقد تم وضع حجر الأساس لمركز رعاية الموهوبين من قبل الوزارة في 2004م، ومن المقرر أن يبدأ أعماله في 2005م.

المسابقة الأدبية للطفل (1)

أطفالنا.. كيف نلبي جزءاً بسيطاً من طموحاتهم واحتياجاتهم؟ كيف نتوجه إليهم؟ وكيف نصل؟ كيف نخلق المشاريع التى يكونون هم الفئة المستهدفة فيها والتي لا يتحدث الكبار فيها نيابة عنهم، ولا تناقش ما كتب عنهم؟ كيف نحقق مشاريع هم فيها من يناقش وينجز ويصنع ويبدع.

إن دور المؤسسات الرسمية كبير ويقع عليها عبء غير بسيط خاصة وزارة التربية والتعليم التي تقوم بدور إيجابي فاعل من خلال المسابقات الطلابية واعتماد الأنشطة الصفية واللاصفية في المنهج المدرسي لتطوير المواهب وغرس الثقة بالنفس وتعزيز التعلم الذاتي، لكن يبقى على المؤسسات الأهلية سواء الخاصة أو التطوعية أن تأخذ نصيبها المتكافئ مع المؤسسات الرسمية في تحمل هذه المسئولية، خاصة وإننا كمجتمع يزخر بمؤسسات العمل التطوعي ويفتخر بها، لأنها تعبر عن نضج الافراد ووعيهم في تحمل مسئولية تنمية المجتمع وتطويره وإصلاحه إلى الأفضل.

وليسمح لي القارئ أن أتقدم بمشروع أتمنى أن تتبناه إحدى المؤسسات التطوعية المعنية بالطفل مثل جمعية تنمية الطفولة التي حققت العديد من المشروعات المفيدة والناجحة في مجال الطفل مثل تنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل وإصدار الدراسات الخاصة بالطفل، لكن أغلب تلك المشاريع يتحدث أو يعمل بها الكبار المتخصصون الذين ينوبون عن الطفل أي التي يتوجه فيها الكبار إلى الكبار أيضاً، وقليلة هي المشاريع التى تستهدف الطفل مباشرة، وربما المشروع الأكبر المتميز للجمعية والموجه للطفل هو مركز الصم والبكم الذي يستهدف فئة محدودة من الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون صعوبات النطق الناتجة عن الصمم بالدرجة الأولى.

لذا نقترح على الجمعية تبني فكرة هي في غاية البساطة كما أنها غير مكلفة مادياً وتتوجه إلى فئة كبيرة من الأطفال وفيها نوع من الاستمرارية إضافة إلى أنها من الممكن أن تشكل دخلاً إضافياً مادياً على الجمعية.. وبالتأكيد ستشكل إذا تحققت

إضافة معنوية وأدبية إلى الجمعية، والفكرة هى تبني الجمعية القيام بمسابقة أدبية سنوية على مستوى البحرين كلها في كتابة قصص الأطفال يشارك فيها الأطفال من المرحلة العمرية الممتدة من العاشرة حتى ١٨ سنة «مراهق» وليس طفلاً أي تقريباً تشمل طلبة الصف الخامس الابتدائي حتى الصف الثالث ثانوي في المدارس العامة والخاصة، أي باختصار تتمحور الفكرة في أن الطفل يكتب للطفل بحيث يتم الإعلان عن المسابقة في كل عام بمناسبة اليوم العالمي أو العربي للطفل مثلاً ويتم تخصيص لجنة تحكيم من كتاب القصة للطفل أمثال الأدباء علي الشرقاوي وعبدالقادر عقيل وخلف أحمد خلف وإبراهيم سند، الذين لديهم من الخبرة والمقدرة البارزة في هذا المجال، بحيث تكون مهمتهم وضع معايير لاختيار أفضل القصص وأجملها فنياً وأدبياً، ثم تتكفل الجمعية بطباعة ونشر القصص الفائزة في كتيب صغير يباع بسعر رمزي.
وبنظرة سريعة إلى جدوى المشروع نبين فيها الإيرادات والمصروفات التي تقنع بجدوى الإقدام على المشروع دون تردد، فالمصروفات لا تزيد على الأربعة آلاف دينار منها ألف دينار إلى لجنة التحكيم وألف أخرى قيمة الجوائز المقدمة للأطفال الفائزين وألف وخمسمائة قيمة طباعة الكتاب والمتبقي نثريات، في الوقت الذي يمكن أن تتفق فيه الجمعية مع مؤسسات أهلية من القطاع الخاص بأن تتكفل برعاية المشروع مادياً، فلو ساهمت مثلاً عشر مؤسسات فقط كل منها بأربعمائة دينار لتم تغطية تكاليف المشروع، إضافة إلى ريع بيع الكتاب الذي يحتوي على القصص الفائزة بحيث تُباع كل نسخة بقيمة دينار على الأكثر وبالتأكيد سيتم تسويقها بشكل أسرع في المدارس الحكومية والخاصة لأنها من نتاجهم، هذا عدا عن أن كلاً من وزارة التربية والإعلام يمكنهما المساهمة بشراء كمية معينة من الكتاب، وهنا حتماً سيتحقق الربح الأدبي والمعنوي للجمعية لتبنيها مشروعاً يشجع الأطفال على الكتابة وإصدار نتاجهم على شكل سلسلة كتيبات في كل عام. ولا يغيب عن الذهن ما تقوم به وزارة التربية من مسابقات أدبية وثقافية لكنها تتوقف بعد اختيار الأعمال الفائزة عند حدود سور المدرسة ولا تخرج إلى المجتمع ككل.
إن مثل هذه المشاريع تعزز بشكل عملي صريح دور مؤسسات العمل التطوعي وتعمق التعاون وتكاتف الجهود بين المؤسسات الرسمية والأهلية من أجل تطوير وتنمية المجتمع.

المسابقة الادبية للطفل (2)

إنه حقاً مشروع وطني رائد، لأنه يشمل أطفال وناشئة البحرين كلهم، حتى أطفال الأخوة العرب الموجودين على هذه الأرض المعطاء، الجميع من حقه المشاركة فى هذا المشروع الريادي، فلقد انبثقت فكرة (المسابقة الأدبية للطفل) كنشاط موجه من قبل الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة إلى الطفل مباشرة قبل أكثر من عام، وتم طرحها شخصياً في المؤتمر السنوي الماضى في اجتماع الجمعية العمومية عام 2000/99م، وبعد أسابيع قليلة من ذلك الاجتماع، تم طرحها مجدداً وبالتفصيل في الصحيفة وذلك من أجل أن تتبنى الجمعية هذه الفكرة، وبعد تدارس المجلس الاداري للجمعية لهذه الفكرة، والدعم الأدبي والمعنوي الذي حظيت به من قبل رئيس الجمعية، تمت الموافقة عليها واتخاذ قرار بتشكيل لجنة (خاصة برئاسة صاحبة الفكرة أنيسة فخرو) تحت مسمى (لجنة المسابقة الأدبية للطفل)، وانضم الى عضوية اللجنة كل من الأستاذ خالد المحمود، وكل من الأدباء الكتّاب الأساتذة: عبدالقادر عقيل وإبراهيم وحمد النعيمي، وبعد عقد العديد من الاجتماعات، تم تحديد ومناقشة العديد من الأمور الأساسية، أهمها أهداف المسابقة التي تمركزت حول هدف أساسي ألا وهو تنمية الابداع والخيال لدى الطفل وتشجيعه على الكتابة الأدبية والتعبير عن قدراته الفنية والابتكارية، لذا فإن العينة المستهدفة هي الطفل نفسه، أي أن الطفل يكتب للطفل في مجال قصص الاطفال، بحيث تشمل الفئات العمرية من سن التاسعة إلى السابعة عشرة، وقُسمت الفئات العمرية إلى ثلاثة أقسام ليتم اختيار أفضل الأعمال الفائزة من قبل المحكمين لتقدم الجوائز الثلاث الأولى لكل فئة عمرية على حدة، والفئات العمرية هي: الاولى من 9 - 11 سنة، والثانية من 12 - 14 سنة، والثالثة من 15 - 17 سنة، أى أنه ستقدم (9) جوائز، الجوائز الثلاث الاولى بقيمة -/600 دينار بحريني مقسمة على الفئات العمرية

الثلاث بحيث يحصل الفائز الأول من كل فئة عمرية مبلغاً وقدره -/200 دينار، والجوائز الثلاث الثانية بقيمة -/300 دينار بحريني مقسمة على الفئات العمرية الثلاث بحيث يحصل الفائز الثاني من كل فئة عمرية مبلغاً وقدره -/100 دينار والجوائز الثلاث الثالثة بقيمة -/150 ديناراً بحرينياً بحيث يحصل كل فائز بالجائزة الثالثة على مبلغ وقدره -/50 ديناراً، وهذه الجوائز التقديرية والتشجيعية من أجل فقط تحفيز الاطفال على الكتابة.

وقد حددت اللجنة شروط المسابقة التي تم الاعلان عنها في جريدة الأيام المحلية كالتالي: يحق لكل الأطفال والناشئة البحرينيين والمقيمين في البحرين المشاركة في هذه المسابقة، على أن يكون عمر المشارك من 9 - 17 سنة.

- يؤلف الطفل القصة بمفرده ويقدمها مكتوبة باللغة العربية الفصحى وبخط واضح بحيث لا تتجاوز عشر صفحات.

- أن لا تكون القصة قد نشرت سابقاً، أو تم المشاركة بها في مسابقات أخرى- لا يجوز المشاركة بأكثر من قصة.

- للجمعية حق التصرف في الأعمال الفائزة.

- أن تكون القصة موجهة إلى الطفل فقط أي في مجال قصص الأطفال والناشئة فقط.

وقد حدد موعد إستلام القصص في 30 يوليو 2001م، وقد وصل عدد القصص المستلمة (114) قصة، وأرسلت رسائل شكر إلى جميع الأطفال المشاركين في المسابقة.

والحقيقة تُقال إن المحكمين قد بذلوا جهوداً كبيرة في فرز النتائج، حيث تمت قراءة جميع القصص من قبل كل عضو ليتسنى لهم اتخاذ القرار السليم بشأن القصص الفائزة، ويكفينا فخراً شهادة الأديب الاستاذ عبدالقادر عقيل التي تعبر عن مستوى المسابقة هذه حيث يقول:

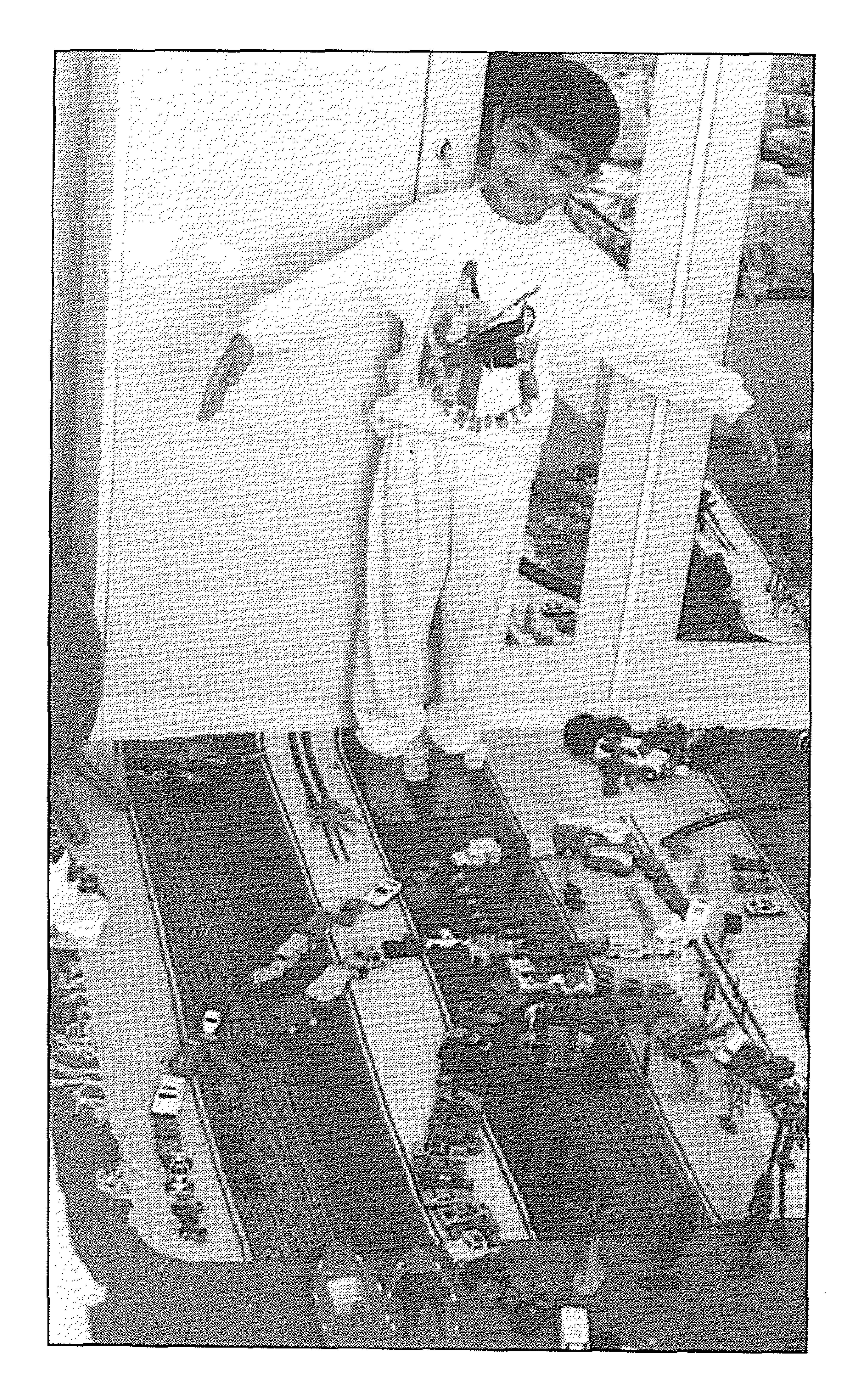
إن هذه المسابقة من أفضل المسابقات التي شاركت فى تحكيمها على مدى العشرين عاما الماضية، من حيث مستوى الابداع الفنى والقصصي للأطفال المشاركين فيها.

وتعتزم اللجنة بعد اصدار المحكمين تقريرهم النهائي إعلان أسماء الفائزين ونشر قصصهم في الصحف والمجلات المحلية.

وكان الشرط الأساسي الحاضر فى أذهان الأعضاء المحكمين هو التأكد من أن الطفل هو الذي كتب القصة بنفسه ولم ينقلها أو يقتبسها من مصدر آخر.

واقترحت اللجنة طباعة القصص الفائزة في كتاب خاص ليتسنى لكل طفل اقتناؤه، أما الأطفال الفائزون فقد تقرر اقامة حفل على شرفهم لتقديم الجوائز والشهادات التقديرية لهم، والحقيقة ان الرغبة الشخصية في أن تتبنى إحدى الشخصيات الوطنية البارزة والرائدة على مستوى البحرين كلها هذا المشروع لنصل إلى الهدف المنشود والمستوى المطلوب لتحقيقه على أرض الواقع خاصة واننا نأمل أن يكون له طابع الديمومة والاستمرارية، فمن المؤمل أن يتم تنظيم المسابقة بشكل منتظم كل سنتين، كما أن التكلفة للمشروع لا تتعدى خمسة الآف دينار بحريني.

هنيئاً لأطفالنا إبداعاتهم ومزيداً لهذا الوطن من انجازاتهم الغنية التي ستخرج إلى النور قريباً لتتفتح ورداً جميلاً على هذه الأرض بإذن الله.



الطفولة: إبداع وموهبة

المعطيات والمطلوب من تدريس المذاهب الخمسة

تعيش البحرين حالياً مرحلة جديدة قائمة على تأسيس علاقة متميزة بين القيادة والشعب، علاقة قائمة على أساس هدف واحد لا غير الا وهو البناء وإعمار الوطن بكل ما تعني هذه الكلمة مادياً ومعنوياً وروحياً. ويأتي قرار وزير التربية والتعليم حول تدريس المذاهب الخمسة والفقه المقارن في المعهد الديني لإستقبال الطلبة الراغبين في دراسة الشريعة والتخصص في أحد المذاهب الخمسة والفقه المقارن، كما تعتزم الوزارة تشكيل لجنة من المختصين من رجال الدين والعلماء من المذهبين لتطوير مناهج المعهد بما يتناسب مع المرحلة الجديدة، والقرار يشمل تحديد معلمين لتدريس المذهب السني ومعلمين لتدريس المذهب الجعفري في مختلف المراحل التعليمية بالمعهد.

في إحدى مقالات د. محمد الانصاري بعنوان «نحن في علاقة مشوهة مع النفس» والذى نشر في جريدة الأيام والخليج الإماراتية يوم السبت الموافق 2002/1/5 يقول نصا: يجب أن تضع السياسات التربوية في مقدمة أهدافها تقديم مقررات تشمل عناصر الحضارة والتراث الإسلامي بمنأى عن التكفير والتفسيق بين المذاهب والفرق» كما يقول «من الغريب أن الداعين إلى إحياء التراث يقتصرون على مذهبهم الجزئي الضيق من التراث الشامل وينكرون عناصره ومكوناته ومدارسه»، «تأكيد دور العقل الإسلامي في الحضارة الإسلامية، إحياء تراثنا الحقيقي لأنه وللأسف الحظر مفروض على أجمل ما في تراثنا من فكر واجتهاد».

ومع تأييدنا للفكرة الجميلة بتدريس المذاهب الخمسة، ومع تأكيدنا على صحة القرار الوزاري، إلا أننا نود البدء في استكمال المعطيات لتحقيق المطلوب، والمعطيات في المنطق الرياضي لا بد وأن تكون واضحة ودقيقة لتحقيق المطلوب الذي هو الهدف

المنشود لذلك نقترح:

أولاً: ألا يقتصر المعهد الديني على تدريس المذاهب الخمسة فقط، بل العمل على تدريس جميع المذاهب الإسلامية، وألا يقتصر على تدريس المذاهب فقط بل يتعداها إلى تدريس الأركان الأساسية الأربعة في الإسلام، وأولها الفلسفة الإسلامية التي يحاول كثير من المتطرفين تحاشيها واستبعادها كلياً من التراث، وكذلك تدريس الفقه والعبادات والمعاملات وعلم الكلام والمدارس الإسلامية جميعها من الأشاعرة والمعتزلة والمتصوفة وغيرها.

ثانياً: البحث عن أوجه الاتفاق بين المذاهب الإسلامية والتأكيد عليها، والإبتعاد عن الاختلافات الشرعية، لكي نحقق الهدف المرجو وليس عكسه، خوفاً من حدوث مالا تحمد عقباه، فربما تنبري الألسن وتبرز المشادات بين الطلبة ليدافع كل ذي مذهب عن مذهبه، وربما يتحول الصف الدراسي أو المدرسة كلها إلى حلبة للملاكمة والمصارعة، وبالتالي تتعزز الطائفية والعصبية بدلاً من أن تنصهر في بوتقة المواطنة والمواطن.

ثالثاً: تدريب الأساتذة قبل الطلبة على أساليب الحوار، وعلى تقبل الرأي والرأي الآخر، وعدم التحيز، واعتماد أسلوب الحوار الراقي الذي يبتعد كلياً عن السخرية والإستهزاء أو التصغير والاستخفاف بأي رأي للطلبة مهما بلغت درجة الاختلاف معه.

رابعاً: لا يمكن الفصل بتاتاً بين تدريس المذاهب الإسلامية وبين تدريس الطلبة منهجاً أو مقرراً خاصاً بالتربية الوطنية، بكل ما يعني هذا المفهوم من معاني شاملة كتغليب مصلحة الوطن على أي اعتبار والإنتماء إليه بكل ما تعني هذه الكلمة، أو معاني خاصة كحقوق المواطن وواجباته والمساواة بين المواطنين واحترام القانون وممارسة الحقوق السياسية وتكريس العدل الإجتماعي وغيرها من مفاهيم.

خامساً: لا بد من تهيئة الظروف المناسبة قبل البدء في المشروع وذلك بإعداد البيئة التعليمية المناسبة وإعداد المعلمين والمتعلمين من أجل إنجاح المشروع وتحقيق أهدافه، لذلك لا بد من تدريب كل من المعلمين والمتعلمين على المهارات الحياتية

وإكتسابها في ممارساتهم وسلوكياتهم، وأهمها التواصل، التقبل، الإحترام، التسامح، التكيف القدرة على الإستماع، القدرة على ضبط النفس وغيرها من المهارات الحياتية الضرورية، ومثلما ندرس الطالب آداب المائدة علينا أن نعلّمه آداب الحوار.

سادساً: تدريب الطلبة والمعلمين على أساليب التفكير العلمي ومهاراته من التحليل والاستنتاج والتركيب والتقييم وربط العلل بالمسببات وغيرها من مهارات التفكير.

هذه المهام الكبيرة والتحديات الجسيمة لا تتحملها إدارة تعليمية واحدة بل جميع الإدارات في الوزارة، كما لا تتحملها الوزارة وحدها بل المجتمع بأسره، بكافة مؤسساته الرسمية والأهلية، وبصراحة لو كان بيدي لاختصرت ما يعطى للطلبة من مفاهيم ومعلومات نظرية إلى النصف، واستفدت من النصف المتبقى من اليوم الدراسي لتدريسهم المفاهيم الجديدة وتدريبهم عليها وإكسابهم مهارات عملية تنمي شخصيتهم وتفيدهم في حياتهم اليومية والمستقبلية، هذا إذا أردنا تحقيق النقلة النوعية المطلوبة والتحول الجذري في التعليم لكي يواكب التغييرات الإيجابية والجذرية لتوجهات القيادة السياسية في البلاد، آنذاك حتماً سيكون التعليم ممتعاً ومثمراً في آن واحد وسيخلق إنسان المستقبل لبحرين المستقبل.



الطفولة: الحاجة إلى حبّ وحنان

نـــداء

العلم يرفع الإنسان إلى أعلى القمم والجهل يحطه إلى أسفل السافلين، بالعلم يستطيع الفرد أن يواجه كل شيء سواء مصاعب الحياة المادية أو الإجتماعية أو المعنوية لأنه سلاح فعال وصالح لجميع الظروف، أقول ذلك لأن ما يحصل الآن في حق العلم كارثة كبيرة، مدارسنا تتعرض لأعمال العنف والتخريب والفوضى، أبناؤنا يتسكعون في الشوارع بدلاً من الدوام على مقاعد الدراسة، التعليم عصّب الحياة فإذا ما توقف توقفت الحياة، فهو الذي يمد جميع المؤسسات الرسمية والأهلية باليد العاملة الوطنية ويمدهم بالقوى البشرية التي تنهض بالوطن، وكلما كان التعليم فعالاً كانت القوى البشرية التي تنتج عنه نوعية لا كمية، وربما أهم الوزارات في جميع الدول على الإطلاق بالنسبة للمواطنين والتي يُشكل وجودها إفادة قصوى وخدمة كبرى لهم هي وزارة التربية والتعليم ومرافقها الحيوية المتمثلة في المدارس والمؤسسات التعليمية التي تضخ دماً متجدداً للوطن.

ولقيمة العلم والتعليم ولأن الجميع يدرك أهميته وخطورته لذلك ما من مستعمر لشعب ما إلا ويحاول إغلاق المدارس والجامعات، وأوضح دليل على ما نقول هو ما يمارسه المحتل الصهيوني على أرض فلسطين في كل يوم من إجراءات تعسفية لاغلاق المدارس والجامعات، ولأن الشعب يُدرك قيمة العلم فهم يذهبون يومياً إلى المدارس والجامعات معبرين عن حزنهم واستيائهم على إغلاق المدارس ولكي يفضحوا المحتل أمام الرأي العالمي لأنه يحرمهم ويصادر أهم حقوقهم ألا وهو حق التعليم.

والمؤسف حقاً أننا كمواطنين مازلنا نجهل قيمة هذا الحق وقيمة العلم ونصادر بأنفسنا هذا الحق على أنفسنا، وما يحدث الآن في المدارس لهو أبرز دليل على ما نقول، إننا نخرب أهم ما نملكه، بأيدينا نعطل سلاحنا الوحيد (العلم) وبدلاً من أن نوجهه لخدمة أنفسنا صرنا نوجهه لضرب أنفسنا.

أنادي كل أب وكل أم وكل فتاة وشاب أن يوقفوا هذه الكارثة.. أوقفوا هذا التخريب في المدارس التي تتشكل فيها ومنها أحلام أجيالنا القادمة، وبداخلها تتأسس وتتكون الثروة الكبرى الحقيقية لهذا الشعب، ألا وهي (الإنسان المتعلم)، فلا تهدروا هذه الثروة، وحذار حذار أن نفقأ أعيننا بأيدينا.

روح المواطنة والتربية

تنمية روح المواطنة لدى الفرد مهمة عظيمة وهي تبدأ منذ الصغر، فالتنشئة الأسرية هي الأساس الأول لتنمية حب الوطن والإنتماء للأرض، وبالطبع دور الأم والأب والأسرة كلها في التربية واضح وجلي لتعزيز المواطنة، بدءاً من استخدام لغة الوطن - اللغة العربية - في التخاطب مع الطفل وانتهاءاً بشعور الإنتماء لكل ما يتعلق بالوطن من أرض وشجر وبحر وبشر.

إن غرس القيم المثالية الوطنية ضروري منذ الصغر في عقل وروح الطفل بأساليب عدة مثل سماعه لحكايات وأحاديث عن حب الوطن وتحفيظه الأناشيد الوطنية وغيرها من الأساليب والطرق التربوية.

ويأتي دور المدرسة في المرتبة الثانية بعد الأسرة لتعزيز هذه القيم والحفاظ عليها.. وفي الحقيقة وبمراجعة سريعة يكتشف المرء أن الكتب والمناهج المدرسية تعجّ بالقيم التربوية الوطنية في جميع المراحل التعليمية وفي أغلب المواد التعليمية، فمثلاً مناهج المواد الاجتماعية تركز على هوية الطالب وإنتمائه الوطني والخليجي والعروبي والاسلامي من خلال نصوص وأحداث تاريخية وجغرافية كما تؤكد على دور ومسئولية المواطن تجاه مجتمعه وواجباته وحقوقه.

أما كتب ومناهج اللغة العربية ففيها الكثير من النصوص التي تنمّي وتعزز حب الوطن والإنتماء إليه سواء في الأناشيد والقراءة والمحادثة والتعبير، حيث تُعرّف الطالب بالانجازات والثروات الأساسية في البلاد وكيفية المحافظة عليها.

كذلك كتب ومناهج التربية الإسلامية التي تعزز المفاهيم الوطنية السامية في نفوس الطلبة وحثهم على المحبة والتآلف والعمل.

بل حتى مناهج العلوم والرياضيات لا تخلو من المفاهيم التي تعزز القيم الوطنية مثل مبدأ التعلم التعاوني والعمل الجماعي وتعريف الطلبة بالمنجزات العلمية للعلماء

العرب والمسلمين.

لكن تبقى هناك حلقة مفقودة لا بد من البحث عنها.. إن هذا الطفل والطالب عندما يكبر تصبح لديه متطلبات وحقوق على الوطن لكي يتعزز حب الوطن لا بد أن يشعر الفرد أنه مواطن حقيقي له من الحقوق بمثل ما عليه من الواجبات.. إذاً العملية متبادلة بين الأخذ والعطاء، فأنا كلما أحببت وطني أكثر كلما أعطيته وضحيت من أجله أكثر، والوطن بالمقابل كلما شعر بهذا الحب والعطاء فلا بد أن يحتوينى ويظللني أكثر ويحقق لي الأمن والسلام والخير.

فعندما يشعر المواطن إنه عزيز في وطنه وأن الوطن يوفر له رعاية صحية وتعليمية وحياة كريمة غير ذليلة، ويرفع من شأن المواطن وكرامته، سواء في الأفضلية على الأجنبي في الخدمات العامة والخاصة، واحتلال المواقع الوظيفية والإهتمام بتدريب اليد العاملة المحلية، ليصل كل مواطن في المجتمع إلى تحقيق الجزء الكافي لمتطلباته الأساسية من مسكن ومشرب ومأكل وملبس، إضافة إلى شعور المواطن بأنه ليس بنكرة في المجتمع وأن رأيه مهم وذو قيمة ويستطيع التعبير عنه وتوصيله للمسئولين. وإن المحاسبة والمساءلة للسارق والمرتشي والمتلاعب في أموال الدولة والناس مسألة يكفلها القانون والشرع للمواطن لا فرق بين صغير أو كبير.. آنذاك وبالتأكيد سيشعر هذا المواطن أن وطنه يحتاج إليه كما هو محتاج إلى وطنه، وسيتحقق حتماً.. الإنتماء والعطاء اللامحدود للوطن والذي هو روح المواطنة الأصيلة.

صــور

اصطفت طالبات المرحلة الابتدائية في الطابور الصباحي، وجاءت المعلمة تتفحص ملابسهن، أظافرهن، شعرهن، وبعدها أخرجت من الطابور طالبتين ونهرتهما أمام الطالبات لعدم نظافتهما، وصرخت بأعلى صوت قائلة للطفلة الأولى «أنصرفي لا أريد أن أراك إلا بعد أن تقصى أظافرك»، وللثانية قائلة: «وأنتِ أذهبي حالاً وغيّري قميصك، إلا يكفي هذا الحر حتى نتحمله ونتحملكن معه أيضاً» جففت عرقها بمحرمة في يدها، وبحركة لاإراديه رمت المعلمة المحرمة على الأرض ومضت!

❖ تجمعت الأسرة على الغداء، الأم والأب طفلاهما، وبعد أن انتهى الأب من الأكل، أخرج علبة السجاير وراح يدخن الواحدة تلو الأخرى وهو يرشف الشاي، دنا الطفل من أبيه وقال: «أريد هذا يا أبي» مؤشراً بأصبعه على السيجارة، فأجابه الأب: هذا للكبار فقط وليس للصغار!!

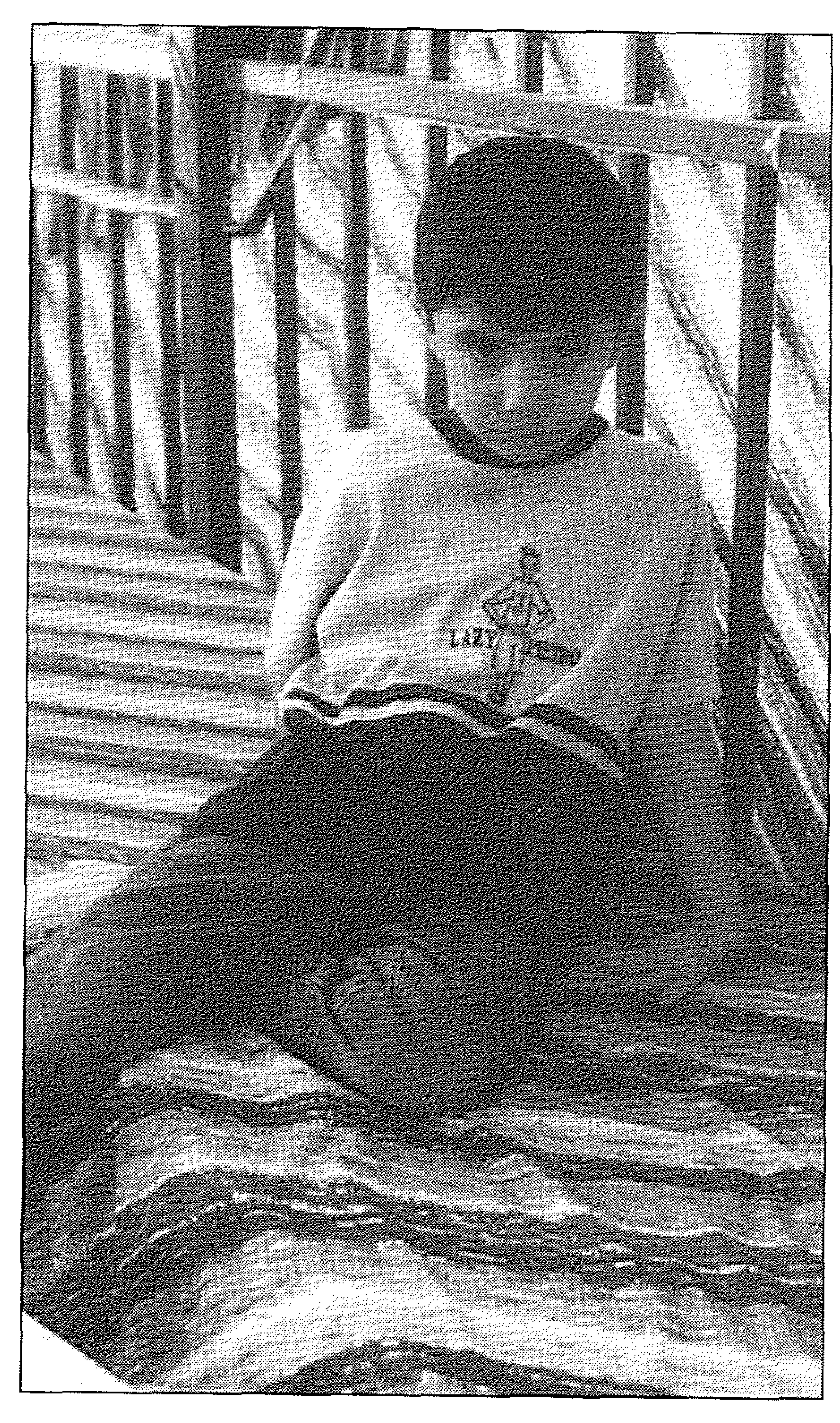
❖ جلس ثلاثة صبية - لم تتجاوز أعمارهم العاشرة - على العتبات يتضاحكوا ويتشاركوا سوياً في تدخين سيجارة واحدة، يأخذها الأول ويسحب منهانفساً ثم يحولها إلى الثاني قائلاً: متى سنذهب إلى البحر، يجيبه الطفل الثالث: غداً صباحاً، فيصيح الثاني: والمدرسة؟ فيقول الأول: المدرسة للأطفال فقط لا للرجال!!، فانطلقت الضحكات المشاغبة من جديد.

❖ ضربت الأم طفلها ضرباً مبرحاً على ما أقترفته يداه في توسيخ جدران المنزل كله بالألوان وأقلام الرصاص وهي تصرخ عليه: لماذا وسخت البيت يا غبي؟ وعندما بكى الطفل رق قلبها وندمت على فعلتها فقالت لزوجها: لنذهب إلى الحديقة لكي يفرح طفلنا ويعلب.. وفي الحديقة فرشت الأم السجادة على العشب وبدأت تعد الساندويشات والمرطبات، أكلوا وشربوا وشبعوا، وقبل أن يهموا بركوب السيارة عائدين إلى البيت، قام الطفل وضرب أمه على يدها قائلاً: لماذا وسخت الحديقة يا غبية؟

إن أكثر ما يؤلم المرء هو مواجهته نفسه لعيوبه وأخطائه، ليسأل كل أب وأم عن دوره في حماية البيئة والحفاظ عليها، ليراقب كل فرد نفسه، ليرى ويسجل أفعاله وممارساته ثم يحاسب نفسه قبل أن يحاسب غيره، ليحصي كل فرد كم مرة في اليوم يرمي أعقاب السجاير أو الأوراق والمحارم، وهو في كل مكان، في السيارة، في الشارع، في بيته، في عمله، في الحديقة، في الشاطئ، وأسوأ ما في الأمر عندما يبرر الشخص لنفسه أفعاله هذه مثل أن يقول: الشارع أصلاً غير نظيف أو يقول: هذه مسئولية الدولة وليست مسئوليتي، أو يقول: وما وظيفة عمال البلدية؟، ولو برر كل فرد أفعاله هذه بهذا المنطق، لأصبحت بلدنا زبالة كبيرة.

إن من أهم المهمات هو نشر الوعي البيئي وهو مسئولية مشتركة بين الدولة والمؤسسات الأهلية والأفراد جميعاً.. إن الجهل يورث الأعمال واللامسئولية للأفراد، وهما المسببان الرئيسيان للتلوث، غالبية الآباء والأمهات لا يربون أولادهم على العناية والمحافظة على البيئة بل يمارسون في سلوكياتهم اليومية ما يعزز لدى الطفل السلوك الخاطئ والسلبي تجاه البيئة، فمثلاً عندما يرى أولياء الأمور أولادهم يرمون الأوساخ والفضلات في الشارع لا ينهونهم ولا يوّبخونهم بل يتجاهلون الأمر وكأنه لا يعنيهم، بل الأدهى من ذلك أن ولي الأمر غالباً ما يمارس الشيء نفسه فيصبح هذا السلوك الخاطئ عادة لدى جميع أفراد الأسرة، أو يمارس السلوك ويطالب أولاده بالنقيض له.

أخيراً ليسأل كل ولي أمر نفسه: هل يربي أولاده على احترام البيئة وحبها والمحافظة عليها؟ وكيف يعلمهم احترام أنفسهم وكل شيء حولهم من تراب وسماء وهواء وبحر وحيوان ونبات وبشر؟



عدم إساءة معاملة الطفل

فوبيا الامتحانات لدى الطلبة والطالبات وكيفية التخلص منها

يشعر أغلب الطلبة وخاصة «الطالبات» في أثناء فترة الامتحانات بالكثير من الاضطرابات النفسية الناتجة عن القلق والتوتر النفسي، وتأخذ هذه الاضطرابات مظاهر شتى وتؤثر على سلوك الطالب، فنرى البعض منهم يصبح عصبياً أثناء فترة الامتحان ويغضب لأتفه الأسباب، وتنعكس هذه الاضطرابات النفسية لدى البعض الآخر من الطلبة بشكل سلبي - غالبا - ومباشر على الوظائف الجسمية وحاجات الجسم الطبيعية، وتتأثر الأجهزة الجسمية الداخلية بل ويتأثر حتى الشكل الخارجي للبشرة والجلد فتزداد البثور وحب الشباب لدى البعض ويزداد التعرق لدى البعض الآخر، ومن الأجهزة الداخلية التي تتأثر سريعاً بالقلق والاضطرابات النفسية هو الجهاز الهضمي مما يسبب آلاماً في المعدة وفقدان الشهية أو الشعور بالجوع مع عدم القدرة على الأكل بشكل طبيعي والشعور بالغثيان، وكل هذه الأعراض تؤدي إلى فقدان الوزن وتقلل المناعة لدى الجسم، والبعض الآخر من الطلبة يؤثر القلق عليه بشكل عكسي حيث تزداد لديهم الرغبة في الأكل مما يسبب اضطراباً في الجهاز الهضمي تنشأ عنه زيادة غير طبيعية في الوزن كما تؤثر هذه الاضطرابات النفسية الناشئة عن القلق فيشعر بضيق التنفس مثلاً والبعض تؤثر على الجهاز العصبي والعقلي لديه مما يسبب في اختلال النوم فتقل عدد ساعات النوم على الأغلب وتزداد الأحلام والكوابيس المرعبة، والبعض الآخر يشعر بعدم القدرة على التركيز وبأن المعلومات المتراكمة والمخّزنة في ذاكرته قد تبخرت كلها في لحظة.

في الحالات النادرة يشكل الامتحان لدى البعض رعباً نفسيا مما يطلق عليه «فوبيا الامتحان» حيث ما إن يدخل الطالب قاعة الامتحان حتى ترتعش أطرافه وتنخفض درجة حرارة جسمه ويمكن أن يغمى عليه.

والحقيقة أن جميع المظاهر التي ذكرناها آنفا ناتجة عن سببين رئيسيين:
الأول: هو اتباع الأسلوب الخاطئ في تقويم الطالب أو الإعتماد فقط على التقويم القائم على أساس الدرجات والمبني على تقييم قدرة الطالب على مدى حفظه للمعلومات واستفراغها.
السبب الثاني: هو التنشئة الأسرية والمدرسية والمجتمعية التي تعزز لدى الطفل منذ الصغر حتى وصوله إلى المرحلة الجامعية هذا المعيار الرقمي القائم على تقييم «الدرجات» وحفظه للمعلومات واسترجاعها، وهذه التنشئة لها علاقة وثيقة بعمليتي الثواب والعقاب، ولتفسير ما نقول عملياً نأتي بأمثله على ذلك: فالبعثات لا تُعطي إلا لمن يحصل على مجموع تراكمي بنسبة 95٪ وما فوق، والتخصصات العلمية المرغوب فيها كالطب والهندسة تفتح أبوابها أمام المتفوقين دراسياً فقط، وحتى المستقبل الوظيفي مرهون بهذه الدرجات.
وهذه مسألة فيها إجحاف بالقدرات الأخرى كالقدرات الإبداعية والفنية والقيادية وبمن يمتلكها من الطلبة وأشبّه هذه القدرات بالنبات، فالنبتة التي تحصل على العناية والرعاية هي التي يشتد عودها فتظهر وتكبر، أما النبتة التي لا تحصل على الاهتمام تموت، ومع الأسف إننا كمجتمع لا نشجع إلا نبتة مهاراتي الحفظ والإسترجاع.
وهناك مسألتان أود أن أؤكد عليهما:
المسألة الأولى: موجهة إلى التربوي (المُقّيم للامتحان) نؤكد أهمية التحلي بالمرونة والتعامل مع أوراق الطلبة أثناء التصحيح برأفة، ووضع اعتبار إلى أن الطالب ليس جهازاً كالحاسب الآلي قادراً على تذكر كل صغيرة وكبيرة وردت في الكتاب. كما على المصحح أن يضع اعتباراً للعوامل المؤثرة المحيطة بالطالب سواء العوامل السابقة للامتحان مثل عدم مقدرة بعض المعلمين على إيصال المعلومة وأفهامها للطلبة، أو العوامل المصاحبة للامتحان كالعوامل النفسية والعصبية.
المسألة الثانية: موجهة إلى الطلبة على شكل ارشادات يجب اتباعها للتقليل من التوتر والقلق وهي كالتالي:

1- اعتبار الدراسة وطلب العلم واجب وطني لا بد أن يجاهد الطالب في سبيله.

2- بذل الطالب كل ما بوسعه من جهد واخلاص من أجل انجاز هذا الواجب والعمل على قدر طاقته وليس أقل أو أعلى منها، ثم التوكل على الله، أي أن الطالب عليه أن يطبق المثل القائل «إعقلها وتوكل».

3- تنظيم الوقت وتقسيم المادة الدراسية إلى أجزاء.

4- تخصيص وقت لمراجعة الكتاب ككل، ووقت آخر لتلخيصه، ووقت للتركيز على أهم الموضوعات فيه.

5- إثابة الذات بعد الإنجاز وتنويع أساليب الدراسة فمن الأسلوب الجماعي مع الأصدقاء إلى الأسلوب الفردي، وأداء تدريبات مستمرة على تقوية الذاكرة.

6- عمل تمرينات رياضية خفيفة وتخصيص وقت ولو قصيراً لها وأهمية الغذاء المتوازن والنوم الكافي.

لسانك حصانك

سألتني صديقة: ما أسوأ شيء في نظرك؟ أجبتها الإنسان ذو اللسان الطويل الذي يرمي كلاما لاذعاً أو جارحاً دون أدنى اهتمام ودون شعور بالذنب، وهم أنواع، أولهم المسئول إذا ما كان طويل اللسان فلا أحداً يحبه أبداً لأنه بلسانه يُحسس الموظفين بالاحتقار ويعاملهم بسخرية ويتسلط عليهم قولاً وفعلاً، وقد يهابونه أو يخافون منه لكن بالتأكيد لا يحبونه.. وثانيهم الموظف إذاً كان من الفصيلة نفسها فهو يتسلط على زملائه في العمل بلسانه لكن لا يكون له صاحب أو صديق أبداً فيهم.

وإذا ما أجتمع المسئول مع الموظف هذا فتأكد بأن حرباً شعواء لا تنتهي بينهم، وأنصح العاملين معهم بالابتعاد عن هذه النوعية من البشر تماماً.

أعتقد أنه إذا أختلى المسئول أو الموظف هذا مع نفسه فأنه حتماً سيدرك أنه كان يمكن أن يقول ما قاله لكن بأسلوب مختلف فلا يوجد أحلى ولا أجمل من الكلمة الطيبة التي تأسر القلوب، لكن مع الأسف قليل من البشر من يختلي بنفسه ويحاسبها.

لكن أسوأ السيء النوع الثالث وهو التطاول عليك من قبل من هم أصغر سناً منك خاصة إذا كانوا أبناءك أو أحفادك.. والخطأ يكمن في التربية أساساً ويقع على عاتق الوالدين بالدرجة الأولى، فالمحبة للأبن تسبب أحيانا التغاضي عن أخطائه، والتغاضي عن الخطأ يسبب التعود عليه حتى يصبح الأبن معتاداً على ذلك والكارثة الأكبر إننا لم نعلم أبناءنا الاعتراف بالخطأ والاعتذار عنه.

وأتوجه الى الآباء والامهات بكلمة أتمنى ألا ينسوها:

لا تغفروا لأبنكم أخطاءه حتى الصغيرة منها، فإذا تطاول عليكم بلسانه حتى لو مزاحاً أوقفوه عند حده، وإذا وجه إليكم كلاما غير لائق أو كلمكم بأسلوب فظ، فلا بد أن تعبروا عن استياءكم من ذلك بأي طريقة ودائماً ركزوا على أفعاله وليس على

شخصه، أي بيّنوا له بأنكم تحبونه لكن لا تحبوا أفعاله أو أقواله الخاطئة ووضحوا له مصدر الخطأ فيها.

فإذا لم تقوموا بمهماتكم هذه تجاهه وتكرر تجاهلكم لأخطائه فانتظروا منه حتما تطاولاً عليكم فعلاً وقولاً ونكراناً لكل التضحيات والخدمات التي قدمتموها له.

لماذا نرى الأجانب في تربيتهم وتعاملهم يعلمون ويعودون أولادهم على أسلوب مختلف في الحياة والسلوك اليومي فيها، فإذا قامت الأم بأبسط الخدمات لابنها كتقديم الشاي أو توصيله للمدرسة تصدر كلمة (شكراً) كرد فعل تلقائي ومباشر من الابن على الأفعال هذه، وينطق كلمة (آسف) بِبساطة إذا شعر بأنه قد أخطأ.

المشكلة أن بعض الأبناء يتعاملون مع والديهم وكأن ما يقومان به من خدمات وتضحيات أمر مفروغ منه وواجب عليهما وينسون بأن عليهم كأبناء واجبات أيضا تجاه والديهم أكثر من واجبات الآباء على الأبناء، فلا بد أن نعلم أبناءنا منذ الصغر حقوقنا عليهم لكي لا يصبحوا ناكرين للمعروف.

كثير من الأبناء لا يُقدّر ما يفعله الوالدان من خدمات بل إننا كثيراً ما سمعنا ورأينا أبناء يشتكون ويتذمرون من تقصير الوالدين تجاههم مادياً في عبارات مثل (أمي لا تشتري لي ملابس كافية) أو (والداي لا يحقّقان لي ما أريد ولا ينفذان رغباتي).

إن عدم تقدير التضحيات والخدمات المقدمة من الوالدين ونكران الجميل هو البداية للتطاول كلامياً، وهذه كارثة على الأبن نفسه لأنه عندما يكبر سيصبح مثل المسئول أو الموظف المكروه من قبل الآخرين.

فيا أيها الآباء والأمهات إن كنتم تحبون أولادكم فعلاً فلا بد أن تحاسبوهم على أخطائهم، وإلا ستكونوا أنتم أول الضحايا.

هموم تربوية

من الواضح جداً وجود خيوط موصولة بين متخذي القرار في وزارة التربية والتعليم والإختصاصيين العاملين في الوزارة من جهة وبين العاملين في الميدان من مديرين ومعلمين وحتى الطلبة وأولياء الأمور.

لكن بالمقابل يخيل لي أن هناك خيوطاً مقطوعة بينهم حتى ليشعر المرء أن كل طرف منهم بعيد عن الآخر.

ومن ضمن الخيوط الموصولة هي سياسة الأبواب المفتوحة لدى متخذي القرار للإستماع للآراء والشكاوي والمشاكل، فمن الرؤساء والمدراء حتى الوكلاء إلى الوزير، الجميع يتبع هذه السياسة الحكيمة، فما أن يطرق الباب أي موظف في الوزارة أو معلم أو مدير أو ولي أمر إلا وانفتح الباب له، حتى وإن طال انتظاره أحياناً بسبب طول قائمة المطالبين بلقاء أو اجتماع أو مقابلة وبعد أن يفتح الباب ويسمع المسئول المشكلة أو الشكوى، ماذا يحدث؟..

يُحول الموضوع إلى الجهة المعنية وتحل بعض المشكلات وتضيع بعضها في زحمة الأعمال والمسئوليات اليومية التي لا تنتهي، فكل شئ يحتاج إلى متابعة، ثم ماذا يتحمل هذا العاتق من هموم؟ هل مسئولية التخطيط أم التنظيم أو التقويم حتى يتم التفرغ لمشكلة س وص من الناس.. وهنا يأتي دور أهم الخيوط المقطوعة التي لا بد من وصلها، إلا وهو غياب جهة واضحة محددة مسئولة عن مشكلات الميدان الصادرة أغلبها عن المعلم أو المدير أو التلميذ أو ولي الأمر.

فالواقع أنه إن حدثت مشكلة لمعلم مع مدير مثلاً يحتار المعلم إلى من يلجأ؟ هل يلجأ إلى الاختصاصي الأول للمرحلة التعليمية المعنية سواء الإبتدائية أو الإعدادية أو الثانوية، أم يلجأ إلى الرئيس أو إلى المدير أو إلى الوكيل أو إلى الوزير؟

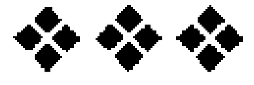
كذلك إن واجهت الطلبة أو أولياء الأمور مشكلة مع المدير أو المعلم أو المدرسة، فإلى

من يلجأوا، إلى إدارة الخدمات الطلابية أم إلى إدارة أخرى أم يلجأوا إلى التدرج الهرمي المذكور سالفاً أم القفز عليه مباشرة إلى الوزير؟، وإن حدث إي أشكال في نتائج الطالب هل يلجأ إلى إدارة المناهج أم الإمتحانات أم غيرهما.. وخذوا على الشاكلة هذه عشرات المشكلات التي لا تنتهي.



لذا لا بد من تحديد جهة واضحة محددة مسئولة عن مشكلات الميدان، ويا حبذا لو تكون هناك جهة مختصة لمتابعة مشكلات الهيئات التعليمية، وجهة أخرى مختصة لمتابعة مشكلات الطلبة وأولياء الأمور بحيث يكون لكل مدرسة ملف خاص بها، وتصبح من أهم المهام المطروحة على عاتق الجهة المقترحة هذه، سماع المشكلات ثم التحقق منها ثم التحقيق فيها ثم تدارس كيفية حلها مع الجهات المختصة والمعنية حتى يتم التوصل إلى حل وإنهاء المشكلة كلياً.

أعتقد أن تأسيس وتشكيل مثل هاتين الجهتين سيحقق معه أهدافاً رئيسية أهمها:
أولاً: معرفة ورصد مشاكل الميدان بشمولية ودقة، **ثانياً**: تعزيز العلاقة وتوطيدها بين الوزارة وبين المؤسسات التابعة لها في الميدان، **ثالثاً**: زيادة الثقة في نفوس العاملين في الميدان وذلك بإيلاء المسئولين في الوزارة الاهتمام الكافي والكبير بهم، **رابعاً**: العمل على حل المشكلات الميدانية وتخطي العقبات التى تواجههم، وهذا يعني المتابعة والتطوير المستمرين من جهة ويعني من جهة أخرى تحسين الظروف النفسية والمعنوية والمادية لكافة العاملين في هذا المجال، وهذا بدوره يدفعهم إلى مزيد من العطاء والإخلاص والجهد البناء المتواصل.



ما هو موجود حالياً لحل المشكلات الميدانية قنوات متفرعة متشعبة تعمل بجد وإخلاص، لكن لماذا لا تكون قناة واحدة بدلاً من قنوات تصب فيها الأمور كلها وتعمل كمصفاة لتسهل عمليتي التنظيم والمتابعة وليتم فرز وتصنيف وتصفية جميع المشكلات الميدانية؟.

مشكلة خاصة

وصلتني رسالة من أم تعّرض ابنها إلى مشكلة مع إحدى المدارس الخاصة، وسأعرضها بتصرف وباختصار على القراء الأفاضل، وهي تقول:
«نشأ ابني الأصغر على حب اللغة الانجليزية عبر متابعته لبرامج Network Cartoon ولم يتأقلم منذ صغره مع اللغة العربية، لذا اضطررت إلى إدخاله مدرسة خاصة، لكنني شعرت بالارهاق من المواصلات حيث تشتت أولادي بين ابنتي التي بالمرحلة الاعدادية في مدرسة حكومية وبين ابني الآخر في مدرسته الخاصة في المحرق وابني الصغير في المنامة.

لذا قررت أن أنقلهم جميعاً إلى مدرسة واحدة تسهيلا للمواصلات، وهكذا أدخلتهم معاً في هده المدرسة الخاصة في المنامة.
وبدأت المشكلة حين اتصلت مديرة المدرسة بزوجي بعد حوالي شهر من بدء الدراسة لتخبره بأن المدرسة قد قررت طرد ابننا الصغير الملتحق بالصف الثاني أبتدائي من المدرسة.. وأنه من الصعب التعامل معه وأن معلمة الفصل لم تعد تحتمل بقاءه في فصلها.

اتصل بي زوجي من العمل. فاسودت الدنيا في وجهي عندما تلقيت هذا الخبر لأنني قبل ذلك بثلاثة أيام فقط كنت قد قابلت معلمة الفصل لأطمئن على ابني في مدرسته الجديدة وتكلمت عنه بشكل إيجابي وانه يتأقلم بشكل جيد كونه طفل جديد في المدرسة.
كان قرار مديرة المدرسة كالصاعقة، فهرعت إلى مكتب مديرة المدرسة لأستفسر الأمر.. فإذا بها هناك ومعها شابة المفروض أنها خبيرة المدرسة لذوي الاحتياجات الخاصة.. وقالت المديرة بأن قرار طرد أبني جاء من صاحبة المدرسة شخصياً.. وأن

أبني طفل غير طبيعي.. وأنه من ذوي الاحتياجات الخاصة التي لا توفرها المدرسة وأن علينا أن نجد له مدرسة أخرى تتعامل مع هذه النوعية من الأطفال!

وهكذا قرروا أن ابننا من ذوي الاحتياجات الخاصة بلا أي دليل علمي أو دراسة لقدراته في التعلم.. فقط لأنه يبكي في الفصل، ولأنه عندما جاءت المديرة وطلبت منه مغادرة الفصل رفض هذا العقاب.. فجرجرته المديرة جراً بالقوة لاخراجه من الفصل وهو يبكي ويحاول (التشبص) بالأرض والباب وهي تجره كما الشاة إلى المذبحة.. بلا رحمة أو شفقة.

تكلمت مع المديرة في محاولة لتدارك الأمر.. لكنها كانت مصرة على أن أبني لا مكان له في هذه المدرسة.. واخبرتها بأن لي في المدرسة ثلاثة أبناء لا يمكنني أن أنقلهم كلهم بعد مرور شهر ونصف تقريباً من بدء الدراسة، فلا توجد أية مدرسة تقبلهم الآن، لأن باب التسجيل أقفل لكنها أصرت.

فقررت أن يظل ابني في المنزل عدة أيام لعل الأمور تهدأ ولكي أبحث له مدرسة أخرى.. لكن حالة ابني النفسية تدهورت وظل طوال ليله ونهاره وهو يعاني من الشعور بالذنب وبأنه مطرود وغير مرغوب فيه.. أو أنه ولد سيئ.. مرض وارتفعت درجة حرارته من فرط البكاء والنحيب ومع تدهور حالة ابني.. بدأت حالتي أنا بالتدهور.. بدأت أشعر بالظلم والحكم الجائر وأنا أرى ابني والدموع في عينيه.. وقد فقد شهيته للأكل.. وهو طوال اليوم يحاول تبرير ما قد حصل.. أو على الأقل تفسير ما قد جرى.. يوماً بعد يوم وأنا أراه يتعذب.. فأتعذب معه.. فحياتي كلها قد وهبتها لأولادي.. وأنا متفرغة لهم.. لتعليمهم.. لمستقبلهم..

بدأت أشعر بالتعب.. بالآلام في أنحاء متفرقة من جسدي.. ظننت أنني أتوهم.. أوسوس.. الآلام تأتي وتزيد تارة وتخف تارة وبدأت حياتي كلها تتأثر لسوء حالتي ونفسيتي وصحتي..

قررنا أن نذهب إلى المدرسة أنا وزوجي.. وفعلاً قابلنا المديرة والتي أصرت على موقفها مدعية أن مدرسة الفصل لم تعد تريده لديها.. فطلبنا منها أن تنقله إلى فصل آخر.. لعل وعسى يستتب الوضع.. لكنها رفضت هذا الاقتراح، فأصر زوجي على مقابلة صاحبة المدرسة.

قالت صاحبة المدرسة إن ابني ليس طبيعي كباقي الاطفال.. ودليلها على ذلك بأنه كان ذات مرة يلعب مع الأطفال في ساحة المدرسة وركض وهو يلعب المطاردة فدخل مكتبها.. لذا فهو غير طبيعي، لأن مكتبها يخشى دخوله الأطفال «الأسوياء» أو حتى الاقتراب منه.. فكيف يتجرأ هذا الصغير فلا يعبأ بكل هذه الموانع فيدخل مكتبها؟ هكذا حكمت صاحبة المدرسة على ابننا بالتخلف العقلي

وبعد نقاش وإصرار من زوجي.. تكرمت علينا صاحبة المدرسة بفترة تجريبية مدتها اسبوعين.. رضينا راضخين.. ولكن صحة ابني كانت قد تدهورت.. فلزم البيت لليومين التاليين.. ثم أعدناه للمدرسة.. بصراحة كان وضعه لا يسر الخاطر.. تخيلوا طفلاً يكرر طوال تلك الفترة «أنا طفل سيئ، سيطردوني، لا يحبوني، أنا أخاف» لأنه كان يخاف أن يطرد من جديد.. دخل المدرسة وهو في رعب وخوف من أية هفوة أو همسة.. ظل لليومين التاليين على أعصابه في المدرسة.. ربما كانت إشارة من اصبع المدرسة أو طرقاً على الباب أو رؤية المديرة كافية ان تجعله يرتجف في مكانه من الخوف، وهكذا خلال يومين فقط من عودته طالبونا من جديد بأخذه من المدرسة.

ساءت حالة ابني الصحية أكثر فقررنا عرضه على طبيب نفسي.. وذهبنا إلى أخصائية الطب النفسي وبعد أن شرحنا لها كل ما قد حصل طلبت الطبيبة معاينته لوحده في غرفتها.. ثم طلبت منا الدخول وقالت بأنه طبيعي جداً.. بل أنه يمتاز بذكاء يفوق عمره بأربع سنوات تقريباً، وأن لغته سليمة وقدرته على التجاوب والفهم عالية وأسئلته واستفساراته عالية الذكاء..

وقالت الطبيبة بأنها مستعدة لمخاطبة المدرسة بشأنه وبأنها ستوضح لهم وضعه وقدراته وأعطتنا بطاقتها لنعطيها لإدارة المدرسة.

استبشرنا خيراً.. ذهبنا هذه المرة إلى الدكتور المسئول عن إدارة المدرسة، أخذنا موعد ودخلنا عليه ثم شرحنا له الوضع وأعطيناه رقم الطبيبة ليتصل بها، وفي هذه الأثناء دخلت السكرتيرة لتخبره عن شخص قد جاء لمقابلته.. فإذا به يطلب منها أن تدخله المكتب ونحن جالسون معه.. أي بالمختصر المفيد.. «انتهت المقابلة».

لم يتصل أحد من المدرسة بالطبيبة لكن سكرتيرة الدكتور اتصلت بعد يومين بزوجي لتخبره بأنه يعتذر عن قبول ابننا في المدرسة.. وبأن صاحبة المدرسة والمديرة ومدرسة الفصل يتفقون على أنه غير مؤهل للدراسة في هذه المدرسة!

هذه المرة.. لم يعد للصبر مكان.. فذهب زوجي.. الهادئ عادة.. غاضبا إلى مكتب صاحبة المدرسة وطلب بأن تكتب تقريرا تبين وضع التلميذ والأسباب التي تدعوهم لطرده من المدرسة.. وأصر بأنه لن يقبل بأقل من ذلك.. فقالت له بأنها لا تقبل مثل هذا الكلام.. فرد عليها بأنها إن لم تقبل كلام أولياء الأمور وهم الذين يدفعون المبالغ الطائلة مقابل خدمات المدرسة.. لربما كان الأجدر بها أن لا تعمل في هذا المجال..

وهكذا رضخت صاحبة المدرسة بشرط أن يتواجد مع ابننا مرافق للتدخل إذا لزم الأمر، وطبعا رفضوا أن أكون أنا أمه تلك المرافقة، ومن أجل أن يقتنعوا بأن الولد طبيعي وافقنا على مضض.. لكن من أين لنا بشخص متفرغ ليرافق ابننا في المدرسة بشكل يومي؟

الخادمة!! نعم قبلوا بالخادمة ورفضوني أنا.. صارت الخادمة ترافق ابني إلى المدرسة كل يوم.. ولم تحصل مشاكل بعد ذلك.. ليس لأن الخادمة كانت تفعل شيئا.. بل لأن الأطفال الذين كانوا يشاكسونه لم يعودوا يفعلون ذلك في وجود الخادمة.. المشكلة كانت منذ الأساس في المشاكسة من زملائه في الفصل.. وهذا كثير الحدوث مع الطلبة الجدد.

وبعد جهد وبحث.. وجدت سيدة أجنبية مؤهلة في مجال علم النفس التربوي تعمل بالساعة واتفقت معها بأن ترافق ابني في بعض الأيام لعلها تستطيع تقييم الوضع وعمل تقرير عما يجري في الفصل وأخبرت المديرة ومعلمة الفصل بذلك.. فوافقتا.. ورحبتا بالفكرة..

فصارت المرافقة الأجنبية تذهب إلى الفصل ثلاثة أيام في الأسبوع.. وتواصل الخادمة لبقية الأسبوع..

ومع مرور اسبوع فقط تأكد للمرافقة بأن الفصل يفتقر إلى الكثير من الانضباط وان أغلب الطلبة الصغار كانوا كثيري التحرك والفوضى.. على عكس ابني.. وانه لربما كان هذا هو سبب مشاكستهم له.. لأنه كان مؤدب وهادئ جدا، وأكتشفت أيضا بأن معلمة الفصل كانت تجهل بأن ابني أعسر وأن بعض الأدوات (كالمقص مثلا) لم تكن مؤهلة لمستخدمي اليد اليسرى.. وأن هذا كان يشكل عائقا في التمكن من بعض المهارات الهامة في أنشطة الصف.. وبالتالي سببا في عدم اظهار القدرات الحقيقية له في هذا المجال، ولم تهتم المعلمة قط بالرسومات التي كان يرسمها والتي كانت تعكس ما يعانيه من ظلم في الفصل..

عملت هذه المرافقة الأجنبية على تدريب ابني على استخدام المقص وعلى التعامل بثقة مع زملاء الفصل وعملت على إحياء روح الحب والتعاون في الفصل وصار لوجودها في الفصل أثرا طيبا على الجميع.. بل أصبحت بمثابة مساعدة معلمة الفصل.

وهكذا انتهت المشاكل وتوقفت المشاكسات واستتبت الامور.. وأثبتت الدرجات وحصول ابني في مناسبات كثيرة على لقب Super Star في الفصل على أنه يتمتع بذكاء يفوق أقرانه.

لكن ظلت صاحبة المدرسة مصّرة على بقاء الخادمة في الفصل.
وحاولت المرافقة الأجنبية مقابلتها مرات عديدة لكن كانت محاولتها دائما تبوء بالفشل.

ثم.. فجأة.. خلقوا مشكلة تتعلق بوجود المرافقة الاجنبية.. وطلبوا عدم حضورها الى المدرسة والابقاء على الخادمة فقط كمرافقة.. أي رفضوا صاحبة الخبرة والعلم وقبلوا بالخادمة!!

وحاولت مرارا وتكرارا مقابلة صاحبة المدرسة بشأن الخادمة وبأنه لم يعد هناك من حاجة لها.. باعتراف مدرسة الفصل لكن دون جدوى، وذات مرة انتظرت صاحبة المدرسة عند باب المدرسة.. لكنها تجاهلتني رغم انني حاولت محادثتها ومناداتها.. فتبعتها الى المكتب لكنها أغلقت الباب في وجهي ورفضت مقابلتي.

وتحت الاصرار قابلت الدكتور المدير الذي وافق تحت الضغط والالحاح على أن تغادر الخادمة الفصل بشرط أن تبقى خارجه.

ومنذ بدء هذا الصراع النفسي وأنا أعيش حالة نفسية سيئة جدا.. أصابتني نوبات متكررة من الكآبة والمرض والارهاق، واتضح مؤخرا بأنني قد أصبت بالسرطان في الرحم والمبايض.. وقد اضطررت مؤخرا لاستئصال الرحم والمبايض ولا تزال أمامي جلسات من العلاج الكيميائي الذي لا علم لأحد.إن كنت سأنجو منها أم لا.

هذه المشاكل تسببت لنا في آلام نفسية رهيبة وخسائر مادية لا تحصى.. بين المرض والأطباء والأدوية والعلاج النفسي والاستغناء عن خدمات الخادمة في المنزل بشكل يومي لعدة أشهر ومئات الدنانير في الاستعانة بالمرافقة الأجنبية.. ومن ثم الاصابة بالمرض العضال.. وصرف الآلاف من الدنانير هذه المرة للعلاج والجراحة والعلاج الكيميائي.

لقد أثبت ابني للمدرسة بأنه طفل موهوب.. وقد قررت أخيرا أن أنقل أبنائي الثلاثة إلى مدرسة خاصة أخرى.. وقد نجح ابني في امتحان القبول للمدرسة الجديدة بتفوق.

إن الآلام ومشاعر الظلم والقهر التي عشتها في هذه السنة الدراسية العصيبة كانت أكبر من طاقتي.. فقدت أثناءها الشعور بالكرامة.. أحسست بالخذلان والمهانة.. أحسست بالضعف والوهن.. أصبت بالمرض.. ازدادت الآلام.. تعددت المواجع.. وأنا منشغلة بهموم ابني الصغير.. غير عابئة بصحتي.. رافضة أن أفحص نفسي قبل الانتهاء من الامتحانات النهائية.. لكن الآلام لم تتوقف.. وأخيرا لجأت للفحص.. لأكتشف أن ما قد أصابني خلال هذه السنة المشئومة هو أخبث من كل المواجع..

هذه رسالتي.. والحكم في هذا الأمر متروك لتلك القلوب المليئة بالأمومة.. لتشعروا معي مقدار القهر والظلم والقسوة التي عشتها لسنة دراسية كاملة.

لقد اتضح لنا من خلال هذه الحالة جهل البعض بما يعنيه مفهوم «الاحتياجات الخاصة» وعدم التفريق بين الطفل الموهوب والمتخلف في أسلوب التعامل.

ونحن من هذا المنبر نؤكد على أهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لكي لا تتكرر مثل هذه المآسي في التعامل مع أطفال آخرين، والتأكيد على اتباع الأساليب الصحيحة للتعامل مع الأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، سواء كانوا أذكياء ومتفوقين أو سواء كانوا متخلفين ويعانون من صعوبات في التعلم، وفي هذه الحالة الخاصة في التعامل مع هذا الطفل، نعتقد إن هذه المؤسسة التربوية مارست على الطفل أساليب غير تربوية بدلا من أن تحتضنه وتقوم بأداء رسالتها ومهمتها المنوط بها، ومثلما طرد أديسون من المدرسة طرد هذا الطفل، وحتى لو كان طفلا متخلفا، أهذا هو الأسلوب التربوي في التعامل مع هذه النوعية من الأطفال؟؟

نبذة عن المؤلفة

الكاتبة بحرينية الجنسية، متزوجة وأم لطفلين، ولديها تاريخ طويل في مجال العمل التربوي والاجتماعي والثقافي والتطوعي ، وشاركت في أول انتخابات نيابية عام 2002م كأول مرشحة برلمانية عن محافظة المحرق في مملكة البحرين.

حصلت الكاتبة على دبلوم التربية ،قسم العلوم من المعهد العالي للمعلمين والمعلمات، ومارست مهنة التعليم في مدارس القطاع العام ، كما حصلت على البكالوريوس في علم النفس والاجتماع والفلسفة من جامعة بيروت ، ودخلت المجال المصرفي في القطاع الخاص

ونالت الماجستير في التربية الخاصة، قسم التفوق والموهبة والإبداع من جامعة الخليج العربي ،بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف. وحصلت على درجة الدكتوراه في علوم التربية من جامعة محمد الخامس،بتقدير مشرف جداً. وتعمل حالياً في قسم البحوث التربوية بوزارة التربية والتعليم، وكاتبة صحفية ،وباحثة متخصصة، وأستاذة أكاديمية في جامعة البحرين.

والكاتبة عضو في الهيئة الإدارية في المجلس العربي للموهوبين والمتفوقين، وممثلة عن وزارة التربية والتعليم في اللجنة الوطنية للطفولة بمملكة البحرين ،وعضو لجنة رعاية الطلبة الموهوبين بالوزارة.

ومن أهم مساهماتها في مجال العمل التطوعي :

رئيسة اللجنة النسائية بنادي الخريجين التي تتبنى مشروع التكافل العربي الأسري مع الشعب الفلسطيني ومشروع التدريب على الحاسب الآلي للعاطلين عن العمل،ورئيسة لجنة المسابقة الأدبية للطفل في الجمعية البحرينية لتنمية الطفولة وعضو احتياط الهيئة الإدارية في جمعية الموهبة والإبداع وعضو هيئة التحرير لمجلة جمعية البحرين الخيرية وعضو في جمعية الاجتماعيين البحرينية ، ورئيسة سابقة لجمعية أوال النسائية وعضو المجلس الإداري لمنتدى البحرين للحوار الوطني وعضو جمعية المرأة المعاصرة، وجمعية مقاومة التطبيع مع العدو الصهيوني.

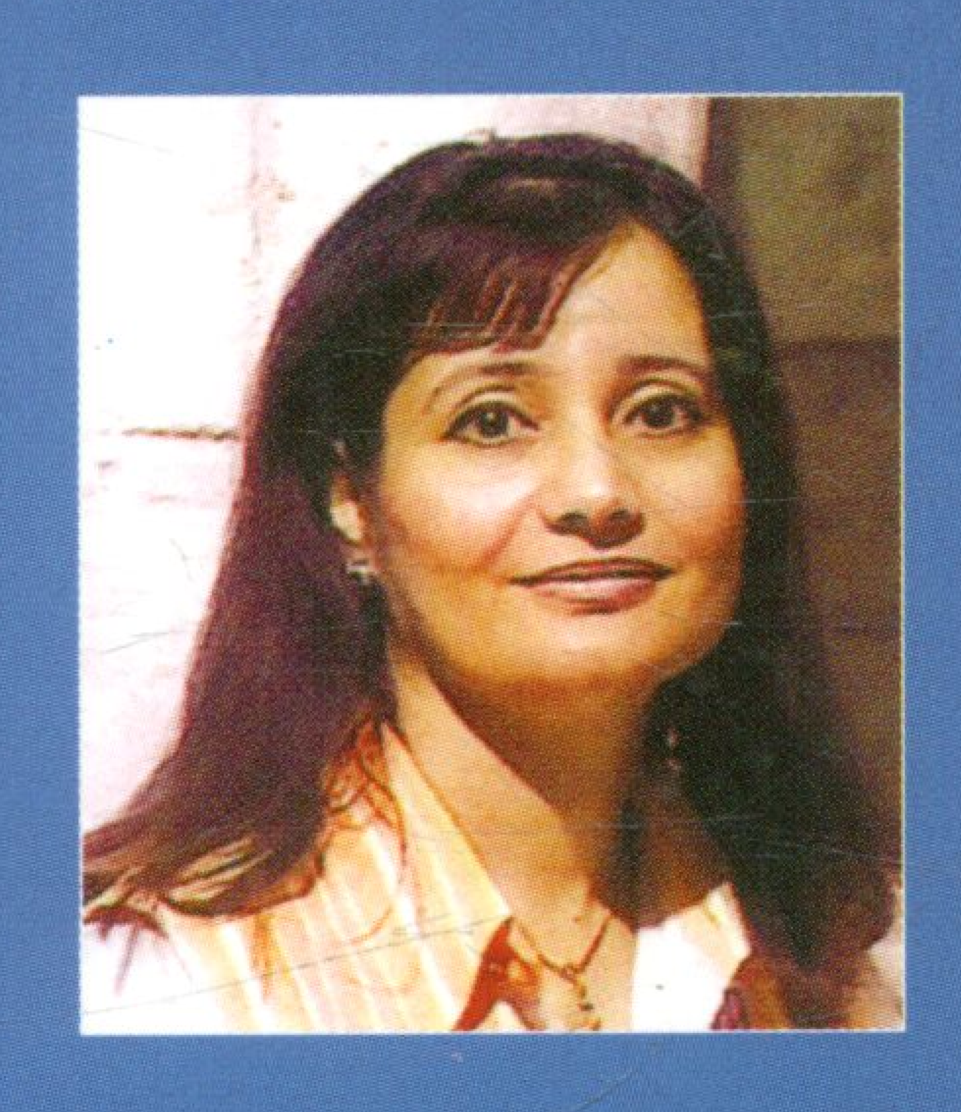
ولقد شاركت في العديد من المؤتمرات أهمها مؤتمر التربية العالمي الذي عقد في سويسرا عام 1994م، ومؤتمر المنظمات غير الحكومية في النمسا 1990 م. وشاركت في مؤتمر معهد الخليج لإدارة الموارد البشرية بالفجيرة عام 1989 م. وفي المؤتمر الثالث للجمعيات والاتحادات النسائية بأبوظبي 1986 م. والمؤتمر الخامس للجمعيات والاتحادات النسائية الذي عقد في البحرين 1989 م ،ومؤتمر الاتحاد العام للمرأة بالقاهرة عام 1990 م. وشاركت في المؤتمر الأول لرعاية الطلبة الموهوبين الذي نظمه المجلس العربي للموهوبين عام 1994م، والمؤتمر الثاني لرعاية الطلبة الموهوبين عام 1998 م ، والمؤتمر الثالث عام 2003م في الأردن . كما شاركت في فعاليات الكويت عاصمة للثقافة عام 2001 م. وفي المؤتمر العلمي للعلماء العرب، بالشارقة عام 2002م. وفي مؤتمر المرأة والتنمية بقطر عام 2002 م. وفي ورشة عمل شركاء في المشاركة التي نظمها المعهد الديمقراطي الوطني والمعهد الجمهوري العالمي في قطر عام 2004م. وشاركت في مؤتمر التعليم للجميع الذي عقد بالقاهرة عام 2004م.

للمؤلفة:

بعض الإصدارات والدراسات والبحوث

1- واقع رياض الأطفال في البحرين (كتاب)، 1986م.
2- المرأة والتنمية في الوطن العربي (دراسة)، 1990م.
3- مظاهر العملية الإبداعية في تجربة الكتاب الأدبية بالبحرين (كتاب)، 1994م
4- الموهوبون ورعايتهم في مرحلة التعليم الأساسي بدولة البحرين (دراسة) بالاشتراك مع الأستاذ د. سعيد اليماني، 1994م.
5- الثقافة والتعليم وعلاقتهم الجدلية بالمرأة في الخليج والجزيرة العربية (دراسة) ، 1997م.
6- الثقافة والتعليم ، التفوق والإبداع (كتاب)، 1997م.
7- احتياجات الطلبة المتفوقين دراسياً في المرحلة الثانوية (دراسة ميدانية) ، 1999م.
8- اختلاج الروح ما بين السر والبوح (كتاب - نصوص أدبية)، 2000م.
9- احتياجات الطلبة الموهوبين في مراحل التعليم المختلفة من البيئة المدرسية (دراسة ميدانية)، 2000م.
10- ظاهرة العنف لدى الشباب (دراسة نفسية ميدانية) بالاشتراك مع كل من الاستاذ د. أحمد أوزي، والأستاذ د. العربي بن الفقيه، 2001م.
11- المرأة البحرينية : ثقافة وإبداع (دراسة) ، 2005م.
12- الشباب: المستقبل والأمل (دراسة في الاتجاهات النفسية الاجتماعية لشباب نحو ذواتهم ونحو الآخرين) ، 2005م.
13- ضوء القلب، قضايا اجتماعية، (كتاب تحت الطبع) ، 2005م.
14- ضوء العقل، قضايا سياسية، (كتاب تحت الطبع)، 2005م.
15- رسائل حب مبتورة، نصوص أدبية، (كتاب تحت الطبع)، 2005م.
16- ضوء الروح، الثقافة والإبداع، (كتاب تحت الطبع)، 2005م.
17- حزاوي أمي شيخة أحلام الطفولة، قصص وحكايات من التراث الشعبي (تحت الطبع)، 2005م.

الفهرس



هذا الكتاب

يعتبر توثيق لمرحلة تاريخية مهمة في تاريخ مملكة البحرين، فهو يتناول أغلب القضايا التربيوية والتعليمية من جهة، كما يتناول القضايا الثقافية والإبداعية من جهة أخرى.

ولقد ارتأيت دمج المجالين التربوي بالثقافي في كتاب واحد لما لكل منهما تأثير عل الآخر، ولارتباطهما بعلاقة جدلية لا مناص منها.

ويمكن القول إن هذا الكتاب يعتبر مدخلا أوليا لطرح القضايا التي تهم التربويين في كافة المجالات، سواء في مجال رياض الأطفال أو التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، أو في مجال التعليم الخاص والفئات الخاصة وغيرها من المجالات التي تشغل أذهان المهتمين والعاملين في مجال الثقافة والإعلام، سواء في مجال السياحة الثقافية أو الدراما التلفزيونية أو السينما، وبكل ما تزخر به المكتبات من إصدارات ثقافية إبداعية.

ويحاول أن يقدم الكتاب بعض المقترحات والأفكار التي تساهم في النهوض بالوضع التربوي التعليمي والثقافي الإبداعي في وطننا الغالي.

وعسى الله أن يوفق الجميع للسعي إلى ما فيه خير البلاد والعباد

الكاتبة د. أنيسة فخرو